□

□

ديون العراق البغيضة

تأليف الدكتور
شاكر موسى عيسى

□

ديون العراق البغيضة

تأليف الدكتور
شاكر موسى عيسى

330,9563
ع 952 عيسى . شاكر موسى
ديون العراق البغيضة / شاكر موسى عيسى
. ـــ ط 1 : - بغداد : دار الرواد المزدهرة 2025
(310) ص ، (24×17) سم
1 – العراق – الاحوال الاقتصادية – 2 - الديون -
أ – العنوان .

رقم الايداع
1566 / 2025

المكتبة الوطنية / الفهرسة اثناء النشر

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (1566) لسنة 2025

□ الرقم الدولي للكتاب : ISBN : 7989922290836

□ الموقع على الشبكة www.odiousdebt.ca

□ البريد الإلكتروني للمؤلف shakirissa@gmail.com

الشكر والتقدير

اتقدم بالشكر والتقدير للسيدة الكندية الاستاذة باتريشيا آدمز الخبيرة في قضايا الديون القبيحة والبيئة في العالم والباحثة والمؤيدة لقضية الشعب العراقي في مطالبتها لشطب الديون القبيحة التي خلفها صدام كديون خارجية على كاهل الشعب العراقي. اذ كتبت بحوثاً وشاركت في ندوات ومؤتمرات لدعم قضية الغاء هذه الديون . وقد اقتبست منها الكثير بموافقتها وطلبها بترجمة للعربية مما يمكن لنشر هذه القضية العادلة . كذلك أشكر كل من السيدين جوستين الكسندر ويسار محمد سلمان حسن الذين قاما بتأسيس اليوبيل العراقي في لندن . المملكة المتحدة ، بقصد دعم الجهود في العراق وعلى مستوى العالم لشطب والغاء الديون القبيحة لصدام حسين . والتعاون المشترك والمثمر مع الجمعية العراقية - ا لكندية في تنظيم الندوات واللقاءات في داخل وخارج العراق لتعبئة الجهود المطالبة بشطب الديون القبيحة لنظام صدام المقبور.

اشكر الشيخ الدكتور همام حمودي الرئيس الحالي للمجلس الاسلامي الاعلى ورئيس اللجنة القانونية للمجلس الوطني الاول بعد سقوط نظام صدام على موقفه الداعم لضرورة شطب الديون القبيحة منذ لقائي الاول له في زيارتي الاولى للوطن . وهو من قام بترتيب لقائاتي مع القيادات السياسية والدينية وأخص بالذكر السيد احمد الصافي ممثل سماحة السيد علي السيستاني والذي اشكره على دعمه لنا في بغداد والنجف الاشرف . السيد المرحوم سعد

صالح جبر رئيس حزب الامة ورئيس اللجنة الاقتصادية والمالية للمجلس الوطني له الشكر والتقديرعلى تعاونه معنا وتعييني مستشارا اقتصادياً للجنة والعمل المشترك في صياغة بيان المجلس الوطني المطالب بشطب ديون صدام القبيحة والحصول على الموافقة الإجماعية للطلب من جميع الدول الدائنة لشطب ديونها القبيحة . وفي لندن للاخوة الدكتور الطبيب علاء صاحب الحسني رئيس التعبئة الشعبية العراقية وسكرتيرها الاخ محمود احمد الربيعي الشكر الكثير لدورهم الكبير في اصدار البيانات و تنظيم الندوات لشرح مظلومية الشعب العراقي واهمية رفع هذه الديون عن كاهله وشطبها. وأشيرالى الاخ محمود ابوعلي وما قدمه من دعم لترتيب اللقاءات مع المهندس قيس داود السلطاني من المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق والسيد محمد رضا الغريفي من المرجعية الدينية في النجف الاشرف . الذي رتب وتابع لقآتي مع المراجع الاعلى كل من سماحة السيد علي السيستاني والشيخ بشير النجفي والسيد المرحوم محمد سعيد الحكيم . وفي الاعظمية ببغداد اقدم الشكر للمرحوم قحطان حبيب الملاك صاحب مكتبة الدقة والاخ هاني لازم على ترتيب لقاء لشرح ابعاد الديون القبيحة ومشاركة الاخوة مشكورين في ابداء الآراء والملاحظات واهمية توثيق ونشر كل الحقيقة عن الجهود المبذولة لشطب الديون واخص بالذكر السادة فؤاد قاسم الامير، ضياء المرعب ، عقيل الخزاعي وماجد علاوي . وفي الكاظمية ، اشكر الاخ فخري حميد جابر على ما قدم لنا من دعم وترتيب لقاء مع سماحة المرجع الديني محمد الخالصي والذي نقدم له الشكر الوافر لموقفه الداعم

لنشر الدعوة لالغاء الديون القبيحة والقائه خطبة في المصلين ، كذلك لإيصالنا مع جمعية المحامين العراقيين الذين اصدروا مشكورين نداءآ الى المسؤولين بالسلطة بعدم اعادة دفع ديون صدام القبيحة .وفي البصرة ، الشكر لأخي السيد عبد الوهاب الحكيم الصافي النائب في مجلس النواب الاول على الدعم الذي قدمه لنا وبالاخص مع أخيه سماحة المرحوم علي الصافي، امام جامع المعقل الذي اتاح لنا مشكورآ القاء كلمة عن الديون القبيحة امام جموع المصليين في صلاة المغرب بالجامع .

ولابد من تقديم الشكر الوافر للأخ الدكتور مظهر محمد صالح المستشار الاقتصادي لرئيس الوزراء العراقي على ملاحظاته القيمة على المسودة للكتاب وموافقته على نشر ردوده لنا على الموقف الأمريكي البغيض والدور المزدوج لجيمس بيكر وزير خارجيتها بشأن ديون الكويت ، إضافة الى ما نشره عن الديون لدول الخليج العربي في شبكة الاقتصاديين العراقيين .

وأخيرآ فلأسرتي ، زوجتي نجاة ، إبنتي هلا وولدي يسار كل الشكر على دعمهم لمواصلة الكتابة لإنجاز هذا العمل خلال السنين الماضية . وأقدم هذا الكتاب وأهديه خالصآ كصدقة جارية لروح المرحوم ولدي خالد الذي فارقني مبكرا .

بسم الله الرحمن الرحيم

الخلاصة :

لقد دأب العديد من الكتاب الغربيين والمتابعين للشأن العراقي وخاصة فيما يخص مسألة الديون العراقية ان يغيبوا جهود شلة من ابناء الشعب العراقي ومنظماتهم المدنية ، ودورهم البارز في العمل المتواصل والدؤوب لمطلب الإلغاء الكامل للديون الخارجية التي خلفها نظام صدام حسين، ورفض عملية تحميلها على كاهل الشعب العراقي بعد زوال هذا النظام .

فمن خلال متابعتنا لتوثيق معظم الدراسات والأبحاث التي كتبت كان التركيز على الدور الأمريكي وبعض اعوانه ، وابرازه وكأنه هو الوحيد الذي يطالب بإلغاء ديون العراق خاصة عند سقوط النظام في عام 2003 . ويسطرون الكثير من المقالات لتتابع مواقف الإدارة الأمريكية فيما يخص الديون الخارجية للعراق. والتي وبالتأكيد سوف نشير اليها في اطار حقيقة الموقف الأمريكي الرسمي المعلن والمبطن من خلال ما نشر عن تصريحات وبيانات كبار المسؤولين في الادارة الامريكية ونواياهم الدنيئة بحق العراق وشعبه

وبنفس الوقت، فلابد لنا من أن نؤكد ونسجل للتاريخ من أننا لم نجد في حقيقة الأمر أيا من كبار المسؤولين الرسميين العراقيين من وقف بصدق وإخلاص معنا في جهودنا واصرارنا على مطلب الإلغاء الكامل لديون صدام حسين عن كاهل الشعب العراقي . نعم

سوف نشير إلى بعض من الذين كانوا ظاهريا يؤيدوننا إلى حد ما ولكنهم في واقع الحال كانوا يحافظون على مناصبهم في الإدارة والسلطة خوفا من غضب الإدارة الأمريكية آنذاك . وبالطبع كان هناك العديد من العراقيين – الاشخاص والاحزاب والجمعيات المهنية والمراجع الدينية، والذين سنشير لهم بالاسم والموقع ممن أيد مواقفنا وشد من أزرنا بل وعرض علينا المساعدة فيما نسعى إليه .

هل أن إلغاء 80٪ من الديون التي أقرها ما يسمى بنادي باريس قد لاقت منا القبول والرضا . كلا والف كلا . هذا النادي ممثلا للدائنين هو الحاكم أو القاضي ، وهيئة المحلفين ، وهم الجلادون. وليس للعراق مدعي فيه ، لقد كان ذلك مرفوضا منا. اذ كنا هناك ذلك اليوم الذي اتخذ فيه القرار وأمام وزارة المالية الفرنسية مكان اجتماعهم في تظاهرة شعبية حاشدة – شارك فيها مع العراقيين العديد من الشخصيات والشباب الأجانب – مؤكدين على مطلبنا في الإلغاء الكامل للديون ومن اننا نرفض عرض قضيتنا أمام محاكمهم .

لأننا كنا نطالب بهيئة تحكيمية عراقية - دولية ينشئها العراق بمجموعة مستقلة من القضاة بالتعاون مع الأمم المتحدة ويعرض عليها الدائنون كل على حده مطالبه موثقة ، للنظر في مدى شرعيتها وإصدار الحكم العادل ازاءها . لقد قلنا للساسة العراقيين ان لدينا شخصيات من كبار المحامين واساتذة القانون الدولي من يقف معنا – وبلا مقابل – ليدافع عن حق العراق في رفضه لاعادة دفع ديون صدام وفقا لقواعد ومبادئ القانون الدولي .

لقد كان أحد الحوافز لإنجاز هذا العمل أيضا ، هو ما حصلنا عليه ولو متأخرا ما نشرته مجلة الوطن الامريكية عن الصفقات المشبوهة التي عقدها جيمس بيكر وزير الخارجية الأسبق – والمبعوث الشخصي للرئيس بوش في مسألة الديون العراقية – مع دولة الكويت. لقد كان أمرا يثير الاشمئزاز. ففي حين كان هدفه الأول الطلب من الدول إسقاط ديونها ، كان يخطط من وراء الكواليس عقد الصفقات هو ومادلين أولبرايت – وزيرة الخارجية السابقة- ومن خلال شركاتهم لضمان حصول الكويت على ماقدمته من أموال لصدام -غير موثقة شرعيا وقانونيا – مقابل حصولهم على عوائد وايداعات مالية ضخمة . ولقد قمنا بترجمة كاملة لهذه الوثيقة الخطيرة و ارتأينا عرضها على بعض اخوتنا المختصين للاطلاع والمناقشة وتدوين ملاحظاتهم حولها ولم نكتفي بذلك، بل قمنا بإعداد ملخص الوثيقة المشار إليها وارفقها برسالة مختصرة إلى رئيس الوزراء العراقي الكاظمي السابق في حينها . ثم عقدنا اجتماعا مع السفير العراقي في اوتاوا – كندا وجرت معه مناقشة مطولة حول كيفية التعامل مع هذا الوضع الذي ظهر على العلن وطلبنا أهمية عرض الموضوع على الجهات المختصة من خلال السفارة عبر وزارة الخارجية . إذ وافق السفير العراقي على تحويل الوثائق إلى بغداد ولكنه طلب عدم نشر الوثيقة أو الرسالة الموجه لرئيس الوزراء العراقي في الوقت الراهن .

إن هذا العمل يوثق مسيرة الجهود المبذولة من العام 1999 وحتى العام 2023 سواءا من خلال الوثائق وأنشطة الجمعيات ومنظمات

المجتمع المدني والجهود الفردية التي بذلت في داخل العراق وخارجه سواء في مقابلات أو مخاطبات رسمية مع رؤساء الوزراء ووزراء المالية وغيرهم . بالإضافة إلى إبراز أهم مساهمات الاخوة العراقيين في هذا الموضوع . مع بعض التركيز على دور كل من الجمعية العراقية-الكندية -أوتاوا واليوبيل العراقي-لندن .ولابد من الإشارة إلى أن فكرة إعداد دراسة عن الديون القبيحة قد طرحت في أمسية ببغداد في اجتماع لنخبة من الأدباء والاقتصاديين في مكتبة الدقة بالاعظمية .(**) إن هذا الكتاب بمثابة توثيق للدراسات والبحوث حول الديون الخارجية العراقية قبل سقوط نظام صدام وبعده – والتي سنطلق عليها مرادفة بالديون القبيحة أو الديون البغيضة –. الى جانب تبيان الحقائق والجهود التي بذلها العراقيون في الخارج مع قوى التقدم والحرية من أحزاب ومنظمات في العالم ، من أجل شطب ديون صدام القبيحة كاملة . وكشف الغطاء عن أصحاب الكراسي وبعض القوى السياسية من أحزاب السلطة ممن ارتضوا القبول بأقل مما قدمه نادي باريس . وكشف الستار عن الدور الأمريكي القبيح في تدمير البلاد وتحميلها أعباء ديون صدام قبل السقوط والاحتلال ، كان توثيق بيانات الديون الخارجية للعراق والتعويضات من المهام الاولى التي بدأنا بها في عام 1999 مع إنشاء "الجمعية العراقية – الكندية لشطب الديون الخارجية العراقية " في اوتاوا . وإعداد دراسة المديونية الخارجية العراقية : الحقائق والمستقبل، تم تقديمها في لندن بندوة " المستقبل المتوقع للعرا ق عام 2000" والتي نظمها مركز الدراسات الاستراتيجية العراقية في

عـام 1999 (الفصـل الأول) حيـث طرحنـا مجموعـة مـن الأفكـار لإدارة الـديون مـن قبـل الحكومـة القادمـة والتأكيـد علـى مبـدأ شـطب الـديون وفوائـدها ومفاوضـات جماعيـة مـع دول الخلـيج العربـي ووقـف العمـل بـأي اسـتقطاعات مـن أمـوال شـعبنا لـدفع التعويضـات . ثـم توالـت المشـاركة في الجهـود والحـوارات في المنتـديات الـتي أقيمـت في عـدة مـدن بكنـدا وبريطانيـا. ورافـق قيـام المنتـدى الاقتصـادي العراقـي في لنـدن ، عقـد نـدوة " أزمـة الـدين العراقـي الخـارجي " شـارك فيهـا نخبـة مـن الاقتصـاديين، ودعينـا للمشـاركة فيهـا وكـان لنـا رأي متواضـع مغـاير لعنـوان النـدوة ألا وهـو أن الازمـة "أزمـة وطـن وليسـت أزمـة ديـن في (الفصـل الثـاني) ومـن بعـض بحوثـه القيمـة وجـدنا أنهـا اسـتخدمت تقـديرات خياليـة لحجـم الـديون وجـرى إدخالـه في معـادلات رياضـية نجـم عنهـا عـدم إمكانيـة العـراق مـن تحقيـق أي نمـو اقتصـادي في المسـتقبل . كـذلك كـان هنـاك مـن قـال بـأن " لـنفط العـراق تـاريخ محـزن ومسـتقبل مظلـم " وتـبين مـن أنـه يمهـد للقبـول ب " خصخصـة الـنفط العراقـي " لكـل مـن هـب ودب مـن العـراقيين والشـركات الاجنبيـة والامريكيـة خاصـة . والغريـب ان هـذا الطـرح لم يلقـى المعارضـة المطلوبـة ، ومـن أن نفـط العـراق ورغـم كـل مـا يجـري سيبقى ملكا لهذا الشعب المظلوم .

لمـاذا نطلـق علـى ديـون نظـام صـدام ب "الـديون القبيحـة " ؟ . لأن مبـادىء النظريـة المعروفـة بهـذا الاسـم تنطبـق عليهـا فهـي بإختصـار: ديـون عقـدت بـدون الموافقـة الشـعبية ، وأنفقـت في غـير مصـالح الشـعب ، وأن المقرضـين علـى علـم بـذلك . وكـان هـذا المفهـوم قـد احتـل أهميـة قانونيـة وسياسـية متناميـة في أوائـل القـرن الحـادي والعشـرين مـع

الثورات والتغيرات السياسية والعسكرية وحتى باعتراف محدود من الأمم المتحدة . ويعود الفضل بذلك الى صاحب النظرية البروفيسور الكسندر ساك . (الفصل الثالث) والتجارب التاريخية التي نستعرضها (في كوبا وأمريكا وجنوب أفريقيا وكوستاريكا وغيرها الكثير في تطبيق النظرية تؤكد على صحة الموقف الوطني العراقي الداعي لشطب ديون صدام لعدم شرعيتها: إذ عقدت لصالح النظام بشراء الأسلحة وادوات القمع ولم تستخدم لخدمة ورفاهية الشعب وكان الدائنون على علم واضح من دكتاتورية وقباحة النظام البعثي وسوء استخدامها . وفي الأخير نستعرض أهم الآراء المضادة لتطبيق مبادئ نظرية الديون القبيحة على الحالة العراقية خاصة من بعض الكتاب الأمريكيين طبعاً في الصحف العالمية. وعليه فقد انطلق العمل من خارج الوطن في حملة بدأت بإنشاء وقيام " الجمعية العراقية - الكندية لشطب الديون الخارجية العراقية " في اوتاوا – كندا. حيث تركزت الجهود لوضع برنامج لجمع كل المتاح من البيانات عن الديون الخارجية ، وكما اشرنا في أعلاه فتم إعداد دراسة " المديونية الخارجية العراقية : الحقائق والمستقبل في أواسط آب 1999. وبعد سقوط النظام اعدت رسالة تفصيلية لقادة دول الخليج العربي ورؤساء الدول الدائنة الكبرى مطالبين دعمهم لشطب الديون واعمار العراق . وفي هذا (الفصل الرابع) يشار الى تفاصيل سفرة الجمعية الى لندن والعراق . حيث عقدت الاجتماعات التحضيرية مع القوى الوطنية والتنسيق مع اليوبيل العراقي. في بغداد : لقاءات واجتماعات مع قيادات الأحزاب والنقابات . وتمخضت الاجتماعات مع المجلس الاعلى للثورة

الاسلامية في العراق على ترتيب لقاءات مع المراجع الكبار في النجف الاشرف وبالأخص مع سماحة المرجع الاعلى سماحة السيد السيستاني. وعن اليوبيل العراقي الذي تشكل في آذار / مارس 2003 في لندن من مجموعة من العراقيين وغيرهم ، فقد باشر أعماله بالتنسيق مع معظم منظمات المجتمع المدني في اوربا وامريكا لدعم قضية شطب ديون العراق. وفي هذا (الفصل الخامس) يقدم تفاصيل لاعمال اليوبيل مع اوكسفام العالمية واليوبيل الأمريكي ومنظمة إلغاء ديون العالم الثالث الفرنسية. كذلك سفر المنسق العام لليوبيل الى العراق ولقاءاته مع العديد من العراقيين في بغداد وبعض المحافظات. وبالتنسيق مع الجمعية العراقية – الكندية تم الاتفاق على تمثيل لليوبيل في العراق. ثم ننشر تفاصيل لخلاصة أعمال اليوبيل من نيسان / ابريل 2003 حتى أيلول / سبتمبر 2005. و (الفصل السادس) يختص بالمنظمات والشخصيات العالمية ، إذ لم يكن للجهد العراقي وحده كافيا لولا كسب دعم وتأييد العديد من الكتاب والاقتصاديين وبعض خبراء المال وآرائهم الموثقة والمنشورة في الصحف والمجلات العالمية . كذلك كانت هنالك المواقف المؤثرة للكثير من منظمات المجتمع المدني في مختلف بقاع الأرض ، سواء في نداءاتها ، نشراتها، اجتماعاتها وحتى في صيام بعضهم لمرات ، من أجل الشعب العراقي . و لم يكن بالامكان تغطية فعاليات أكثرها ، ولهذا يركز الكتاب على ثلاثة منظمات عالمية فقط ، بنشر مختارات لبعض أدبياتها وفعالياتها لإبراز دورها الداعم لقضية العراق والدعوة لشطب ديونه : اللجنة الدولية

لإلغاء الديون غير الشرعية والتي قدمت عريضة وقعها المئات من أدباء وفنانون وبعض الشخصيات العلمية من 13 دولة وحتى طالبت بمحاكمة بوش وتوني بلير . ثم منظمة اوكسفام العالمية والمعهد الالماني فريدريك إبرت ستيفونج في برلين . ولكن كان هناك البديل الذي طرح من قبل الجمعية العراقية – الكندية واليوبيل العراقي وبقية الشخصيات العلمية والمنظمات العالمية الاخرى والذي يضمن حقوق العراق أولا ثم حقوق المقرضين وفقا لقواعد العدالة و القانون الدولي . وهو ما نتناوله في (الفصل السابع) من . الدعوة لهيئة تحكيمية لحل مشكلة الديون القبيحة . " ان على العراق ان يحل ازمة الديون، ليس بطلب الرأفة بل من خلال الاحتكام بقواعد القانون " . ومع أن هناك العديد من الدراسات والدعوات لإنشاء الهيئة التحكيمية ، فقد نقلنا بتصرف ما طرحته الورقة المتكاملة من جامعة نيويورك والمعنونة " حل الالتزامات العامة والخاصة الناتجة عن نظام حكم حسين الدامي في إطار التحكيم الدولي " والتي تستشهد بتجربة الهيئة التحكيمية بين ايران وامريكا سنة 1981 ، مع الاعتماد على قواعد " لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة العالمية " . كذلك نبين موقف كل من منظمة اوكسفام الدولية والمعهد الألماني الداعين والمؤيدين لهيئة تحكيمية عراقية. كذلك كان موقف اليوبيل الألماني في بيانه " من أجل عملية تحكيم شفافة وعادلة لدول الجنوب المدينة " تأخذ بالحسبان مدى شرعية المطالبات وربطها بالاحتياجات الاجتماعية للدول قبل إقرار إعادة دفع الديون .أما عن نادي باريس سيء الذكر في (الفصل الثامن) فهو كما كتبنا " يتستر على قروض دول

الغرب القبيحة لصدام ". إذ تناولنا دور هذا النادي باعتباره الممثل للدائنين من دول أعضائه ، والقاضي باسمهم ، برعاية وزارة المالية الفرنسية ، من خلال بحث قدمته السكرتيرة العامة للنادي. تناولت فيه تقديرات النادي للديون العراقية – مع الفوائد - والتعويضات . وأكدت موقف النادي من أن " الدائنين من الأعضاء لا يعترفوا بمفهوم الديون القبيحة لخطورته على العلاقات المالية الدولية وغيرها من الأسباب " . وعن امكانية مساعدة العراق فتتم وفق الصيغ المعمول بها في النادي مثل صيغة إيفيان ، والتي تربط موقفهم بتقييم قدرة العراق على الدفع إلى جانب برامج وشروط صندوق النقد الدولي . وطالما طلبنا بالابتعاد عن النادي مع بيان المجلس الوطني في 22 تشرين الثاني / نوفمبر 2004 الداعي لرفض إعادة دون صدام . ولكن الإدارة المعينة من الاحتلال والضغوط الأمريكية دفعت بالمسؤولين نحو هذا الاتجاه. ولقد قدمنا تفصيلا للاتفاقية المقدمة من النادي ، مع ردود الفعل الرافضة للاتفاقية ومواقف العديد من العراقيين . وننتقل بعدها الى إبراز حقيقة الموقف الأمريكي المتذبذب من قبل إسقاط النظام وخلاله وما بعده في (الفصل التاسع) إزاء ديون صدام البغيضة . في 2 نيسان / ابريل 2003 يستفاد من الناطق الرسمي للبيت الأبيض من أنه يرفض القبول بمبدأ إعفاء ديون العراق أو بعبارة اخرى لا يتطرق الى امكانية الاعتراف بالديون القبيحة التي تسقط بسقوط النظام . ثم جاء الموقف الآخر في 6 نيسان حيث سمعنا القول. عن أن " ديون صدام بغيضة ويجب إلغاؤها " و " بما ان الديون تمت من قبل

ديكتاتور غير منتخب لبناء ترسانة من الأسلحة .... والآن تم التخلص من الدكتاتور الذي ابرم هذه الديون، فيجب الغاءها " هذه كانت وجهة نظر وزير المالية . بعدها توجه مساعد وزير الدفاع بالطلب من ألمانيا وفرنسا وروسيا لشطب ديون العراق لتسهيل عملية انعاش العراق . بعدها انتقل الموقف الى مناقشة الموضوع في اجتماعات القمة ومجموعة السبع أو الثمان ولاتخاذ موقف متفق عليه وبالرجوع إلى نادي باريس . ثم تحول الامريكان الى مناقشة تكلفة الحرب والموقف في الكونجرس واحتياجات إعادة الإعمار . بالاضافة الى صراع الشركات الأمريكية للحصول على عقود الأعمال وفي قطاع النفط بالذات والدعوات للخصخصة عموما . وأخيرا نشر حقيقة عما سمي بالإعفاء الأمريكي لديون على العراق !!. أما (الفصل العاشر) فكانت الخاتمة للدور الأمريكي البغيض في واحد من أكبر رموزه ، وزير الخارجية الأسبق جيمس بيكر والمبعوث الشخصي الخاص للرئيس الامريكي جورج بوش . حيث كان في مهمة مزدوجة غير نبيلة بحكم عمله الرسمي الى جانب مصالحه الخاصة مع ارتباطاته بالشركات الاستثمارية والمالية.

حيث نشرت مجلة الوطن الامريكية في 12 تشرين الثاني / أكتوبر 2004 بحثا موثقا فيه جوانب سرية بعنوان " الحياة المزدوجة لجيمس بيكر "، لم نحصل عليه إلا مؤخرا . وللاهمية ننشر ترجمة لنص هذا البحث. وخلاصته تضارب بين مهمته لمطالبة الدول لإعفاء ديون العراق ، والعمل مع دولة الكويت وبالتنسيق مع البنوك التجارية ومقاولي وزارة الدفاع وغيرها ، للحصول على صفقات سرية وعمولات عالية واستثمارات كبيرة من الكويت

مقابل أن يضمن للكويت حصولها على مطالباتها - غير الموثقة – من العراق. وبعد فضح هذا النشاط غير النزيه ، تمت مطالبته بالاستقالة ، ولكن بوش رفض ذلك بإعتبار " أنه يخدم امريكا " . ولخطورة هذه الفضيحة تمت مقابلة السفير العراقي في أوتاوا وتسليمه مذكرة تفصيلية مع النص الكامل للبحث موجهة لرئيس الوزراء مصطفى الكاظمي .

وللاهمية فقد ارتأينا مفاتحة الأخ الدكتور مظهر محمد صالح المستشار الاقتصادي لرئيس الوزراء ، قبل مفاتحة السفارة حيث أرسل إلينا أولا ردأ موجزآ بالبريد ، ثم نشر تعقيبا في شبكة الاقتصاديين العراقيين تحت عنوان " اوراق في التاريخ المالي العراقي : ديون العراق مع دول الخليج " . وللاهمية وارتباطها بموضوع الدراسة فقد تم توثيقهم في هذا الفصل.

==========

(❖❖) مكتبة الدقة لصاحبها المرحوم قحطان حبيب الملاك : ، وقد حضر الاجتماع السادة فؤاد قاسم الأمير ، ضياء المرعب ، عقيل الخزاعي ، ماجد علاوي ، هاني لازم ، شاكر عيسى وقحطان حبيب الملاك .

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

الفصل الأول
المديونية الخارجية العراقية : الحقائق والمستقبل

بسم الله الرحمن الرحيم

لقد كان موضوع الدين الخارجي من الموضوعات التي طالما ارتبطت بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقدرة اقتصاديات الدول المعنية على سداد أقساط الدين وفوائده ومن هذا ، فالمنطلق الموضوعي للتوجه نحو عملية الاقتراض من الخارج يبدأ من التخطيط لعمليات استثمارية تساهم في زيادة التكوين الرأسمالي من أجل زيادة القدرات الإنتاجية والتصديرية للاقتصاد المعني ، ويتم ذلك من خلال تحقيق هذه القدرات لدخول جديدة إضافية تكفي لتحمل أعباء الدين .كذلك فإن الدول والمؤسسات المالية المانحة عادة ما تقيم الأوضاع الاقتصادية والسياسية للدول المقترضة قبل الشروع في أية التزامات تعاقدية. وعادة ما ترتبط أية عملية إقراض من هذا النوع بمجموعة من الشروط التي تفرضها الدول أو المؤسسات المقرضة بدون أن يكون للدولة المستلمة أية خيارات بديلة إلا الإذعان بالقبول ، نظراً للحاجة الماسة لتمويل مشروعاتها الاقتصادية والاجتماعية ناهيك عن المشروعات العسكرية أو ما تسمى بمتطلبات الأمن القومي .

وفي البداية لابد من الإشارة إلى حقيقة هامة وجوهرية، وهي الغياب الواضح والمؤكد للبيانات والإحصاءات الموثقة سواءاً من المصادر الحكومية أو من المؤسسات الدولية عن تفصيلات أرقام الدين الخارجي العراقي . لقد رد أحد الباحثين في إحدى المؤسسات

الدولية للأبحاث في موضوع الديون الخارجية عند الاستفسار عن طلب البيانات بشأن دراسة عن المديونية العراقية بالقول " .. من الواضح من أنك قد وجهت جهدك لمهمة صعبة .. حيث من المحتمل أن تكون قد وجدت أن المعلومات عن العراق بعد 1989 عموماً وعن الدين العراقي بشكل خاص من الصعب الحصول عليها .. "[1] . إذ أن المتاح من البيانات والأرقام ما هو إلا تقديرات أولية لا يمكن اعتبارها أرقاماً فعلية معتمدة تلزم الجانب العراقي ، وحتى لا يمكن الركون إليها أو طرحها للنقاش في مفاوضات مستقبلية لموضوع المديونية العراقية

. إننا سوف نبدأ بتقديم التعريف المحدد للدين أو المديونية الخارجية وفقا لما تلتزم به المؤسسات الدولية والإقليمية لكي يكون مضمون هذا التعريف هو المحدد لإطار البحث، بعد ذلك ، فسوف نتناول مسألة التعويضات التي حددتها القرارات الدولية وغيرها من التعويضات الأخرى. ثم ننتقل إلى استعراض وتقييم البيانات المتاحة عن الدين الخارجي للعراق من المصادر المختلفة ، ومعيار المديونية وأخيراً نتطرق للآفاق المستقبلية لمشكلة العراق عموماً و جزئياتها في مسألة الدين.

أولاً : تعريف الدين الخارجي

يشير التعريف الرسمي الموحد والمعتمد من قبل العديد من المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التسويات الدولية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأوروبية إلى أن :

الدين الخارجي الإجمالي هو المبلغ المدفوع والمطلوبات التعاقدية القائمة في فترة زمنية محددة لمقيمي بلد معين تجاه غير المقيمين ،

لإعادة دفع الأصل، مع أو بدون فائدة ، أو لدفع الفائدة ، مع أو بدون الأصل .. "[2] إن اختيار كلمات هذا التعريف والاتفاق عليه من قبل هذه المؤسسات الأربعة لم يكن عملية سهلة ، وهو ما يقتضي بعض التعليق. فأولاً إن كلمة الدين الإجمالي (Gross debt) يقصد بها الدين الكلي (Aggregate)والذي يرتبط مباشرة بمشكلة خدمة الدين . كذلك فإن التركيز على إجمالي الدين لا يعني أن الدين"الصافي Net" ليست له أهمية خاصة لأغراض التحليل بل أن هذا الأخير له أبعاده الخاصة . كذلك يرد مصطلح " مجموع الدين " وهو ما يعني بشمولية الدين لمبالغ القروض غير المسحوبة أو غير المدفوعة للمقترض من أصل الدين المتفق عليه . وثانيا فإن استخدام مصطلح المطلوبات التعاقدية (Contractual liabilities) هو عنصر هام في التعريف ، حيث يعطي معياراً محدداً للتقرير فيما إذا كان التعريف يشمل أنواعاً معينة من المطلوبات أم لا ، مثل الالتزام تجاه مدفوعات معينة وبدون وجود أي اتفاق تعاقدي ، على سبيل المثال " الالتزام المالي " الناتج عن حكم قضائي . كذلك فهذا يعني استبعاد " المساهمات الرأسمالية Equity Participation والتي لا ينطبق عليها هذا المعيار ، وبذلك يشار إلى أهمية وجود الالتزامات التعاقدية بين الطرفين - أما الإشارة في التعريف إلى مصطلحات الأصل والفائدة Principal and Interest لا يعطي الانطباع بالتميز بين المدفوعات النقدية والعينية إزاءها ، وإن كلمات مثل الأصل مع أو بدون الفائدة تقربنا

من إمكانية إدخال القروض بدون فائدة ضمن التعريف العام للدين ، باعتبار أن هذه الأخيرة تتضمن التزامات تعاقدية لإعادة الدفع ، كذلك بالنسبة إلى مفهوم الفائدة مع أو بدون الأصل حيث تؤدي أيضاً إلى نفس النتيجة بالنسبة للقروض ذات الاستحقاق غير المحدد أو المفتوح (indefinite maturity) مثل السندات الغير محددة الأجل، حيث فيها التزام تعاقدي بدفع الفائدة .

هذا ومن الواضح أن التعريف لم يتطرق إلى أجل الدين، ولكن على العموم فإنه يتم شمول الديون الطويلة الأجل والقصيرة. ولأغراض هذا التعريف يعنى بالقروض الطويلة الأجل تلك التي يتجاوز أجلها السنة الواحدة في حين تكون القصيرة الأجل دون السنة ، وهذه المعالجة هي ذاتها في مفاهيم ميزان المدفوعات. وبدون الدخول في كثير من الجوانب الفنية للتعريف ، نود الإشارة سريعاً إلى مختصر لأبرز مكوناته

: 1 - الودائع النقدية والقابلة للتحويل ،

2 - الودائع الأخرى (المثلة بشهادة إيداع) .

3 - الأوراق المالية والسندات القصيرة الأجل ،

4 - السندات طويلة الأجل ،

5 ، القروض قصيرة الأجل (مثل القروض المقدمة للأعمال التجارية، وللحكومات وما شابه من قبل المصارف وبقية المؤسسات المالية) ،

6 - القروض طويلة الأجل

7 . الائتمان والتسهيلات التجارية : المقدمة للمنشآت والمؤسسات ، و للحكومة ومؤسساتها و للقطاع الخاص . [3]

ثانياً : مسألة التعويضات

قبل الدخول في مناقشة هذا الأمر ، أود أن أطرح التساؤل التالي ، وهو من ذا الذي سيطالب بتعويضات للعراقيين من ضحايا حروب صدام الداخلية والخارجية ؟ إن هذه التعويضات سواءاً تلك التي أقرها مجلس الأمن أو غيرها **تعد أحادية الجانب مفروضة على العراق ، وبالتالي لا تمثل التزاماً شرعياً أو قانونياً** . ناهيك عن إدراجها ضمن مفهوم الديون أو الالتزامات الخارجية . فهي تفتقد لمعيار التعاقد الشرعي الملزم . فهي إذن ليست بدين ملزم الدفع في أجل معين وشروط محددة. ومع هذا ، فسوف نلقي الضوء على كل من التعويضات الإيرانية وتعويضات غزو الكويت .

وقد لا نستغرب إذا ما سمعنا من توقعات دوائر الأمم المتحدة عن طلبات للتعويضات الإسرائيلية [4] وتعويضات للسعودية وبقية دول الخليج الأخرى ، ناهيك عن إمكانية عرض مطالبات لتعويضات صحية ومعنوية من جنود دول التحالف بعد أن حرم قرار الأمم المتحدة حكومات هذه الدول من التقدم بطلبات تعويض عن تكاليف مشاركتها في حرب الخليج لتحرير دولة الكويت .

ا : التعويضات الإيرانية :

لقد كانت هناك إشارات بأرقام تقديرية عن توقعات محتملة لطلبات تعويض من إيران عن حرب السنوات 1980 -1988 . ولقد تراوحت هذه الأرقام بين **50 - 100 مليار دولار أمريكي ولسوف**

نشير اليه اختصاراً (م د أ) فيما بعد. ولحد هذا الوقت لم أجد تفصيلات لأرقام تقديرية عن طبيعة وحجم الخسائر في وثيقة رسمية صادرة من حكومة الجمهورية الإسلامية تحدد فيها مطالبات التعويض - المهم في الأمر هو أنه حتى الآن، لا النظام الحاكم حالياً ولا ممثلي الشعب العراقي كانوا أطرافا في الوصول أو البحث أو الاتفاق على أية التزامات مع الحكومة الإيرانية. ومع كل هذا فإن لكل حديث شأن، إذ أنه في حالة وجود مطالبة بالتعويض، فإنها ستكون موضع تفاوض بين الأطراف في تحديد مسئولية قيام الحرب ذاتها ومن هم وراء إشعالها ومصالح من ! كانت مهددة.

ومما لاشك فيه فإنه يكون للجوانب السياسية والعلاقات المتبادلة بين الأطراف، في حينها، دوراً هاماً في محصلة النتائج التي يتوصل إليها. إن من الواضح أنه لم تكن هناك مصلحة للشعب العراقي في مواجهة عسكرية مع الثورة الإسلامية في إيران. كذلك فقد قدم الشعب العراقي والشعب الإيراني سوية الملايين من الأرواح البشرية لن يتم تقديرها بثمن مهما كان، المعاقين في البلدين يقدروا بما يقارب المليونين من الشباب، التعويض الحقيقي لإيران يكمن في القضاء على هذه الزمرة الحاكمة. إن إيران ربما سترفع صوتها للمطالبة بالتعويضات مع بقاء وتواصل سياسة النظام الحالي ضدها، وهو ما حصل مؤخراً في الذكرى الحادية عشر لنهاية الحرب، عندما شن النظام حملة تهديدات لإيران، إذ قالت صحيفة إيران نيوز إن على العراق حسم مسألتان ... عمل المعارضة الإيرانية من العراق .. و ... بند التعويضات الذي نص عليه القرار 598 وبدون

ذلك فلن يكون هناك سلام دائم بين البلدين " [5] وبمناسبة هذا القرار، فقد تمت قراءة نص هذا القرار عدة مرات ولم نجد نصاً محدداً بإلزام العراق دفع التعويضات. كانت هناك لجنة يشكلها الأمين العام للأمم المتحدة لتحديد مسئولية بدء الحرب وما ينجم عن ذلك من تبعات .

ب : تعويضات غزو الكويت

سارعت الأمم المتحدة بإنشاء لجنة للتعويضات مقرها الرئيسي في جنيف ، لتلقي طلبات التعويض من ضحايا الغزو العراقي ، و استلام الأموال العراقية لصندوقها سواءاً من الأموال المجمدة في الخارج أو من حصة الصندوق في الأقل من 30٪ من قيمة الصادرات النفطية العراقية . ومع فتح باب ما سمي بالمطالبات تقدمت ... حوالي 100 حكومة مطالبات للجنة . كذلك تقدمت وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسطينيين وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ومكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأكثر من 3000 مطالبة ، وإجمالاً فقد تلقت اللجنة أكثر من 2.6 مليون مطالبة بقيمة 250 مليار دولار أمريكي طبقاً لما طالب به أصحاب المطالبات " [6] .

وبحلول نهاية أكتوبر 1998 ، كان قد تم حسم 2.5 مليون مطالبة من كافة الفئات، كما تقررت أحكام تعويض حتى الآن بقيمة تتعدى مبلغ 7 سبعة مليار دولار. ولازال تقديم المطالبات ممكناً بالنسبة للمطالبات الخاصة بالمفقودين أو عن خسائر ناتجة

من ألغام أرضية . أو بعبارة أخرى أن هذا الباب سيبقى مفتوحا إلى أجل غير مسمى ، بعد ما انتهت المهل المحددة لبقية المطالبات والفئات .

أما دولة الكويت وحدها فقد تقدمت وقبل أسبوع واحد فقط من غلق باب الطلبات " .. مطالبات للشركات بقيمة 60 مليار دولار أمريكي. وهذا ما يصل بمجموع مطالبات التعويض الذي سببها الغزو إلى حوالي 95 مليار دولار ، بما فيه مطالبة قدرها 40 مليار دولار من صندوق الاستثمار الكويت - الذي تضرر بخسائر من جراء بيعه بمبالغ ضخمة لأصوله من أجل تمويل الحرب وإعادة الأعمار، وهو ما أوقع الكويت بقروض قدرها 3.5 مليار دولار - ناهيك عن دفع لجنة التعويضات لمبلغ 1 مليار دولار تكاليف إطفاء الحرائق التي أشعلت في آبار النفط الكويتية "[7] .

ثالثاً : الدين الخارجي العراقي

إن الدين الخارجي للعراق وفقاً للمصادر الرسمية الحكومة بغداد يصل إلى ما يعادل 13.1 مليار دينار عراقي وذلك وفقا لوثيقة مقدمة من حكومة العراق إلى الأمم المتحدة في 13 ديسمبر 1990. إن هذا المبلغ يعادل حوالي 42.1 مليار دولار وهذا الدين هو الذي تعترف به الحكومة الحالية والذي على ضوئه يمكن بناء أية حسابات تقديرية مستقبلية . لقد ورد هذا الرقم للدين العراقي في بعض الدراسات التي تناولت الديون والالتزامات العراقية [8]. ولكن

ما هي مرجعية ومكونات هذا الدين الذي سيرتفع من 42.1 مليار دولار في سنة 1990 إلى ما يقارب 119.5 - 138.9 مليار دولار في سنة 2000 .

عليه فسوف نتناول في أدناه مكونات هذا الدين من خلال المتاح من البيانات وفقاً للدول التي قدمت المساعدات والتمويل أو القروض :

أ . الدول الخليجية

مع بداية الحرب العراقية - الإيرانية وتراجع الصادرات النفطية لجأ العراق أولاً إلى الدول الخليجية ، حيث تم الاتفاق على نوع من الترتيبات المالية بين العراق وكل من الكويت والسعودية وغيرها ، لم يعلن عن طبيعتها أو حجمها من قبل الطرفين. وقد أشارت بعض المعلومات إلى " قروض " من هاتين الدولتين - مع دولة الإمارات تصل إلى 35 مليار دولار. [9] في حين أشارت مصادر أخرى إلى حسابات تقديرية عن هذا الرقم للدين بالقول " .. أنه في الثمانينات كان الدعم من الدول العربية التي دفعت لتمويل الواردات من الأسلحة والتجهيزات العسكرية إلى العراق ، والتي قدرت ب 5 خمسة مليار دولار في السنة الواحدة للفترة 1980 - 1988 " .

[10]. إلى جانب ذلك كانت هناك دفعات مالية مباشرة من هذه الدول وفقا لما اعتبره العراق ومعظم المراقبين في المنطقة " دعماً للمجهود الحربي " للعراق في حربه للحفاظ على الجناح الشرقي للأمة العربية، ويقول الخفاجي إن الأمر شبه المؤكد " .. أن هذه الدول دفعت إلى النظام العراقي حوالي 23 مليار دولار نقداً خلال

سنوات الحرب الثلاثة الأولى "[11]. بعد ذلك وبالتحديد خلال الفترة 1983 - 1989 توصلت هذه الأطراف إلى ترتيبات منتظمة ، من خلال قيام السعودية والكويت ببيع النفط الخام لصالح العراق من المنطقة المحايدة بين هذه الدول الثلاث - أي أن للعراق حصة فيها - وبمعدل يقارب 300,000 برميل يوميا . وتقيم هذه المبيعات وفقا لأسعار البيع في حينها على أن يقوم العراق فيما بعد ، وكلما كان ذلك ممكناً ، بتسديدها بتصدير كميات مماثلة تجري تسويتها لاحقا . وقد بلغت تقديرات قيمة النفط المصدر لصالح العراق بما يقارب 14 مليار دولار.

وعلى ضوء هذه الترتيبات والمبيعات النفطية ، يتراوح مجموع المساعدات الخليجية بين 35 - 40 مليار دولار . إن هذه المساعدات تأخذ طابعاً متميزاً عن مفهوم ومتطلبات تعريف الدين ، فلا نعتقد - رغم سرية بياناتها - من أنها قد ارتبطت بآجال استحقاق للدفع وأسعار للفائدة وشروط عادية متعارف عليها في الأسواق المالية العالمية .

ب . الاتحاد السوفيتي / روسيا

عقد العراق والاتحاد السوفيتي العديد من اتفاقيات التعاون الاقتصادي والعسكري منذ ثورة 14 تموز 1958 وحتى الوقت الحاضر مع روسيا التي أخذت مكانه وورثت ديونه والتزاماته الخارجية . ومع تباين التقديرات المنشورة حول حجم الدين للاتحاد السوفيتي ، فإننا نميل إلى الاعتقاد بأنه في حدود 7 سبعة مليار

دولار ، بسبب تكرر التأكيد على حدود هذا الرقم من المصادر المختلفة. ومن الطبيعي عدم توفر معلومات عن آجال السداد والفوائد والعملة التي منحت فيها هذه القروض. وتعد الأخيرة مهمة جداً حين مناقشة أصل الدين ، علما بأن معظمها كان لتمويل مشتريات الأسلحة الروسية .

وقد أجرى المفاوضون الروس مباحثات مع العراق في سنة 1994، انتهت بتوقيع صفقة يتم فيها ربط منح امتياز تطوير حقول القرنه غرب وشمال الرميثة للشركات الروسية مع تسوية مجمل هذا الدين بما فيها تسوية الديون التي نشأت عن الأعمال التي انجزت فعلياً في الحقل بواسطة الشركات الروسية . والتي قدرت بمليار دولار ممولة من مصرفين روسيين كبار -[12]

ج . مجموعة الدول الأوروبية

تحول العراق إلى أسواق المال العالمية طلباً للقروض من أجل تواصل تمويل الحرب ، حينما توقفت دول الخليج عن دفع أموال إضافية. وعلى العموم فقد لعبت حكومات هذه الدول دوراً رئيسياً في توفير أو ضمان أو تأمين القروض ، التسهيلات المصرفية وخطابات الاعتماد لتمويل الصادرات من السلع والتجهيزات العسكرية وغيرها . وسوف نتناول ديون بعض هذه الدول على ضوء توفر البيانات عنها ، على أن نفرد جانباً للبيانات التفصيلية الإجمالية المجمعة للدين العراقي المشخص في الإحصاءات الموحدة للمنظمات الدولية .

1. - الدين الفرنسي

يقدر مجموع الدين الفرنسي بحوالي 10 مليار دولار ويعتقد بأنه يعود إلى تمويل المشتريات العسكرية . ولأهمية دور الحكومة الفرنسية فقد تم " .. خلال السنوات الماضية قيام الوكالة الحكومية لضمان الائتمان (Coface) بدفع وتسوية مستحقات المجهزين الفرنسيين. في المقابل قام هؤلاء بتحويل كل الأوراق العراقية التي بحوزتهم إلى الحكومة والتي ستقوم بدورها لاسترجاع الديون ... [13] . إن الحكومة الفرنسية قد قامت بالتفاوض مع العراق حول موضوع الدين . ويعتقد بأن الطرفين قد توصلا إلى اتفاقية مشاركة في الإنتاج لحقول النفط: مجنون ونهر عمر، ومن المعلومات المتاحة يتضح أن المفاوضات لم تتناول موضوع الاستثمارات النفطية للشركات الفرنسية Total and Elf- Aquitaine فحسب، بل تسوية الدين الفرنسي ..

2. الدين الإيطالي

تتكتم الحكومة الإيطالية على الإعلان عن حجم الدين الذي بذمة العراق للشركات الإيطالية الخاصة والحكومية . ومع ذلك فقد كانت هناك إشارات عن قيام الوكالة الحكومية لضمان الائتمان (Sace) بدفع ديون الشركات الإيطالية وتحويل أوراق الديون إلى الحكومة كما حصل في حالة الدين الفرنسي. إذ تراهن الحكومة الإيطالية على تواصل شركات النفط الإيطالية (إيني وأجب)

لأعمالها في العراق. ومع هذا فقد ارتبط الإعلان عن دين قدره 2 إثنين مليار دولار مع فضيحة طالت البنك الإيطالي (Banca Nazionale del Lavoro BNL) الذي قدم القرض إلى العراق بدون تصريح أو موافقة من الحكومة." .. إذ يحاول البنك أن يتخلص منه ببيعه في السوق الثانوية لكنه لم يجد من مشترين. فبالإضافة إلى الحصار ، هناك مشكلة أكبر، وهي عدم وجود سوق ثانوي للدين العراقي .. "[14]

3 - الدين البلغاري

لقد تم الإعلان عن اتفاق حول ترتيبات بين العراق وبلغاريا في آب سنة 1994 ، يقوم العراق بموجبه بإعادة دفع الدين البالغ 1.5 مليار دولار إلى بلغاريا بعد رفع الحصار المفروض من الأمم المتحدة ، وتكون الصادرات النفطية العراقية هي وسيلة إعادة الدفع. وقدم هذا الدين في سنوات الحرب العراقية - الإيرانية في شكل أسلحة وسلع بلغارية أخرى ." .. وكان الطرفان قد وقعا اتفاقية في سنة 1990 يقوم العراق بموجبها لخدمة جزء من هذه الديون عن طريق تجهيز بلغاريا بحوالي 4.75 مليون طن من النفط الخام بحلول عام 1994 - ولكن غزو الكويت وفرض الحصار عطلا العمل بهذه الاتفاقية " .[15]

د . الدين الإجمالي المشخص Total Identified Debt

يقوم بنك التسويات الدولية وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الأوربي مع البنك الدولي بإصدار بيانات إحصائية منتظمة عن الدين الخارجي للدول النامية بالتفصيلات المتاحة وبسلسلة زمنية حديثة ، وكما تشير التفسيرات المرافقة للجداول ، فإن البيانات تشمل الإحصاءات التي توفرت من الدول والمصارف والمؤسسات الدولية ، إلا أن فجوات عديدة تبقى. إذ يقول المصدر أن البيانات الحالية تفشل في تغطية مبالغ كبيرة من الديون لبعض البلدان خاصة بلدان الشرق الأوسط. وأن بعض الديون مثل الخاصة غير المضمونة غير المصرفية والديون العسكرية ربما تكون تغطيتها غير كاملة .

يقدم الجدول (1) في الملحق الإحصائي سلسلة زمنية عن تطور الدين الخارجي العراقي وبالتحديد المشخص منه فقط خلال السنوات 1986 - 1996 ، أما الفترة الأخيرة 1997 - 1999 فقد تم البدء بنشر نفس البيانات ولكن بترتيب مختلف جديد كما هو في الجدول (2) من الملحق .

ويتبين أن هذا الدين قد حافظ على مستوى معين وبحدود ال 20 مليار دولار و ما يقارب ال 23 مليار دولار كحد أقصى، ويتضح كذلك بأن السنوات 1989 و 1990 قد شهدت الارتفاع الأكبر في الدين طويل الأجل وهي سنوات التخطيط والتحضير للعدوان وشراء الأسلحة، وبالذات من الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية

الأخرى، بالإضافة إلى ذلك ، فقد تميز الدين القصير الأجل (لسنة واحدة فأقل) بتدني أهميته النسبية في السنوات الأولى مع غلبة واضحة لدور المصارف في التسهيلات ثم تدني تمويلها في السنوات الأخيرة لصالح ائتمان التصدير المدعوم أو المضمون من الحكومات أو غيرها .

ومن هذه البيانات يمكن أن تستخلص أن معظم ديون العراق من الدول الأوروبية (الغربية والشرقية) ، وربما حتى من الاتحاد السوفيتي (خاصة بعد دخول روسيا لنادي باريس) ، تكاد تكون مشمولة في هذا المجموع للدين المشخص خلال الفترة أعلاه. وبذلك فإن عدم الدقة في المصادر السابقة خاصة بمكونات الدين أو مشموليته تقود لازدواجية في عمليات حساب المتأخرات من أصل الدين وخدمات الفوائد وهو ما يؤدي إلى تضخيم أرقام الدين .

رابعاً : تقديرات الدين و معيار المديونية :

من أجل الوصول إلى تقديرات متوازنة معقولة لقياس نسبة المديونية في العراق بعيدة عن المبالغة والتضخيم ، فقد أخذ في الاعتبار طبيعة مشاكل البيانات الخاصة بالدين أو الحسابات القومية. بعدها تم استكشاف وتحليل لكافة البيانات والتقديرات والتنبؤات المنشورة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والتقديرات التي تنشرها ال ETU، والمبنية على نموذج رياضي للاقتصاد العالمي [16]. وبذلك تم إجراء بعض التعديلات للوصول إلى تقديرات أولية مكملة للسلسلة الزمنية 1990 - 2000 لكل من الدين العراقي و الناتج المحلي الإجمالي والصادرات - أنظر

(الجدول (3) في الملحق. أما بالنسبة للدين تم الافتراض بأن الدين البالغ 42.1 مليار دولار في سنة 1990 سيصل في سنة 2000 إلى تقدير يقارب 72.8 مليار دولار عند تطبيق متوسط معدل الفائدة على الأوراق التجارية لمدة ثلاث أشهر في سوق المال الدولي والذي تراوح بين 4.8٪ - 6.0٪ خلال هذه الفترة . (ويمكن أن يصل إلى 82.8 مليار دولار بعد تطبيق متوسط معدل الفائدة (7٪) المفروض على ديون العالم النامي خلال التسعينيات) أما التوقع بأن تسويات بشأن الدين قد تمت بين الحكومة الحالية وكل من روسيا وفرنسا وبلغاريا (كما تمت الإشارة إلى ذلك في أعلاه) فإن تقديرات صافي الدين الباقي سوف تكون بحدود ال 22 - 24 مليار دولار في سنة 1990 ، وهو ما يقارب مجموع الدين المشخص من قبل المؤسسات المالية الدولية. وبتطبيق ذات المتوسطات لمعدلات الفائدة أعلاه ، سيصل هذا التقدير للدين إلى 40.7 مليار دولار في سنة 2000 . (أو إلى 46.4 مليار دولار بتطبيق الفرضية الثانية).

فالمعيار الأول للمديونية يتمثل في نسبة الدين إلى الناتج المحلي الاجمالي، حيث يتبين أن هذه النسبة كانت مرتفعة جداً في السنوات الأولى ، إذ وصلت إلى 356.8 ٪ في سنة 1991 بسبب التراجع الواضح في الناتج . وعلى الرغم من التقلبات في هذه النسبة فقد كان اتجاهها العام نحو الانخفاض (109٪) في السنوات الأخيرة 1999 – 2000. ويشاهد نفس الاتجاه مع الفرضية

الثانية عند تسوية صافي الدين ، مع الانخفاض الواضح في نسبة المديونية إلى حوالي 162٪ و 200٪ في سنة 1990 و 1991 على التوالي، لتصل بعدها في السنوات الأخيرة إلى ما يقارب 61 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي .

وبناء على ذلك نصل إلى أن معيار المديونية للعراق سيبقى عالياً ولكنه يتجه نحو الانخفاض على الرغم من تواصل بقاء سياسات النظام الحالي وعدم دفع أية خدمة للدين من الفوائد أو أقساط من أصل الدين، بالإضافة إلى ذلك يبدو بأن اقتصاد العراق قد حقق معدلات عالية للنمو آخذين في الاعتبار تدني أحجام الاستثمارات المتحققة فعلياً في ظل تواصل الحصار وضالة أحجام الواردات من قطع الغيار والمعدات لقطاع النفط أو غيره من القطاعات الرئيسية مثل الزراعة والصناعة والكهرباء. وهذا يعني ارتفاع الأهمية النسبية لمكونات تكوين رأس المال المخلوق محليا على حساب المستورد .

أما بالنسبة إلى المعيار الآخر للمديونية فهو مؤشرات نسبة مجموع الدين إلى مجموع الصادرات أولاً ونسبة خدمة الدين (أي مجموع مدفوعات الفوائد وأقساط أصل الدين) إلى مجموع الصادرات ثانياً .

وبالعودة إلى بيانات الجدول السابق ، يتضح أن نسبة مجموع الدين إلى الصادرات في معظم هذه السنوات تصل إلى مستويات عالية جداً فعلى سبيل المثال ، في سنة 1990 تراوحت هذه النسب بين 248.4٪ و 443.2٪ ، وتبقى النسب عالية في بقية السنوات حتى تقديرات سنة 2000 .

وعن مؤشر خدمة الدين فإن المتاح من المعلومات يعود إلى سنة 1990 ، إذ كانت هنالك المدفوعات الأولى في خدمة الدين والتي بلغت 3.8 مليار دولار، وبالتالي فهي تمثل نسبة قدرها 40٪ من مجموع تقديرات الصادرات البالغة 9.5 مليار دولار، ولكن الصورة تتغير مع التراجع الكبير في الصادرات إلى ما يقارب 1.2 مليار في سنة 1991 لتقفز هذه النسبة عالياً إلى 345.5 ٪ . وإذا افترضنا ثبات مبالغ خدمة الدين بحدود تقارب 4 مليار دولار في سنة 2000 ، فإن هذه النسبة سوف لن تمثل أكثر من ثلث تقديرات الصادرات .

خامساً : الآفاق المستقبلية

لقد واجهت بعض الأمم والشعوب أزمات لديونها ، كما حصل مع بعض البلدان الآسيوية مؤخراً ، حيث تدخلت الدول الكبرى مع الصندوق والبنك الدوليين ، ليتم احتواؤها وتسويتها ، إذ ضخت أموال جديدة لكي تتواصل اقتصادياتها بالنمو لتصبح قادرة على خدمة الديون القديمة والجديدة. ولكن مسألة الدين العراقي له خصوصياته المتميزة عن غيره ألا وهو تشعب تداخلاته وارتباط حلوله مع مسائل أخرى تنتظر الحل معه أو قبله ، إضافة إلى ذلك فمنذ سنة 1990 وحتى الآن لم تجري أية دفعات لخدمة الدين لظروف الحصار وغيره. وهو ما جرت في العادة تسميته بالدين النائم ، لكن دبلوماسياً أمريكياً أسماء بالكسيح في تعليقه على وضع الدين وارتباطاته . ... تقول المصادر الدبلوماسية الأمريكية بشكل واضح إن الدين الكسيح Crippling Debt ومدفوعات التعويضات

بما فيه الحصار ، سوف تكون موضوعاً للتفاوض مباشرة إذا وعندما (if and when) يتحقق الانقلاب. "[17].

في حين كانت هناك إشارة أكثر وضوحاً من مصدر آخر حول نفس الثلاثية ، حيث يقول الباحث بأنه ... سوف لن يحصل أي تقدم في موضوع الدين الخارجي حتى يرفع الحصار، ومن المحتمل أن لا يكون ذلك إلا بعد إزاحة صدام حسين من السلطة. وفي تلك المرحلة فإن من الممكن أن الجزء الأكبر من الدين العراقي سوف يلغى written off وأن جزءاً آخر يحتمل مبادلته بسندات والمتبقي يعاد جدولته ، وعلى الغالب بشروط سخية ."[18] إن الوضع الذي يمر به العراق حالياً خطير جداً ، ومن المعتقد أنه يتجاوز مسألة الدين ونظام صدام والحصار . وبالتحديد فإن الأمر تحول إلى تقسيم للعراق ، أي أن ما يطرح خلف الأبواب هو مصير العراق كشعب وجغرافية ، أولاً ثم موضوع ملكية الثروة النفطية أو رهنها ثانياً . ومن هذا المنطلق أتصور أن سيناريو المستقبل سوف يتمحور حول العديد من المسائل الأساسية والعامة ، ومع هذا ، وفيما يختص بموضوع البحث سنتناول التالي :

(1) النظام القادم :

إن الطروحات العامة تميل إلى أن من أولويات حل مشكلة الدين وغيرها ، يكمن بالقضاء على هذا النظام . ولكن البديل غير معروف الاتجاه حتى اليوم. والمتداول مؤخراً يشير إلى أن الدول الكبرى قد تقبل (أو تعمل على) قيام نظام دكتاتوري جديد – محسن يطلى بواجهة ديمقراطية ، على الرغم من أن هذه الأنظمة الدكتاتورية "

... سواء أكانت عسكرية أم لا ، تميل لشراء الأسلحة لإثارة الحروب ضد جيرانها. وتحتاج السلاح أيضاً للقيام بالحرب حتى ضد شعوبها .. كما في الأرجنتين وشيلي وأثيوبيا .. .. وقدر معهد السلام الدولي للأبحاث في ستوكهولم أن ما يقارب من 15٪ من المجموع التراكمي لديون العالم الثالث - من غير الدول المصدرة للنفط - كان موجهاً لمشتريات السلاح ، وفي سنة 1989 يقدر رئيس البنك الدولي هذه الأرقام بحوالي الثلث من ديونها لمشتريات السلاح "[19]

إننا نتطلع إلى قيام نظام ديمقراطي يعيش بسلام وأمن مع شعبه وجيرانه، مبني على وحدة كل القوى السياسية والدينية من العرب والأكراد ، يتفق فيه على مشروع متكامل لإنقاذ العراق وبنائه على أسس الديمقراطية والحرية والوحدة الوطنية مع إطلالة القرن الجديد .

ولكن حقائق اليوم تشير إلى غياب البرنامج العام أو المشروع السياسي ، الاقتصادي والاجتماعي الموحد الذي يمكن الاتفاق عليه من قبل جميع الفئات السياسية . إذ حتى الوقت الحاضر لا تملك أو لم تطرح أية مجموعة سياسية عراقية حتى الخطوط العريضة الشاملة لمثل هذا المشروع. إننا نتطلع لأن يشمل الجانب الاقتصادي من هذا المشروع، التوجهات العامة للسياسات والبرامج الاقتصادية والمالية والنقدية - بدءاً بتحليل موضوعي للعلاقة بين كل من الثروة النفطية ومتطلبات التنمية والديمقراطية ، بمعناها السياسي والاجتماعي والذي يحفظ للعراقيين كرامتهم وحقهم في حرياتهم الشخصية والمدنية العامة .

(2) الحصار الدولي :

هل يرتبط رفع الحصار بتغيير النظام ؟. إن هذا التساؤل ربما يكون قد لقي الجواب من متناولي الجانب السياسي . ومع ذلك فإن هذا الطرح المتخصص بمسألة الدين يفترض تغييراً في النظام السياسي يحظى بدعم كل أبناء العراق ، مقبول دولياً، وبالتالي تزال مبررات الحصار. إن رفع الحصار يعني عودة العمل المعتاد بالعلاقات التبادلية مع العالم الخارجي . وإن رفع الحظر التجاري يعني في أحد جوانيه أن لا سيطرة لأحد على عائدات التصدير ، ولا رهن أو لتجميد الأموال العراق ووقف العمل بصندوق التعويضات باعتبار أن أية مدفوعات للخارج ستتم بعد دراستها وموافقة جهات الاختصاص وزارة المالية والبنك المركزي العراقي .

فقط هناك ملاحظة حول مسألة تجميد الأموال العراقية في الخارج، حيث تقول المعلومات أن ثروة صدام وأسرته تقدر بالمليارات، حيث " .. وردت تقديرات متباينة جداً حول أموال صدام المخفية ، فقد قدر مكتب السيطرة على الأموال الأجنبية التابع لوزارة المالية الأمريكية هذه الأموال بما يتراوح بين 10 - 30 مليار دولار، بينما قدرتها مؤسسة كرول أسوشيتس ب 3-5 مليار دولار " [20]. وهذا الأمر غير مستبعد على الإطلاق ، إذا علمنا أن ". الثروة الشخصية لموبوتو سيسي سيكو في الخارج تقدر ب 6 مليار دولار والدين الخارجي لزاييير - الكونغو الديمقراطية حاليا - يصل إلى 9 مليار دولار ... وقدرت ثروة ماركوس في البنوك الخارجية بحوالي 10

مليـــار دولار ، وحينمـــا جـــاء إلى الســـلطة في 1966 كانـــت ديـــون الفليـبين أقـل مـن مليـار دولار ، وعنـدما غـادر الـبلاد في 1986 كـان مقـدار الـدين الخـارجي 28 مليـار دولار "[21] . إن هـذه الأمـوال يجـب أن تلاحـق لـدى المصـارف قضـائياً أينمـا كانـت لتعـود إلى خزينـة الدولـة ، كمـا فعلـت الـدول الأخـرى. ونقـول مقـدماً بأنـه مـن المحتمـل أن مـا سـندفعه مـن صـافي تسـويات الـدين سـوف لـن يتجـاوز أي حـد مـن تقـديرات هـذه الأمـوال المخفيـة . إلى جانـب ذلـك هنـاك تقـارير أخـرى عـن أصـول في شـكل عقـارات واسـتثمارات مسـجلة بأسمـاء القيـادات العليا للحزب من غير العراقيين .

(3) الدين الخارجي :

أن المنطلـــق الأولى في تنـــاول مســـتقبل الـــدين يكمـــن في تـــبني الإسـتراتيجية العامـة لإدارة الـدين ضـمن إطـار السياسـة الاقتصـادية للـبلاد في المشـروع العـام. وذلـك مـن انعكاسـات الـدين علـى الماليـة العامـة وميـزان المـدفوعات، إن وضـع مثـل هـذه الإسـتراتيجية يـرتبط في الأخـير بمـدى تعقـد أو سـهولة التعامـل مـع حجـم معـين مـن الـدين وشـروطه وطبيعـة الأطـراف ذات الصـلة ومـدى تـوفر البيانـات الدقيقـة عـن أوليـات كـل مـا يتصـل بالالتزامـات / المطلوبـات الدوليـة الخارجيـة . ومـا هـو الموقـف مـن الأمـم المتحـدة وقضـايا التعويضـات والمفاوضـات القادمة مع الأطراف ذات الصلة .

إن المقصـود بـإدارة الـدين هـو تلـك الجوانـب الفنيـة والمؤسسـية لتنظـيم المطلوبـات الخارجيـة، حيـث تركـز الجوانـب الفنيـة ... علـى الحاجـة

لتحديد مستوى الموارد الخارجية المطلوبة وضمان أن شروط هذه الإقتراضات تتناسب مع قدرات البلد على خدمة الدين في المستقبل .. أما الجوانب المؤسسية فتشمل مجموعة عديدة من المتطلبات الإدارية والتنظيمية ، القانونية ، المحاسبية وجوانب المتابعة والتدقيق وتطوير الأدوات الإحصائية لتسجيل وتحليل البيانات ... [22] . عليه يمكن أن نطرح التالي :

ا . تشكيل الهيئة الخاصة لإدارة الدين تحت إشراف لجنة عليا يرأسها رئيس مجلس الوزراء ، وهي المسئولة عن وضع الإستراتيجية العامة للدين، بما فيه أسس ومبادئ التفاوض. يشارك في عضويتها وزراء المالية والاقتصاد والتخطيط والنفط والبنك المركزي .

ب . على ضوء المؤشرات الواضحة من المجتمع الدولي في تعاطفه مع قضية العراق ، بالإضافة إلى تجارب العديد من الدول المدينة في مفاوضاتها مع النوادي المختلفة (باريس ، لندن و تورنتو) نطرح للدراسة والحوار المبادئ العامة التالية :

- **إن قائمة الأولويات العراقية تكمن في تلبية متطلبات الواردات من السلع الاستثمارية لتحقيق وتواصل النمو أولاً** ، ثم رفع المعانات عن الشعب العراقي بتلبية احتياجات الواردات الاستهلاكية والخدمات الصحية والتربوية ثانياً ، ثم يأتي بعدها موقع الالتزامات التعاقدية الخارجية في القائمة .
- **الطلب بإلغاء / شطب الديون وفوائدها التي ارتبطت بمشتريات السلاح** سواءاً لتمويل الحرب ضد إيران أو الكويت، وهذا المبدأ يطبق على كل أنواع الدين والمطالبات الأخرى من جميع الدول

، وبالأخص ديون الاتحاد السوفييتي ودخول روسيا نيابة عنه في نادي باريس في سبتمبر 1997 ، حيث أدى إلى إعادة تقييم وخفض جوهري في هذه الديون خاصة المقيمة بالرويل .

- **التعامل الخاص والمستقل في مطالبات كل من أولاً : الدول الخليجية ومفاوضتها بشكل جماعي** تحت مظلة مجلس التعاون الخليجي ، اعتبار الروابط الأخوة والجوار والمصير الواحد. وثانيا الجمهورية الإسلامية الإيرانية وتسوية موضوع المطالبات المتبادلة بالتعويضات ويؤمل حل كل هذه المطالبات وتسويتها ودياً.

- **الاتفاق على أسس جديدة لمسألة جدولة إعادة جدولة صافي رصيد الدين القائم** ، بحيث تضمن وضع حدود ومؤشرات لما يمكن أن يتحمله الاقتصاد العراقي من أعباء للدين بربطها بسقوف (Capping) لمؤشرات أسعار الفائدة أو نسبة خدمة الدين / الصادرات أو نسبة الدين / الناتج المحلي الإجمالي . أو بإعادة شراء المتبقي (Buyback) بعد الحصول على الخصومات المتعارف عليها

- **وضع المبادئ العامة لمسألة الاستثمارات الأجنبية في العراق** ، وبالتحديد ما يتصل منها في موضوع اتفاقيات المشاركة في حصص الإنتاج أو المساهمات الرأسمالية الأجنبية (والتي قد تطرح كوسيلة لسداد الدين . والأهم، معيار حق العراق في إعادة النظر في كل الاتفاقيات التي عقدها النظام السابق ، خاصة تلك المتعلقة بالمشاركة في حصص الإنتاج في حقول النفط العراقية وبالذات

تلك التي ارتبطت تسويات الدين معها ونشرت أخبار توقيعها مع كل من فرنسا ، روسيا ، الهند ، البرازيل وغيرها .

- **ارتباط موضوع البيئة والدين.** إن الأمم المتحدة ومنظمات البيئة قد تبنت مسألة إعفاء الديون أو تخفيف أعباء الديون على الدول النامية من خلال تخصيص جزء ليس بالقليل من أصل الدين وفوائده ليدفع بالعملة المحلية في ما سمي بـ صندوق البيئة (Environment Fund) يخصص لتمويل مشروعات الإسكان وتطوير أو إنقاذ البيئة. [23] ولدينا في العراق حالتين ، الأولى شاركت فيها دول التحالف الكبرى بالقيام باستخدام (تجارب) أسلحة فتاكة في مناطق جنوب العراق ، تقول تقارير عن آثارها الآنية والطويلة الأجل في دمار البيئة وصحة الإنسان العراقي - أما الحالة الثانية ، فقد قام بها صدام من خلال تجفيف الأهوار . يقول تقرير ل The World wide Fund for Nature ان هناك آثار رهيبة على السكان والبيئة المحيطة في الأهوار ، حيث قضى على طرق العيش التقليدية للسكان بمشروعات القنوات التي يقوم بها النظام . وقد حذرت من أن الأهوار سوف تختفي تماماً في 10 20 سنة اذا ما استمر النظام في أعمال تجفيف الأهوار . " [24] إذن هناك حالة عاجلة تقتضي عمل دولي كبير يساهم في تمويل صندوق البيئة في العراق لإجراء الأبحاث العلمية لإنقاذ السكان والبيئة ، من خلال برامج التخفيف عن أعباء الديون .

(4). صندوق التعويضات :

إن عدالة الأمم المتحدة وعلى الأخص الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن من جهة، وسلطتها في حرية التصرف بأموال العراق من صادراته النفطية من جهة أخرى ، هي موضع شك وتساؤل كبير. **إن هذه الموارد المالية هي عائدات ثم خلقها في الناتج المحلي العراقي ويجب أن توزع داخليا أولاً ثم ينظر في كيفية التصرف بالفائض ،** إن كان هناك من فائض. هذا هو المنطق والمبدأ الاقتصادي السليم الواجب إتباعه .

وبذلك ودون الخوض في مدى شرعية مطالبات التعويضات وحدود الالتزام بها من قبل الشعب العراقي ، لابد من أن يكون هناك تفهم وإدراك لمظالم هذا الشعب وأن يطالب الآن ويتفق على التالي :

أ. يوقف العمل بالفقرة الخاصة باقتطاع النسبة التي لا تزيد عن 30٪ من عائدات صادرات النفط العراقي من نص قرار مجلس الأمن .

ب. يتوقف صندوق التعويضات التابع للأمم المتحدة الأمم عن الدفع أو الالتزام بالدفع لأية مطالبات مهما كانت إلى أي طرف كان وحتى إشعار آخر يحدد فيما بعد ، بالتفاوض مع ممثلي النظام الجديد.

ج. يطلب من مجلس الأمن إصدار قرار ملزم التنفيذ بتشكيل فرق عمل من صندوق التعويضات في كل محافظات العراق وخارجه لتلقي طلبات التعويض من العراقيين - الأفراد والمؤسسات الخاصة - ، والأجانب المقيمين والعاملين في العراق. ويبدأ بالدفع لمطالبات العراقيين من الأموال المحجوزة في صندوق التعويضات . تتحول هذه

المهمة إلى سلطة النظام الجديد للالتزام والعمل بها ضمن الأولويات المشار إليها أعلاه

د. توفير المناخ الملائم من حرية وأمان للعراقيين للتقدم إلى فرق العمل لتقديم الطلبات ، بمشاركة منظمات حقوق الإنسان العربية والدولية. وبعد الانتهاء من تعويض العراقيين يتم النظر في أحقية ومصداقية طلبات التعويضات الأجنبية .

(5) متطلبات الإعمار

يرتبط موضوع الدين الخارجي عموماً ارتباطاً وثيقاً بعملية التنمية ، وهي التحدي الذي على العراق مواجهته بعد رحيل النظام الحالي، إذ يرافق عملية معالجة الدين العراقي ملحقات يتطلبها التعاون والتنسيق مع الدول والنوادي المختلفة . فمن التجارب السابقة للعديد من الدول ذات المديونية العالية ، كان تخفيف أعباء الديون والجدولة وإعادة الجدولة وتواصل تقديم المساعدة من الدول والمؤسسات المالية مشروطاً أو مرهوناً بتنفيذ سياسات ما يسمى بالإصلاح الاقتصادي والبرامج التعديلية (من رفع الدعم وزيادة الأسعار وما شابه) . علماً بأن أدبيات هذه السياسات يشير إلى أنها تستهدف رفع درجة الأداء وتحسين أو رفع كفاءة الطاقات الإنتاجية والإدارية ، وإن قبول العراق بمثل هذه السياسات من عدمه ما يحدد مواقف الكثير من الدول والمؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ومن واقع البيانات المشار إليها عن الدين الخارجي للعراق ومهما كانت التقديرات المحتملة لمبالغ الإعفاءات والإلغاء والجدولة ، لابد من بقاء حجم صاف من الدين أو الالتزامات يشكل عبئاً ثقيلاً على

الموارد المالية . والتي سيتم توزيعها على الأولويات العراقية المشار إليها ، والبداية في متطلبات التنمية وإعادة الإعمار والبناء في كافة مشروعات البنية الأساسية . وقد أشير في الدراسات المعدة منذ عدة سنوات عن أرقام خيالية لتمويل هذه المشروعات والاختناقات في عدم قدرة العراق مثلاً على إعادة طاقته الإنتاجية والتصديرية إلى 1.0-1.5 مليون برميل يوميا - واختصارا يشار اليها (م ب ي) - من النفط إلا بعد عشرات السنين. ولكن هاهو الواقع أثبت عكس ذلك تماماً ففي ظل هذا النظام ، ومع الحصار يصدر العراق الآن حوالي 2.76 م ب ي من النفط باستثمارات لم تتجاوز 300 مليون دولار (الواردات من المعدات وقطع الغيار سمح بها مجلس الأمن) وهذا هو الوزير رشيد يقول " أن بلاده تعتزم رفع قدرتها الإنتاجية إلى 3.0 م ب ي إبتداءاً من كانون الأول المقبل والى 3.5 م ب ي قبل نهاية السنة المقبلة . " [25] لهذا فليطمئن الجميع ، على قدرة العراق على استرجاع عافيته بفترة قصيرة من الزمن، وتوفير الأموال المطلوبة للإستثمار سواءاً من النفط أو غيره [26] . والمطلوب هو الإيمان بأن وحدة العمل الوطني واتفاق الجميع على مبادئ مشتركة وعاجلة تحقق آمال العراقيين وتضمن وحدة الوطن الأزلية مع الرفاهية لشعبنا .

(1) رسالة من السيد John Serieux الباحث في مسائل الديون في معهد الشمال - الجنوب ، أوتاوا - كندا في 1999 تموز .

(2) International Working Group on External Debt Statistics, of: The World Bank, International Monetary fund, Bank For International Settlements and Organization for Economic Co-operation and Development (External Debt Definition, Statistical Coverage and Method) Paris, 1988 pp19-20.

(3) نفس المصدر السابق أعلاه ص ص 23 - 24 .

(4) ....من جراء القذائف الصاروخية وتعويض اليهود العراقيين النازحين عام 1948 عن أملاكهم وموجوداتهم السابقة " .. أنظر الملف العراقي العدد 32 لسنة 1993 ص 26 .

(5) جريدة الحياة اللبنانية عدد يوم 9 آب / أغسطس 1999 - الصفحة 2 .

(6) الأمم المتحدة لجنة الأمم المتحدة للتعويضات، الإنترنت صفحة المطالبات.

(7) EIU: Country Reports Journal-August 3, 1994-and of April 22 1994 .

(8) 1 .عصام الخفاجي ، بحث في الحرب والاقتصاد العراقي ، الفصل الأول : " النفط والديون والإعمار ". مجلة الثقافة الجديدة العدد 209 آبار 1989 ص ص 5-35. تناول تفصيلات الدين في الصفحات 15 - 19 .

2. عباس النصراوي ، كتاب " الاقتصاد العراقي : النفط ، الحروب ، تدمير التنمية والآفاق المستقبلية 1950- 2010 ، الفصل الثامن : ما هو المستقبل الاقتصادي للعراق ص ص 151 - 170 وإشارته إلى الدين ص 153 (بالإنكليزية)

(9) EIU: Country Profiles Journal, June, 25, 1998

(10) EIU, Country Profiles Journal, April 1, 1995

(11)

عصام الخفاجي من 16. كذلك يشير تقرير نشر في

EIU: Country Profiles Journal June 1199

الى "... أن العـراق سـحب مبـالغ كـبيرة مـن الـدول النفطيـة في الخلـيج ، تقـدر بحـوالي 20 مليـار دولار في السنوات 1980-1981- ، و مابين 10 – 20 مليار دولار في السنوات اللاحقة ..

(12)

EIU: Country Reports Journal-July 25, 1994 and of July 25, 1996 .

EIU: Country Reports Journal-July25 1996 (13

EIU: Country Profiles Journal-February 3, 1994 (14)

EIU: Country Reports Journal-August 3, 1994 (15)

(16)

-IMF International Financial Statistics Yearbook, 1998, P 499

-World Bank, World development Report, 1998

EIU: Country Forecasts Journal, October 19, 1998

(17) النص منقول حرفياً من :

Country Profiles Journal June 25, 1998

EIU: Cross border Monitor Journal May 5, 1999 (18)

(19)

Patricia Adams, "ODIOUS DEBTS Loose Lending, Corruption and the Third World's (19) Environmental Legacy; Probe International Publication, Toronto, 1991, pp. 119-120.

(20) الملف العراقي ، العدد 27 لسنة 1994 ، ص 9 .

(21) أنظر ف نفس المصدر أعلاه (19) pp 125 & 129 .

(22)

Thomas M. Klein “External Debt Management “World Bank Technical Paper No. 245, Washington DC, p 25 , pp 35 - 55, 151 - 152 and pp 171 - 174.

(23)

Morris Miller, Debt and the Environment Converging Crises, United Nations Publications, NY 1991 pp135, 199-205,231-233.

(24) EIU: Country Report Journal - August 3, 1994 and of Country

(25) Profiles Journal - June 1, 1996.

(26) Business Middle East Journal - July 1, 1999.

إن أيـة تقـديرات أوليـة لعـودة رؤوس الامـوال العراقيـة المهـاجرة ومـدخرات العـراقيين بعـد التغـيير سـوف لـن تقـل عـن 1 - 2 مليـار دولار . بعـدها يمكـن تقـدير التحـويلات الجاريـة للعـراقيين في الخـارج بمـا لا يقـل عـن مليـار دولار سـنويا . هـذه هـي الحـدود الـدنيا لتقـديرات هـذه الأمـوال ومـا سـتكون لهـا مـن انعكاسات على ميزان المدفوعات العراقي .

□

الملحق الاحصائي

جدول (1)

الدين الخارجي العراقي (مليون دولار) IRAQ : Total Identified debt 1986-1997

البيان/ السنة	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
الدين طويل الأجل	**11,391**	**14,597**	**14,895**	**16,265**	**14,302**	**12,954**	**10,027**	**9,751**	**11,527**	**10,856**	**11,209**
مجموعة دول ال OECD	6,831	8,769	8,082	9,410	7,421	5,633	3,642	2,436	4,211	3,579	3,933
مساعدات التنمية الرسمية	255	408	388	324	320	343	345	384	431	419	371
الائتمان المدعوم رسمياً	5,713	8,143	5,546	6,182	4,909	2,918	1,533	764	2,512	795	1,111
المصارف	863	218	2,148	2,904	2,192	2.372	1,763	1,288	1,268	2,366	2,451
متعددة الأطراف	374	368	356	362	368	368	61	61	61	23	23
الدول الدائنة الأخرى	4,187	5,460	6,457	6,493	6,513	6,953	6,324	7,254	7,254	7,254	7,254
دول شرق ووسط أوربا	3,884	5,157	6,154	6,190	6,210	6,650	6,021	6,951	6,951	6,951	6,951
الدول العربية	303	303	303	303	303	303	302	302	302	302	302
الدين قصير الأجل	**5,606**	**5,810**	**5,214**	**6,512**	**8,544**	**8,235**	**11,364**	**11,246**	**11,025**	**11,311**	**10,702**
المصارف	3,429	3,958	3,415	3,173	5,187	3,173	2,792	2,996	1,927	1,555	1,480
إئتمان التصدير	2,177	1,852	1,799	2,206	3,357	5,062	8,572	8,250	9,098	9,756	9,222
مجموع الدين المشخص	**16,997**	**20,407**	**20,109**	**21,777**	**22,846**	**21,189**	**21,391**	**20,997**	**22,551**	**22,168**	**21,911**

المصدر :

OECD, Financing and External Debt of Developing Countries, 1993 & 1995
EIU: Middle Eastern Business Intelligence,1994 - July 1999

BANK FOR INTERNATIONAL SETTLEMENTS International Monetary Fund
Organisation for Economic Co-operation and Development THE WORLD BANK GROUP

Joint BIS-IMF-OECD-World Bank statistics on external debt (1)

Data last updated 15 June 1999

Iraq

(in millions of US dollars)	STOCKS (end of period)						FLOWS (2)			
	1997	1998				1999	1997	1998	1998	
	Dec.	Mar.	June	Sept.	Dec.	Mar.	Year	Year	3rd Qtr.	4th Qtr.
External debt - all maturities										
A Bank loans (3)	4,815	4,632	4,725	5,116	4,967		-44	-164	80	-202
B Debt securities issued abroad										
C Brady bonds										
D Non-bank trade credits (4)	7,633		6,434		6,111		-127	2,024		-1020
E Multilateral claims (IBRD, IDA, IMF)	44	42	42	46	46	42	0	0	0	0
F Official bilateral loans (DAC creditors)	331									
Debt due within a year										
G Liabilities to banks (5)	1,427		1,344		1,350					
H Debt securities issued abroad (6)										
I Non-bank trade credits (4)	31		34		54					
Memorandum items:										
J Total liabilities to banks (7) (locational)	4,818	4,633	4,726	5,117	4,968		-42	-166	80	-202
K *of which:* Officially guaranteed trade credits	1,130		1,101		1,513		-263	309		330
L Total liabilities to banks (6) (consolidated)	4,773		4,719		4,883					
M International reserve assets (excluding gold)										

(see also Background summary matrix)

Notes:
(1) From creditor and market sources, except for data on Brady bonds which are from debtor sources, all currencies included
(2) Flow data for items B, C, E and F; exchange rate adjusted changes for items A, D, J, and K; no data available for items G, H, I, L and M
(3) From BIS locational banking statistics, which are based on the country of residence of reporting banks
(4) Official and officially guaranteed
(5) From BIS consolidated banking statistics, which are based on the country of head office of reporting banks and which include banks' holdings of securities
(6) Including debt securities held by foreign banks, which are also included in line G
(7) From BIS locational banking statistics, which are based on the country of residence of reporting banks and which include banks' holdings of securities

Back to the
Table Index - Home page

الملحق الإحصائي

جدول (3)

تقديرات الدين العراقي ، الناتج المحلي الإجمالي والصادرات 1990 - 2000 (مليار دولار)

السنة	الدين (1)	الدين (2)	GDP	Export	% الدين1/GDP	% الدين2/GDP
1990	42.1	23.6	14.6	9.5	288.4	161.6
1991	44.6	25	12.5	1.2	356.8	200
1992	47.3	26.5	35.9	1.1	131.8	73.8
1993	50.1	28.1	36.8	1.1	136.1	76.4
1994	53.2	29.8	37.6	1.1	141.5	79.3
1995	56.3	31.6	38.3	1.1	146.9	82.5
1996	59.4	33.3	39.1	1.8	151.9	85.1
1997	62.7	35.1	52.1	5.9	120.3	67.4
1998	65.7	36.8	58.3	6.6	112.7	63.1
1999	68.9	38.6	62.9	9.9	109.5	61.4
2000	72.8	40.7	67.1	11.8	108.5	60.6

الملاحظات :

أ . الدين (1) : هو الدين الأصلي في سنة 1990 والدين (2) هو الدين الذي تم تقديره بعد تسويات الديون المعلن عنها (الروسي ، الفرنسي والبلغاري) في سنة 1990 .

ب . قدرت أرقام الدين (1) و(2) للسنوات 1991 –2000 باستخدام معدل الفائدة على الأوراق التجارية العالمية لمدة ثلاثة أشهر بين 4.8 % – 6.0 %

المصدر :

تقديرات الناتج المحلي الإجمالي 1992 – 2000 من :

- IMF ,International Financial Statistics Yearbook, 1998, P 499
- World Bank , World development Report, 1998 -
- EIU : Country Forecasts Journal , October 19, 1998

تقديرات الناتج المحلي الإجمالي والصادرات 1990 - 1991 أرقام أولية

الفصل الثاني

أزمة الوطن العراقي أم أزمة الدين العراقي!!

لقد عقد المنتدى الاقتصادي الأول واجتمعت فيه شلة من العراقيين في الخارج بديوان الكوفة بلندن في متوسط آذار/ مارس 2001 . وذلك من أجل عقد حوار بناء حول أزمة الديون . وقد كنا من المشاركين في هذا الاجتماع بورقة متخصصة حول هذه الديون التي سيخلفها نظام صدام عند زواله وأبعاد تبعاتها، في ظل غياب وحدة متجانسة لمشروع وطني يضم كل أطياف المجتمع العراقي . وخلاصتها : " **لا للقبول بتقديرات خيالية تؤدي افتراضيا تجويع العراقيين بحسابات للديون والتعويضات وما ينجم عنها من نمو سلبي في الاقتصاد واخيراً لا رهن للنفط أو تخصيصه للقطاع الخاص والأجنبي** " . يعقد هذا الحوار كثمرة أولى لقيام المنتدى ويعالج فيه موضوع ما سمي (أزمة) أزمة الدين العراقي الخارجي. وحقا فهو من الأهمية بمكان سواءا لحكومة صدام المتربعة على عرش العراق الى حين، أو الحكومة التي ستورثها فيما بعد. وفي واقع الحال فإن كليهما يفتقد الى الرؤية الشاملة والحلول الناجعة لمشكلة الوطن الحقيقية والنتائج المترتبة عنها. وفيما يخص الأخيرة ، فأعني بها أغلب قوى المعارضة الوطنية التي تعمل على إنقاذ الوطن العراقي . إن غياب المشروع أو البرنامج السياسي والاقتصادي والاجتماعي العام هو في حقيقة الأمر المدخل لأية طروحات تثار فيما يخص بأزمة وطننا العراقي. وهذه الإشارة حاليا وفي جو الحرية والديمقراطية الذي نتطلع اليه يجب أن لا تفسر بأنها انتقاد ، بل مشاركة في الحوار البناء. المؤتمر الوطني يفتقر الى مثل هذا المشروع العام، ناهيك عن المنتدى الاقتصادي الذي هو في طور التكوين.

إن الازمة الحقيقية أيها الاخوة والاخوات هي أزمة وطننا العراقي الحبيب وأما ازمة الدين فهي أزمة سيحلها العراق الديمقراطي في حينه. وعليه فإننا إن أردنا الانطلاق بصورة علمية صحيحة لابد أن نتفق أولا على أن الأصل هو الازمة الام، ازمة الوطن وما بعدها فتوابع وذيول لا أكثر. ومن هنا فإن طرح أي تابع للازمة العامة قد يكون مفيدا لإلقاء الضوء على جملة من المعلومات والتحليلات أو التقديرات لهذه المشكلة. ولكن بنفس الوقت قد يكون من الخطورة إن لم تكن فيه بعض الضوابط، والتي سنأتي إليها فيما بعد. أما بالنسبة الى هذه الفائدة المرجوة من حوارنا فهي ستكون قاصرة هي الأخرى إن لم نستطع القاء الضوء أو تلمس الحلول المناسبة لتحركنا المستقبلي ، في إطار برنامج لإعادة البناء ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبما يضمن حقوق العراقيين في الحرية والعدالة والمساواة.

إننا أولا لابد وقبل تناول الجوانب المتصلة بالدين ، نرى أهمية الالتزام بالمضمون والتعريف المحدد (للدين الخارجي) كما أكدت عليه المؤسسات الدولية والأكاديمية حتى لا نخرج عن إطار البحث. وهذا في اعتقادي أمر يتفق عليه الباحثون، وهو ما سأبدأ به مداخلتي. ومع ذلك فإن التحول عن مثل هذا التعريف ربما سيحصل ولا شك الى حد ما. ومن المفيد في هذا الصدد إرجاء الحديث عن تقديرات للخسائر المادية في حال حصولها على المنشآت والمصانع فهي ضياع وكوارث تسجل في حسابات التكوين الرأسمالي. كذلك لابد من ترك موضوع التعويضات لمتضرري حروب صدام ومن وراء صدام من الذين دعموه بالمال والسلاح ، واعني بذلك أمريكا وبريطانيا وفرنسا وروسيا ثم دول الخليج العربي.

أولا : الدين الخارجي للعراق

كما اشرنا سابقا بشأن التعريف الرسمي المعتمد لدى كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التسويات الدولية ومنظمة التعاون الاقتصادية والتنمية الأوروبية الى أن الدين الخارجي الإجمالي هو المبلغ المدفوع والمطلوبات التعاقدية القائمة لمقيمي بلد على غير المقيمين لبلد ، ليعاد دفع أصله مع أو بدون فائدة أو تدفع الفائدة مع أو بدون الأصل) (27)

ونود هنا الى ابراز كلمة " التعاقدية " لأنها تعطي معيارا محددا لتقرير ما يدخل في تعريف الدين من خلال وجود التزامات تعاقدية شرعية بين طرفين، ومن هذا المدخل نأتي إلى مشكلة الدين في العراق.

أن الدين الخارجي للعراق بالاعتراف الرسمي لحكومة بغداد في وثيقة قدمت للأمم المتحدة في 13 ديسمبر/ كانون الأول 1990 هو 13.1 مليار دينار عراقي فقط لا غير. وهذا يعادل حوالي 39 مليار دولار أمريكي (م د أ)، ثم يصار الى تقديره بأسعار صرف أخرى (3.2) للدينار بحوالي 42.1 م د أ . وهذا الرقم هو الذي يجب أن يكون مدار البحث. أما حسابات للفائدة المتراكمة على أصل الدين، فنحن لم نقل بعد بسم الله لكي نتفاوض مع الدائنين من الحكومات والبنوك الدولية وغيرهم على أصل الدين فكيف بالفوائد التي يجب عدم الاعتراف بها والتي ترفع هذا الرقم الى حوالي 86 م د أ . ناهيك عن الإمكانيات لتفاوضنا على إلغاء هذه الديون، إن كانت لحكومات ساهمت طواعية بتقديم القروض والاعتمادات التجارية لتسليح صدام في حربي الخليج، أو إمكانية التفاوض على جدولة الديون ضمن نادي

باريس الذي لم ندخله بعد، أو مبادلتها بأوراق أو مساهمات مالية أو دفعها بسلع عراقية وغيرها من الوسائل والطرق المالية الأخرى. إن هذه الديون قد نشأت أساسا لتمويل مشتريات الأسلحة والمعدات الحربية من دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي تمنع قوانينها السارية المفعول على تقديمها إلا بعد إجراءات وموافقات صعبة ومعقدة. أما أن تقوم المخابرات المركزية بترتيبات مع وزارة الزراعة والبنك الإيطالي في أتلانتا ببيع الحبوب الامريكية في السوق العالمية وتحويل حصيلتها لمشتريات الأسلحة لصدام، فهذه مسألة واضحة المعالم ، وكلنا يعلم أبعاد هذه القضية. ثم بريطانيا التي تابعنا عن قرب تصدير وتمويل مشتريات الأسلحة وغيرها بمعرفة وموافقة حكومة تاتشر وبغطاء من مخابراتها أم 5 أو أم 6 . وكذلك الحال مع فرنسا التي امتنعت رسميا عن تزويد طرفي الحرب بالسلاح ولكن من خلال مخابراتها أيضا جرت ترتيبات خفية لتمويل آلة الحرب لصدام، وبالتالي فهي مسألة تطرح نفسها للتفاوض مستقبلا. إن هذه الديون تجاوزت الشرعية، اذ أوضحت الحقائق المثبتة من أنها لم تستند الى الإجراءات المالية الأصولية المتبعة في تقديم وعقد القروض ، وبالتالي فهي قابلة للتفاوض لإلغائها. إن أعباء هذه الديون مما لا شك فيه إن تحققت ستكون ثقيلة ولكنها لن تكون محبطة للآمال، إذ أنها لا تتجاوز بعضا من اضعاف الناتج المحلي الإجمالي في سنة واحدة تالية بعد قيام الحكم الديمقراطي الجديد و زوال مسببات الحصار والعودة الطبيعية للنشاط الاقتصادي. فلقد كانت بعض دول أمريكا اللاتينية في أوضاع أسوأ وموارد أقل مما لدى العراق وتجاوزت ديونها وأغلقت ملفه. سيقول البعض ان هذه تفاؤلات غير مقبولة ولكن دعهم يثبتوا صحة تقديرات مقولاتهم والدوافع وراءها.

ثانيا: مسألة التعويضات

هناك مقولة تشير إلى أن " التعويضات يتحملها من قام بالأفعال المسببة لها"، ولم يكن للشعب العراقي المسالم مصلحة في افتعال مثل هذه الحروب. بل النظام القائم وقيادته وأعوانه هم المسؤولون بالدرجة الأولى ثم ثانيا من كان وراءهم مساندا في الدعم المالي والمادي. إضافة الى ذلك فإن هذه التعويضات لا تمثل التزاما قانونيا شرعيا لاعتبارها التزامات وديون وذلك لغياب عنصر التعاقد المتفق عليه دوليا، إذ أنها لا تتعدى كونها مطالبات ثم إجراءات متخذه أو مفروضة من جانب واحد. وليس هناك من جهة لها الحق أيضا في تثبيت شرعيتها، حتى لو كانت الأمم المتحدة.

إنني أقول وبصوت عال من أنه ليس هناك من مبرر وطني يدفع أي جهة سياسية حزبا كان أو مجموعة أو أفراد منفردين للترويج على أحقيتها أو تثبيتها أو الاعتراف بها أو حتى إستخدامها في طروحات تحليلية. ما لم يقم أولا بتقديم مشروعه لإنقاذ الشعب العراقي من أزمته الحقيقية الشاملة. إنني أشير بالطبع في هذا الصدد الى مسألة التعويضات الإيرانية وتعويضات احتلال الكويت، ولكن دعوني أذكركم من أن هناك من يود فتح الباب واسعا في هذا الأمر. وهو قد لا يستغرب من أنه سيسمع عن مطالبات لتعويضات لإسرائيل – من جراء القذائف الصاروخية – وتعويضات للسعودية وبقية دول الخليج العربي الأخرى ناهيك أيضا عن مطالبات مادية ومعنوية لما أصاب بعض جنود الدول التي شاركت في الحرب.ومع هذا أعود لما هو مطروح علينا وأبدأ :

بالتعويضات الإيرانية

لقد تمت الإشارة الى أرقام مطالبات إيرانية بتعويضات تقارب الـ 100 م د أ كخسائر إيرانية تم تقديرها من قبل إيران أو من قبل الأمم المتحدة. والمهم في الامر، ولحد علمنا، أن لا النظام القائم أو ممثلي الشعب العراقي كانوا أطرافا في الوصول أو البحث أو الاتفاق على أية مبالغ. إذن فلماذا نقوم نحن ومن نحن! بالترويج لها وإبرازها من على كل المنابر. ومع كل هذا فإن لكل حديث شأن، إذ أن المطالبة القانونية بالحقوق لها وسائلها وطرقها، إضافة الى أنها ربما ستكون موضعا لمفاوضات في المستقبل أو ربما ستزول بزوال مسبباتها. ان النظام القائم يتحمل المسؤولية الأساسية، الى جانب من قام بدعمه ماديا وعسكريا وبالتحديد دول الخليج والولايات المتحدة الأمريكية كانت هي الجهات التي تتحمل المسؤولية مع النظام. لم تكن لنا كشعب مصلحة في القضاء على الثورة الإسلامية في إيران.. بل كان الخوف أساسا على المصالح الامريكية في المنطقة إضافة الى خوف الأنظمة في الخليج من تصدير الثورة. ولهذا قام النظام بتنفيذ أوامر أسياده وأعوانه وأشعل هذه الحرب. كلنا وقفنا ضد الحرب لمعرفتنا الحقيقية بمسبباتها. وقدم الشعب العراقي المظلوم مع الشعب الإيراني سوية ملايين من أرواح الضحايا والمعاقين لا تقدر بثمن ناهيك عن الخسائر المادية التي يتحدثون عنها. إننا سمعنا لفترة وجيزة بالمطالبة من إيران ولكن سرعان ما تلاشت هذه المطالبة. أيها السادة والسيدات أعود للقول ثانية أن الأزمة الحقيقية هي أزمة شعبنا العامة إذ أن تعويض إيران الحقيقي هو في قدرة الشعب العراقي على القضاء على هذا النظام القائم والمسبب الأول للحرب. إن إيران ربما سترفع صوتها عاليا للمطالبة بالتعويضات أن تواصل بقاء النظام بالسلطة، " ولكن قيام سلطة

وطنية ديمقراطية بديلة مسالمة سيؤدي إلى طي ملف هذه التعويضات ". (28)

أما عن تعويضات احتلال الكويت فإنها لا تختلف كثيرا عن التعويضات الإيرانية في مضمونها أو شرعيتها ، إذ كان احتلال الكويت هو الذريعة. وذلك من خلال التخطيط بين أركان النظام واسياده، مع نهاية الحرب مع إيران، لتغطية ابعاد خطيرة تستهدف القضاء على كل مقدرات العراق. ومع أنه تم الكشف عن القليل حتى الآن إلا أن الأيام ستكشف كل الأوراق، وهذا ليس موضوعنا.

إن قرارات الأمم المتحدة وبالأخص القرار 687 لسنة 1991 الداعي لخلق صندوق للتعويضات من خلال اقتطاع نسبة قدرها 30٪ من عائدات النفط العراقي ، وكأن نفط العراق هو نفط الأمم المتحدة. والمفارقة هنا أن المتباكين على السيادة الوطنية من هذا القرار يأتي بعدها لرفض القرار رقم 986 بحجة ذات السيادة عندما يستهدف القرار رفع معاناة الشعب العراقي، وكلنا يعلم حدود ومعاني الشرعية والالتزام بالقرارات الدولية في كثير من القضايا العالمية الأخرى.

والأمر هنا أن الباب قد فتح لكل من هب ودب ليتقدم بطلب التعويض، لتأتي بعض التقارير عن وصول عدد الطلبات الى ما يقارب المليونين من أفراد وشركات بقيمة تقارب الـ 50 م د أ مع مطالبات من الحكومات وبالأخص حكومة الكويت ب 100 م د أ. أسألكم بالله هل من وطني عراقي يقبل بهذه الإجراءات ويأخذها كأنها أمر مفروغ منه!! كلا والله ... إذن دعونا نتحدث بمنطق ما يجري الآن، فإن كان النظام القائم المعزول يستطيع أن يبدي رأيه

ويناقش، فهل ستكون السلطة الوطنية القادمة أضعف منه؟؟ أو ستكون أداة طيعة وحريصة متفانية لتطبيق القرارات الدولية كما هي.

أين العالم من قتل وتجويع شعب بأكمله لسنين طوال! ومن سيعوض الملايين من العراقيين من ضحايا الحروب والذين قتلتهم السلطة الظالمة !!، دعك عن دمار اقتصادنا والخسائر المادية. إذن من الممكن أن نجري معهم تسوية عادلة. وذلك بأن نقترح حسابات اقتصادية خسائرهم مقابل خسائر العراق كشعب ومؤسسات، والتي قدرها بعض العراقيين والمنظمات الدولية والإقليمية بما يتراوح بين 200 – 300 م د أ ، فأين موقع مطالباتهم من خسائرنا المادية فقط؟.

إن هذه المسألة فيها الكثير جدا من النقاش والمداولة، فالكويت قد صرحت من ان للموضوع عودة بعد سقوط النظام أولا ثم أن الأمم المتحدة لا تملك الحق الشرعي للتصرف بعائدات النفط العراقي ثانيا. فإذا كان الاخوة الكويتيين وغيرهم يطالبون بالتعويض من العراق فمن سينصف ويعوض عن الخراب والدمار الواسع والضحايا البشرية التي لحقت بهذا الشعب المنكوب ! إننا يجب أن نكون كما يتوقع شعبنا منا متحدين بالموقف ، من أنه سوف لا ولن نقبل لأي متطوع أو متهافت للبصم بعد التحرير للتوقيع على تبديد الثروة الوطنية أو النفطية بالذات للتبرع بها. وإنكم تعلمون من أن هناك الآن من يخطط لرهن النفط العراقي، وسنأتي إلى ذلك بعد قليل.

ثالثآ : الإعانات الخليجية

إن النظام القائم يؤكد على أن هذه المساعدات التي قدمت لدعم العراق في حربه مع إيران كانت بمثابة هبات أو إعانات غير قابلة لإعادة الدفع.

ويتحدثون عن مبالغ تراوحت بين 37 – 40 م د أ من السعودية والكويت أساسا. ثم بعدها ماهي شرعية أو قانونية هذه الإعانات الغير موثقة!! والتي يأتي بعضنا اليوم ليطلق عليها طواعية اسم الديون ويدخلها في حساباته كالتزام علينا. أن هذه الأموال وكما يعلم الجميع قد قدمت لدعم ونصرة النظام القائم وتحفيزه لمواصلة الحرب لتدمير إيران والعراق في ذات الوقت. إنها لم تتحول الى مطالبات حقيقية تستند الى وثائق عقود موقعة تتضمن تفاصيل شروطها ومودعة لدى السلطة المركزية لحد علمنا. أو بعبارة أخرى فإن عودة الكويت الى وضعها السابق واعتراف النظام بها بضغط من الأمم المتحدة قد أزال مسببات المطالبة بها. وفي جميع الأحوال فإن هذه الإعانات هي الأخرى ستكون موضع تفاوض عند عودة الأوضاع الطبيعية لوطننا بعد زوال النظام الحالي.

هذه هي مجمل المكونات المثارة حول ما نسميه بأزمة الدين والتعويضات، واية تفسيرات أو تحليلات تقدم لا تلزم إلا أصحابها، فليس لأي منا الحق في الدعوة للتبرع بأموال الشعب العراقي .

رابعآ : الطروحات والنتائج

في ديسمبر 1994 سمعت لأول مرة من على هذا المنبر، إشارة الى رقم خيالي ومخيف جدا بنفس الوقت. وكان ذلك من تقديرات للأخ الدكتور النصراوي (29) **وكان بحدود 586 م د أ** وهو بالطبع ليس برقم للدين الخارجي بكل تأكيد. إن طرحه ومضمونه خطير على كل أبعاد عملية التطور الاقتصادي اللاحق وما يرافقها من مستلزمات مالية وبشرية لإعادة إعمار ما تم تدميره من قبل النظام وحروبه الخارجية. وأود أن أشير بعجالة

إلى مكونات هذا الرقم الخمسة: **فأولا** :تقديرات لصندوق النقد العربي في أبوظبي (232 م د أ)للخسائر المادية الناجمة عن احتلال الكويت ، أعده صغار موظفي دائرة البحوث والإحصاء بالصندوق. **ثانيا**: تقديرات لمتطلبات إصلاح وإحلال ما دمرته الحرب مع إيران (67 م د أ)من اعداد كاتب اسمه ك. مفيد في كتاب له عن نتائج حرب الخليج. **ثالثا**: تقديرات لتعويضات الخسائر الاقتصادية لإيران مصدره الأمم المتحدة عن رسالة للأمين العام (97 م د أ). **رابعا**: تقديرات لتعويضات متضرري احتلال الكويت (100 م د أ) تخصص من اقتطاع 30٪ من عائدات النفط العراقي من إعداد مجلة ميد . **خامسا** : تقديرات للدين الخارجي للعراق (86 م د أ) مشار لمصدرها عن مقالة في جريدة النيويورك تايمز ومجلة ميس . إن مجرد اعتماد هذه التقديرات وأرقام ومضامين التعويضات غير مقبول ولا يمكن الركون إلى أي استنتاج وتحليل يعتمد عليها. لأنها وضعت مكتبيا ولا تعكس إلا رأي واضعها مهما كان موقعه. وبالتالي فهي افتراضات لا نقبل من أن أي عراقي يعتمد عليها او يثبتها. فهي بعيدة عن الحقيقة والواقع ولا تمثل أي التزام شرعي لعراق اليوم أو عراق الغد ناهيك عن أنها معدة من قبل مؤسسات أجنبية أو أفرادا وبالتالي تفتقد للمصداقية والقبول.

بعدها قدم لنا الأخ د . سنان الشبيبي (30) ومن على هذا المنبر أيضا دراسته التحليلية، والتي جاءت بنتائج خطيرة للغاية ومتشائمة جدا عن آفاق النمو الاقتصادي في العراق. و لعدم اطلاعي على تفصيل للبيانات المستخدمة، رغم مطالبتي لها، فإنني أعتقد بأنه استخدم بعض أو كل أرقام د. النصراوي لما يراد تسميته جزافا بديون أو تعويضات. وليس من المستغرب أن يصل الى ما

وصل إليه إن اعتمد على مثل هذه البيانات. إضافة الى ذلك، فإنه كما يبدو قد استخدم نموذجا اقتصاديا بمجموعة من الفرضيات في إطار معادلات يكون أحد متغيراتها الأساسية هو الدين الخارجي. وكلنا يعرف شيئا عن مثل هذه المعادلات الى جانب معرفتنا بأن الحساب الجاري وحساب رأس المال (حيث تقع فيه مدفوعات فوائد خدمة الدين وأصله) في ميزان المدفوعات هو الذي يعكس القدرات الحقيقية للاقتصاد الوطني تجاه العالم الخارجي. وبذلك فإن استخدام أي قيم لهذه المتغيرات التابعة والمستقلة يكون مؤثرا كبيرا على الاستنتاجات التي يتم التوصل إليها. وهنا نتساءل هل هذا الدين الخارجي متغير مستقل أم تابع أم هو متغير خارجي يضع القيود والحدود على النمو الاقتصادي. إن اعتماد أي صيغة لنموذج رياضي تحليلي لاقتصادنا تتطلب الحذر والحيطة خاصة من نوعية البيانات المتاحة في الساحة والفرضيات المطروحة المصاحبة.

ومن نتائج دراسة الدكتور سنان الخطيرة ، يتبين أن تحقيق معدل نمو موجب يكاد يكون بعيد المنال. ليس هذا فحسب بل حتى لو افترض بأن الاستهلاك النهائي الخاص صفرا، أي بمعنى ألا يأكل الشعب العراقي شيئا لسنين بل يدخر دخله بالكامل ليدفع الديون. إن هذه الفرضية وإن كانت مستحيلة التحقيق تكاد تكون غير مقبولة أو غير منطقية. ثم لماذا لا يفترض جزافا في النموذج بأن الاستهلاك النهائي الحكومي (بما فيه الإنفاق العسكري) صفرا حتى نحد من قسوة هذا الافتراض وربما يحظى بالقبول. ونأمل أن يعيد الدكتور سنان حساباته ويستخدم بيانات أكثر واقعية وأكثر عراقية، فديون العراق لن تزيد عن المئة مليار دولار وحينها سوف يصل الى إمكانية تحقيق معدل إيجابي للنمو ولا لفرضية شد البطون الجائعة أصلا.

وأخيرا عن النفط الذي يقول عنه الدكتور الجلبي " .. **لنفط العراق تاريخ محزن ومستقبل مظلم " ربما اتفق معه على الشطر الأول ولكني لا أستطيع قبول الثاني**، فكل نفط العالم أسود كالح وليس نفطي وحدي. هذا النفط العراقي الذي هو محور كل الأطماع الأجنبية ومحط الاهتمامات السياسية والنفطية والتجارية. المتابع يكاد يصعق لما يتم تداوله من بيانات عن العراق: الطاقة الإنتاجية الفعلية والمحتملة للنفط الخام، الاحتياطيات الكامنة من النفط والغاز، الأموال المطلوبة لتطوير الحقول وإصلاح الأضرار، تقديرات احتياجاتنا لاستيراد المواد الغذائية الخ.. أرقام متناقضة أحيانا ومبالغ فيها كثيرا بعضها عراقية وأخرى غير عراقية تخدم أهداف مروجيها الخاصة.

ومن واقع مجمل التقديرات السابقة وخاصة تلك المتعلقة بالنفط ، فنادرا ما تجد أي سيناريو وقد حالفه الصواب. بدأ من معدلات نمو كل من الاقتصاد العالمي والطلب الاستهلاكي والاسعار و حصة الأوبك والعرض والإنتاج. كل هذا ينصب في مقولة ان العراق في أزمة وسيبقى على المدى الطويل الأجل في أزمة. فلن يستطيع لا الآن ولا بعد قرن قادم ان يتحمل متطلبات إعادة الإعمار او اصلاح الاضرار او توفير الغذاء لشعبه ناهيك عن عدم قدرته على تحمل أعباء الديون الخيالية ... ما العمل؟؟ وهنا بيت القصيد!! رهن النفط العراقي، فتح الأبواب على مصراعيها لشركات النفط العالمية، خصخصة القطاع النفطي ومزيدا من الديون وغيرها مما هو أخطر. لنأخذ مثلا واحدا عن الإنتاج، حتى وإن لا نصدق بأرقام النظام على لسان وزير نفطه، حيث يؤكد في نهاية عام 1994 (أن العراق ينتج أكثر من مليوني برميل يوميا: م ب ي) وفي آب 1994 تقول نشرة مورجان ستانلي (بعد مضي سنة على رفع الحظر النفطي قد يرتفع تصدير النفط العراقي الى 1.5 م ب

ي .. وفي غضون عامين يمكن ان ترتفع قدرة العراق الإنتاجية الى 2.5 م ب ي) وتقرير نفطي آخر يشير إلى (أن العراق يستطيع خلال ستة أشهر أو سنة أن يصدر 2.2 – 2.5 م ب ي) ويقول الدكتور الجلبي (بإمكان العراق استعادة طاقته بأسرع مما يتخيلها البعض) ولكن طبعا بكلفة قدرت ما بين 2 – 5 م د ا ، ولكن تقديرات الدكتور النصراوي بعد العديد من الافتراضات تشير الى أنه بعد 15 سنة أي في العام 2010 يمكن أن يصل الإنتاج الى 3.9 م ب ي . كيف نقرأ ونفسر هذه التقديرات وأي منها يصلح للاعتماد عليه في رسم خطط المستقبل العراقي!! إذ ان تقديرات العائدات النفطية هي محور تمويل عملية التنمية في العراق.

إن هذه التفسيرات والمناقشات الاقتصادية مهما كانت مراميها وتوجهات أصحابها قد تكون مفيدة الى حد ما لمعرفة اختلاف وجهات النظر ولاختيار ما يخدم الوطن. ولكن المواقف المتشائمة والقابلة بالمسلمات مهما كانت، يجب أن ترتبط الى حد ما بمحاولات للتغيير السياسي – الديمقراطي والقائمة على فهم مستمد من الواقع ومن نتائج التجربة التاريخية لخصائص الاقتصاد السياسي في العراق **وللدور المركزي للثروة النفطية كملكية عامة – وليست كمشروع للتمليك للقطاع الخاص المحلي او الأجنبي – في مستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.** ولعل ما يؤكد لنا هذا اقتران الدعوة لتصدير النفط بمنح امتيازات نفطية للشركات الأجنبية وانهاء أو تقليص الملكية العامة للثروة النفطية لصالح أركان واعوان النظام من العراقيين او الأجانب من ناحية، وتحويل جزء من هذه الإيرادات لخدمة " الديون والتعويضات " وهو ما يعتبر خدمة للمصالح الأجنبية بحجة رعاية

الالتزامات الدولية والقانونية. ومن الواضح التقاء هذه الآراء في أسلوب استلاب الثروة النفطية - التي هي ملكية عامة ، ومن الحقوق الثابتة لكل العراقيين كافة – مع رأي النظام القائم والأطراف الإقليمية والدولية. رغما عن الاختلاف في طرح التبريرات والتباكي على الأوضاع المعيشية المتدهورة لأبناء الوطن. فالنتيجة واحدة، تكمن في قطع الطريق وخلق الصعاب أمام تحرك القوى الوطنية والديمقراطية لتخليص العراق من طغمة النظام القائم. أو بعبارة أخرى وضع الضبابية والمستقبل المظلم وانهاء الأمل في الخروج من أزمة الوطن بكل أبعادها.

إننا نعتقد بأن الموقف غير المتشائم الإيجابي لكل الطروحات المختلفة لابد من أن يبدأ وينتهي ليصب في مبادرة موحدة لصياغة مشروع البرنامج الاقتصادي والسياسي البديل للأزمة الشاملة والخانقة الراهنة. على أن يتناول في جانبه الاقتصادي تحليل الارتباط الموضوعي بين كل من الثروة النفطية ومتطلبات التنمية والديمقراطية وما يحفظ للعراقيين حقهم في حرياتهم الشخصية والمدنية العامة. آخذين بنظر الاعتبار المتغيرات السياسية حولنا وطبيعة العلاقات الدولية والإقليمية في ظل عراق ديمقراطي مسالم. واختم بالقول أن خيمة صفوان لا تمتد على الشعب العراقي كله، وان العراق الديمقراطي لن يكون رهينة لأحد.

---

(27) نفس المصدر في (2) ونحن لسنا بصدد الدخول في الجوانب الفنية للتعريف ، ولكن نشير الى أن مكوناته تشتمل على التالي : الودائع النقدية والقابلة للتحويل 2. الودائع الأخرى 3 .الأوراق المالية والسندات

القصيرة الأجل 4 . السندات طويلة الأجل 5. القروض قصيرة الأجل والطويلة الأجل 6. الائتمان والتسهيلات التجارية

(28) التقيت بسماحة المرحوم **العلامة السيد محمد باقر الحكيم رئيس المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق** في جلسة طويلة بحضور الأخ شاكر قاسم بمقر إقامته بطهران في أكتوبر / تشرين أول 1999 وسألته : ما رأيكم بمطالبات التعويضات لإيران ؟ فأجابني: " تسألني هنا في طهران الآن ؟! . . . ، ولكن من الأفضل أن تسألني في بغداد ، إذ سيكون هناك هو ردي عليك . ومع ذلك ، فكلا الشعبين تكبدا شهداء ويصار في المستقبل بعد زوال النظام إلى تسوية ترضي الطرفين ".

(29) د. عباس النصراوي : نفس المصدر السابق .

30)) د. سنان الشبيبي : Dr. Sinan Al Shabibi "Prospect of Iraq 's Economy " in The Future Of Iraq (The Middle East Institute 1997 .

الفصل الثالث

مفهوم الديون القبيحة في القانون الدولي و التجارب العالمية

إن مفهوم الديون القبيحة يعيد تجميع مجموعة من الاعتبارات العادلة التي طالما أثيرت عالميا كخلاصة لتعديل أو لخدمة التزامات الديون في القانون الدولي ، بإطار التحولات السياسية والعسكرية في بعض الدول على ضوء أو على أساس الدلالة لمدى قباحة النظام السابق. ومبدأ من أن الديون التي حصل عليها لم تنفع المجتمع، اذ انها استخدمت لاضطهاد الشعب المعني. إن قناعتنا والكثيرين من أبناء الشعب العراقي الطيبين الى جانب العديد من الخبراء والاساتذة والمفكرين في الدول الاجنبية الذين التقيناهم، من أن القانون يتفق والدعوة لإلغاء الديون العراقية القبيحة ، استنادا للتجارب القانونية الدولية وتطبيقاتها على الكثير من الحالات المماثلة في العديد من دول العالم . بل إن بعضهم يرى في الحالة العراقية من انها اكثر انطباقا ووضوحا لقباحة ديون نظام صدام الدكتاتوري ومن أن القانون الدولي لابد وأن يتماشى مع مبادئ نظرية الديون القبيحة ونشير هنا الى أننا – سواءا من الجمعية العراقية – الكندية أو اليوبيل العراقي – قد التقينا واجتمعنا مع الكثير من أساتذة القانون الدولي وكبار المحامين من ذوي الاختصاص في كل من لندن وباريس ونيويورك ومونتريال ، ولم يكونوا من المؤيدين لمواقفنا فقط ، بل كانوا مستعدين للدفاع عن موقف العراق في اية هيئات او محاكم دولية . ولقد أخبرنا الكثير من المسؤولين الحكوميين وقادة الأحزاب بأن لدينا وبالاسم ثلاثة من كبار المحامين الدوليين على أتم الاستعداد للمرافعة والدفاع عن حقوق العراق في أي محكمة أو هيئة تحكيم دولية بدون اي مقابل مالي . وقد قوبل هذا المقترح بتأييد الكثيرين ، في حين رأى

بعض المسؤولين الحكوميين من أن مثل هذا الإجراء " يعقد القضية ويثير حفيظة أمريكا والغرب في مسعاهم لحل وسط !!!".

البروفسور الكسندر ناهوم ساك المولود في موسكو في سنة1890 (1)وأفضل ما عرف به هو إضفاء الصفة القانونية المسؤولة عن مذهب ما سمي " نظرية الديون القبيحة . إذ استنبط في عملين مفهوم الديون القبيحة من التجارب السابقة في القرن التاسع عشر بالمكسيك وكوبا وبولندا : وكان عمله الأول والمعنون "آثار التحولات في موقف الدول إزاء الديون العامة والالتزامات المالية الأخرى " وكتابه الثاني " تبعية الديون العامة على الدولة" (2) قد صدرا في باريس عام 1927.

وبهما، نبدأ بمقولة البروفيسور ساك التي لخص بها القضية من أن " **الديون تكون وتعتبر قبيحة عندما يتم التعاقد عليها بدون موافقة الشعب ومن أنها أنفقت في غير مصالحه وعندما يكون الدائنون على علم ومعرفة بذلك** " . وفي مكان آخر يقول "عندما يتعاقد نظام استبدادي على قروض ، ليس لاحتياجات أو لمصلحة الدولة ، بل لتقوية نفسه ، للقضاء أو لقمع انتفاضة شعبية.. .. **هذه الديون تعد قبيحة لشعب تلك الدولة. هذا الدين لا يمثل التزاما للامة أو يقيد أو يكبل أيدي الأمة ، إنه دين للنظام ، دين شخصي تعاقد عليه الحاكم وبالتالي يسقط مع زوال أو نهاية هذا النظام .**

والسبب في أن هذه الديون " قبيحة " ، بإعتبارها مرهقة لإقليم تلك الدولة . إذ أن مثل هذا الدين لا يستوفي أحد الشروط التي تحدد شرعية أوقانونية الديون للدول وتحديدا من أن " ديون الدولة يجب أن تقترض على أن مبالغها تستخدم لاحتياجات ومصالح الدولة " .

. إن الديون القبيحة يتعاقد عليها وتستخدم للأغراض التي يكون للمقرض معرفة من أنها على الضد أو على عكس احتياجات ومصالح الأمة ، تعتبر غير ملزمة للأمة . وعندما تنجح الامة بإسقاط الحكومة التي تعاقدت عليها مع المقرضين فإن هؤلاء المقرضين قد قاموا بعمل عدائي ضد الشعب ، وبالتالي فإنهم لا يمكن أن يتوقعوا من ان هذه الامة ، التي استطاعت تحرير نفسها من النظام الاستبدادي لأن تتحمل هذه الديون القبيحة التي هي ديون شخصية للحاكم " . **أو بعبارة أخرى " إذا تركت سلطة دكتاتورية ديناً لم يكن لمتطلبات أو لمصلحة الدولة، لكن لتقوية نظامها الدكتاتوري بقهر شعبها الذي يناضل ضدها .. الخ.. إن هذا الدين كريه وبغيض لكل شعب هذه الدولة ".** هذه وجهة نظر البروفيسور ساك ومن إن " الدائنين المقرضين يكونوا قد قاموا بعمل عدائي ضد هذا الشعب، وبالتالي لا يمكن أن يتوقعوا من أمة تحررت من سلطة دكتاتورية أن تسدد الديون القبيحة، هذه الديون شخصية للسلطة التي اقترضتها، فعندما تسقط السلطة فإن الدين يسقط بسقوط السلطة "كذلك يعرف ساك الديون القبيحة " بأنها ديون تم التعاقد عليها وأنفقت ضد مصالح شعب الدولة، بدون موافقته، ومع وعي أو معرفة الدائنين " . ويقسم الديون القبيحة إلى عدة تصنيفات:

1 . ديون حرب

2 . ديون الاستعباد أو المفروضة

3. ديون النظام.واستخدم آخرون تصنيفات أخرى مثل أوكونيل 1967) O'Conille (الذي أطلق عليها ديون العدائية) . (Subjugated)

وفي مسعانا لاستكشاف الأسس العامة لمفهوم الديون القبيحة في القانون الدولي من حيث هياكله ومبادئه الأساسية بعد نظرية ساك في اعلاه ، **فإن الامم المتحدة كلفت البروفيسور روبرت هوسة بإعداد دراسة عن مفهوم الديون القبيحة في القانون الدولي** . وقد رأينا أن من المفيد جدا الاطلاع على خلاصة آراء هذا الأستاذ الخبير فيما يطرحه من أفكار ومبادئ (3) ، إذ يبدأ بالقول ان الالتزام بالقانون الدولي لإعادة دفع الديون لم تكن على الدوام مقبولة كشيء مطلق، بل كانت تتحدد دائما وتخضع للتقييم في ظل مجموعة من اعتبارات العدالة والتي يمكن تجميعها تحت مفهوم " القباحة Odiousness." . وهذه تتماشى مع وجهة النظر المتعارف عليها من أن العدالة تشكل جزء مما تحويه " المبادئ العامة لقانون الأمم المتحضرة The General Principle of Law of Civilized Nations " الواردة في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية International Court of Justice. وبنفس الوقت، فإن اغلب عقود الديون بين الدول و الدائنين من القطاع الخاص يتحكم فيها القانون المحلي والمحدد لنص العقد. إن الأنظمة القانونية لهذه التشريعات فيها لحد ما مفهوم مثل "الأيدي النظيفة Clean Hands." أو ما معناه ان العقود التي تتعلق بأغراض غير قانونية غير شرعية تعد "لاغية او باطلة Invalid . ". هذه المفاهيم تتداخل وتتصل بعناصر من مفهوم القباحة كأساس لعدم صلاحية الالتزام بالديون.

ان محاكم الفصل للمستثمرين/الدول كانت لا تجد غضاضة في ان تأخذ في الحسبان مثل هذه الاعتبارات، في تحديد ما إذا كان عدم الدفع بالالتزامات التعاقدية للمستثمرين من قبل الدولة المضيفة يتماشى مع

القانون الدولي ! . وهذا يدعوا الى ان مثل هذه المفاهيم في الحقيقة تمثل جزءا مما يعنيه " جوهر العدالة ...." باعتباره المبدأ الأساسي للقانون المدني للأمم أو لقانون الأمم المتحضرة، وبالأخص فيما إذا كانت تتشارك فيه وبشكل واسع مختلف الأنظمة القانونية.

لقد تناولت الورقة العديد من الحالات الواقعية من أجل تبيان الطرق العديدة التي تم فيها اعتماد "القباحة" من قبل النظام الجديد كأساس ليحد من التزاماته لإعادة دفع الديون التي قام بها النظام السابق. كذلك نظرت الورقة في بعض الحالات حيث قامت محاكم دول أخرى برفض او أثارت التساؤلات بشأن مطالبات النظام الجديد لتعديل أو قطع بالحسم بالتزاماته بالديون طبقا لاعتبارات القباحة.

إن هذه الحالات لم تقودنا للشك فيما يتعلق بالأساس القانوني لمفهوم " الديون القبيحة"، وبحقيقة إذا ما كان هذا الدين موضع التساؤل " قبيحا" أو أنه مقدم ليقدم به بعض المنافع للشعب، أو أن النظام الجديد، او ان مطالبة النظام الانتقالي تستند الى مفهوم واسع " للقباحة". لم تكن هناك حالة رفضت ببساطة على قاعدة أن القانون الدولي ليس فيه ملامح تغيير في الالتزامات فيما بين دولة وأخرى بالاستناد على أيا كانت من اعتبارات العدالة.

هذا وبسبب تعقيد وتنوع سياقات التحول السياسي، لم تكن هناك أي محكمة قانونية مختصة للحكم وتسوية مطالبات القباحة. وفي إطار حالة معينة، يمكن أن تعرض مثل هذه المطالبات وبشكل مناسب على مفاوضات ثنائية او متعددة الأطراف، لإعفاء الديون، أو أن يجري الحكم فيها بإطار هيئة

تحكيمية واللجوء إلى التقاضي للمحاكمة. إن العقود بين دولة ودولة أخرى عادة ما تحدد طريقة أو شكل حل النزاعات.

ومع ذلك، فإن استخدام مبادئ الديون القبيحة في منتديات متعددة الأطراف بخصوص عقود متنوعة تتعلق بنفس الدولة المدينة تخاطر بالوصول لأحكام غير متجانسة. ان تقييم مبادئ القباحة من قبل هيئة تحكيمية واحدة تعرض عليها كل المطالبات ذات الصلة بمرحلة انتقالية بذاتها قد تكون حلا مقبولة جذابا.

إن مفهوم " الديون القبيحة" قد بدأ يحتل أهمية قانونية وسياسية متنامية في أوائل القرن الحادي والعشرين . فمنذ ما بعد العهد الاستعماري وبتواصل ذلك حتى السنوات الحالية فقد حدثت تغيرات في العديد من الأنظمة السياسية، سواء عن طريق الحرب ، الثورة، الحركات الانفصالية أوفي التحولات السلمية في المجتمعات من شكل حكومة إلى غيرها. إن انتشار هذه التحولات يثير مسائل تواصل الالتزامات القانونية من النظام القديم الى الجديد، بما في ذلك تغيير أو إعادة صياغة التزامات الديون التي حصل عليها النظام السابق.

يسعى مفهوم الديون القبيحة لتقديم أساس أخلاقي وقانوني لخدمة كلا أو جزءا، من تواصل الالتزامات القانونية لموضع الدين المتعاقد عليه من قبل النظام "القبيح " والذي كان قد استخدم بطرق لا تعود بالفائدة أو كانت مسيئة لمصالح الشعب. والتي عادة ما تكون على صلة وثيقة بالمفهوم لبيان فيما إذا كان الدائنون على معرفة بظروف تقديمها عند توقيع العقود أو كانوا قد عرفوا ذلك فيما بعد.

إن مفهوم الديون القبيحة على صلة بالتحولات السياسية وهو في كلا الحالتين يتعلق أو يختلف مع الحوار ، فيما إذا كان كمسألة ذات صلة بالقانون أو السياسة و المؤسسات المالية أو دائنين آخرين ، ويجب أن يمتنع مسبقا عن الإقراض للأنظمة القائمة التي أعلن عنها " قبيحة". ان هذه النقطة ترتبط بمسالة مشروطية الإقراض. وتتناول الورقة نظرية الديون القبيحة بشكل واسع في اطر مختلفة ذات صلة بالتحولات السياسية القديمة والجديدة وإمكانية الإعلان المسبق لاعتبار الدين قبيحا فيما يتصل بالدائنين من الحكومات او القطاع الخاص.

وأخيرا يتضح الموقف المحايد الذي يلخص الكاتب فيه استنتاجاته فيما يخص التبعات السياسية والقانونية لتنفيذ استخدام مفهوم الديون البغيضة في إطار التحولات – السياسية ، العسكرية ، الانقلابات والثورات الشعبية . إذ يقول أولا "" ان من الثابت في القانون الدولي ان التحول السياسي، حتى من نظام استبدادي الى نظام شعبي شرعي، لا يلغي بحد ذاته من استمرارية التزامات الديون بين دولة - لدولة "" . ولكنه يعود للقول بأن "" التجارب بين الدول ، والأحكام المتخذة من قبل هيئات التحكيم الدولية وكتابات اغلب كبار الأكاديميين المختصين تعكس القبول ببعض الحدود العادلة على قدسية وحرمة اتفاقيات الديون بين دولة – ودولة " . اذ ان الالتزام بالقانون الدولي لإعادة دفع الديون لم يكن على الإطلاق مقبولا بشكل مطلق ، بل كان على الدوام خاضعا لتحديدات واعتبارات عادلة متعددة ، قد يعود بعضها تحت مفهوم :: البغيضة :: . وهذا ما يتماشى مع وجهة النظر المقبولة من ان العدالة تمثل جزءا من مضمون " المبادىء العامة للأمم المتحضرة " ، والذي يعد من احد المصادر الاساسية للقانون الدولي منصوص عليها في ميثاق محكمة العدل الدولية ".

ومن الجدير بالذكر فإننا سوف نفرد بابا خاصا بالتجارب التاريخية التي استندت على مفهوم الديون القبيحة سواءا بالذكر، النفاذ، الاستشهاد أو الاحتكام بها في العديد من المحاكم والنزاعات والمطالبات الدولية بشأن الديون على مدى القرون السابقة. إذ يتضح أن التحديات التي تتزامن مع التحولات السياسية عديدة للنظام الجديد ، وخاصة في حالة العراق على سبيل المثال:

وجود سلطة الاحتلال الأمريكي ثم السلطة المعينة من قيادات الأحزاب السياسية – والتي كانت بلا حول ولا قوة - من جهة ، والتركة الهائلة من الديون التي يريدون محاسبتنا عليها ، الوضع الاقتصادي المتردي، البطالة بين جموع الشباب ، الوضع الصحي وتدني الخدمات وغيرها . ومن الجهة الاخرى يراد محاسبتنا على كل أخطاء النظام الدكتاتوري ، ناهيك عن الاهتمام بمتطلبات تصحيح المسار الاقتصادي والاجتماعي والنظر في برامج إعادة الإعمار.

لهذا فقد أخذنا المبادرة لتسليط الضوء على خطورة ضخامة الديون الخارجية التي تعاقد عليها النظام البائد أو استلامها أو دفعت من قبل دول عربية لتمويل مشتريات الأسلحة ولكن دون أية وثائق تعاقدية تثبت صحتها ، اعتبرت بعدها هبات لدعم جهود النظام العدوانية.

التجارب الدولية في تطبيق مفهوم الديون القبيحة

لقد أثبتت نظرية الديون القبيحة البغيضة من أنها الطريقة المثلى لفض النزاعات المحلية، الإقليمية والدولية فيما يخص مطالبات الديون التي قدمت والتي يمكن للطرف المدين البرهنة على أن هذه المطالبات غير شرعية وبالتالي غير قابلة لإعادة دفعها، وفقا لأحكام وقواعد القانون المحلي أو

الدولي. وقد كانت وجهة نظر المجتمع الدولي واضحة وصريحة في أن هذه الديون تعرف على العموم " بأي دين تم التعاقد عليها لأغراض لا تتطابق أو تنسجم مع القانون الدولي المعاصر، وبالاخص مبادئ القانون الدولي كما هي واردة في ميثاق الأمم المتحدة " (4).

ومنذ البداية، أشرنا إلى أنه مع الاعتراف بها في القانون الدولي وفي تطبيقاتها في محاكم العديد من دول العالم، إلا أن **البروفيسور ساك** قد حذر من كونها عرضة لسوء الاستخدام في تفسير بعض مفاهيم شروطها وتطبيقاتها. و لتجنب الرفض العشوائي للديون، اقترح ساك بأنه يتطلب من الحكومة الجديدة أن تثبت من أن الديون لم تكن تخدم المصلحة الشعبية العامة ومن أن الدائنين كانوا على علم بذلك. وعلى ضوء هذا البرهان، يكون على الدائنين ان يبينوا ان الأموال استخدمت لمنافع البلد او الإقليم. فإن لم يستطع الدائنين تقديم ذلك، أمام هيئة تحكيمية دولية أو محكمة محلية، يعتبر الدين غير ملزم، باطل، ساقط او غير قابل للتنفيذ أو غير نافذ المفعول. ونستعرض في ادناه اهم الأطر القانونية التي استخدم فيها مفهوم النظرية في العديد من دول العالم خلال القرن الماضي والحاضر ، ننقلها عن مصادر مختلفة عديدة من أهمها **باتريشيا آدمز**: **(5)**

1.ضم والحاق جمهورية تكساس إلى الولايات المتحد الأمريكية 1844.

قامت الولايات المتحدة بضم جمهورية تكساس إليها، على الرغم مما ورد في معاهدة الاتحاد والتي رفض مجلس النواب التصديق عليها. ففي البداية رفضت الولايات المتحدة دفع كل الديون السابقة للضم، لكنها دفعت بعدها غالبية الدين وفق صيغة تم التوافق عليها في سنة 1855. وعلق بعضهم بالقول بأن صيغة الحكومة الاتحادية هذه كانت مثيرة للقلق، ولكن في

نهاية المطاف تم القبول بأن تطبيق مبادئ العدالة لعمل ما هو "حق" و" عادل". في تلك الظروف لتسوية هذه المسألة.

2. التعديل الرابع عشر لدستور الولايات المتحدة 1868

تم توثيق هذا التعديل في 9 تموز/يوليو 1868 وتنص المادة الرابعة فيه " أن شرعية أو قانونية الديون العامة للولايات المتحدة، بما فيها الديون التي نجمت عن مدفوعات التقاعد والمكافآت للخدمات التي ساهمت في القضاء على التمرد أو العصيان، لن تكون موضع تساؤل. لكن لم تقم كلا من الولايات المتحدة أو أي من الولايات بدفع أية ديون أو التزامات نجمت عن دعم التمرد او العصيان ضد الولايات المتحدة. أو أن أي مطالبة بخسارة أو لتحرير العبيد بديون والتزامات تعتبر غير شرعية وباطلة ولاغية.

لقد كان الغرض من هذا التعديل طبعا هو إلغاء العبودية. ولهذا فإنه يعتبر ان ديون تحالف ولايات الجنوب (Confederacy) والتي لم يتم تحصيلها قبل نهاية الحرب المدنية يعتبرها ملغاة وباطلة.

3. رفض الولايات المتحدة لتحمل ديون كوبا – مؤتمر باريس 1898

في أواخر القرن الثامن عشر ومع بداية تدهور الامبراطورية الاسبانية، كان الشعب الكوبي يتطلع للحرية والديمقراطية والاستقلال بعيداً عن الاحتلال الاسباني . ولقد صاحبت تلك الفترة تدهورا حادا في أسعار السكر عالميا وهو ما كان المصدر الرئيسي لعائدات الصادرات . حيث عاش الفلاحين ، وهم غالبية الشعب الكوبي ، في حالات من الفقر والاضطهاد من حكومة عسكرية عميلة

، مما ادى إلى الانتفاضة الشعبية وحمل السلاح وحرق ملكيات كبار المزارعين. ولجوء الاسبان الى القوة وخلق معسكرات للاعتقال .

وفي حينها أصدرت الحكومة الاسبانية قروضا متعددة لشراء الأسلحة دعما للحكومة العسكرية . وهنا كانت أمريكا – المدافعة عن الحرية ! – تتدخل لتسليح الثوار ضد الحكم القائم المدعوم من اسبانيا . ثم بعدها جاء إنفجار في 15 شباط /فبراير 1898 في خليج هافانا غرقت فيه البارجة الحربية الأمريكية مين (Maine) وذهب ضحيتها 260 عسكريا. وبطبيعة الحال اتهمت فيه إسبانيا وعلى إثر ذلك اندلعت الحرب وانتصرت فيها امريكا .

انعقدت المفاوضات حول القروض الكوبية في مؤتمر بباريس بعد الحرب. وأكد الإسبان على مبادئ القانون الدولي والتي مفادها " أن التزامات الدولة تختص بالأرض وشعبها وليس للنظام القائم . وبالتالي ، رد الأمريكان بأن ما تتذرع به إسبانيا غير مقبول قانونا ولا شرعآ لأن الديون فرضت على شعب كوبا بدون موافقتهم أو برضاهم وبقوة السلاح " بالإضافة الى أن الممثل الأمريكي لمباحثات السلام بين أن " الجزء الأعظم من هذا الاقتراض كان مخصصا لسحق انتفاضة الشعب الكوبي ،ضد مضطهدين ، وأنه أنفق بطريقة ضد مصالحه" وليس هناك من وجهة نظر تمكن من اعتبار أن هذه الديون قامت لصالح وفائدة الشعب الكوبي .فهذه القروض خلقت من قبل الحكومة الاسبانية بما يخدم أغراضها الخاصة ومن خلال عملائها الخاصين وعلى ضوء ذلك بين الجانب الامريكي انه لا يمكن اعتبار هذه الديون محلية (لكوبا)

وفي النهاية ، لم تعترف امريكا بأي التزامات إزاء الديون الكوبية وبالتالي لم تحصل اسبانيا على أي شيء لا من امريكا ولا من كوبا . ومن هنا كانت البداية ، لأن يكون النزاع حول الديون الكوبية من اولى حالات إنكار أو رفض سداد الدين لأنه تم عقدها لأغراض غير شرعية من قبل طرف محتل وحكم منبوذ عميل دكتاتوري تمت إزاحته عن الحكم ولهذا سميت بالديون القبيحة.

كذلك كان هناك التأكيد بأن ما عرضه الإسبان غير قابل للتطبيق من الناحية الأخلاقية والقانونية باعتبارها : ديون فرضت على الشعب الكوبي بدون موافقتهم وبقوة السلاح والتي قام نضال من أجل إلغائها وضمان استقلال كوبا. ويقال إن القضاة الامريكان ادعوا التالي:

أ . لم يكن توقيع العقود لصالح الشعب الكوبي، حيث استخدم جزءا من هذه الأموال للقضاء على الانتفاضة في كوبا لإعادة دمج سانتو دومينغو (Santo Domingo) للملكية الاسبانية. ان هذه القروض كانت عدائية للشعب الذي يطلب منه دفعها.

ب. أن كوبا وشعبها لم يعطوا موافقتهم على طلب القروض.

ج. أن الدائنين كانوا يعرفون مسبقا من ان تعهد إدارة الإيرادات الكوبية لضمان القروض كان قد أعطي في إطار الجهود للقضاء على النضال من أجل الحرية من الحكم الاسباني.

لذلك فإن من المؤكد أن الدائنين قد أخذوا فرصتهم لاستثماراتهم على مثل هذا الضمان الخطر والمشكوك فيه من ادارة الايرادات والتي كانت هي بذات الوقت خاضعة للحكم الدكتاتوري. ولكن قدم القضاة الاسبان أدلتهم بالاستناد الى تفسير ضيق للقانون الدولي الذي يحكم توارث او تولي السيطرة ، من ان الولايات المتحدة ملزمة بالديون بصرف النظر عن الظروف المحيطة باستخدام القروض. وبقدر ما أشار إليه القضاة الامريكان فإن ذلك يوضح طبيعة وصف الديون الكوبية " البغيضة". وهو ما يعد جدلا التطبيق المباشر الأول لنظرية الديون البغيضة. وبالطبع فقد أشار **ساك** إلى ذلك بينما قال آخرون ان النزاع حول الديون الكوبية يمكن تصنيفه كحالة دين عدائي قسري (hostile Debt situation)

4. **رفض السوفييت سداد الديون القيصرية 1917 (Tsarist)** بعد الثورة في عام 1917، وافقت الحكومة السوفيتية المؤقتة على إعادة دفع الديون القائمة للحكومة القيصرية. ومع ذلك ففي 1918، رفضت الحكومة السوفيتية سداد الديون وأصدرت المرسوم الذي يقول" ان كل الديون الأجنبية تعتبر باطلة لاغية بدون أي استثناء من أي نوع" وعندما احتجت الدول الدائنة حافظ السوفييت على موقفهم" . ان الحكومات والأنظمة التي انبثقت من الثورة لا تلتزم باحترام التزامات الحكومات الساقطة" **وساك** الذي كان نفسه وزيرا في الحكومة القيصرية، قد أشار الى نظرية سوفيتية ذات طابع خاص التي تعتبر أفعال الحكومات السابقة كالتزامات شخصية فقط وليست كالتزامات تتحملها الدولة. وحتى بالنسبة الى ساك فإنه يمكنه من اعتبار رفض سداد تلك الديون " البغيضة"، وبالتالي لا يمكن

فرضها على النظام الجديد، طالما أن الوقائع تثبت أن روسيا القيصرية لم تكن تحكم لمصالح الشعب الروسي.

5. معاهدة فرساي سنة 1919 والديون البولندية .

ان المادة 254 من معاهدة فرساي قد أعفت بولندا من تلك الديون التي " من رأي لجنة التعويضات تعود الى الإجراءات التي اتخذتها حكومتي ألمانيا وبروسيا من أجل استعمار ألمانيا لبولندا". وأشارت المادة أعلاه الى الطريقة التي كانت تعقد فيها الديون العامة المتبعة في ألمانيا قبل 1 آب/أغسطس 1914 التي تحملها للدولة التالية. وبهذا فالكل يتفق بأن معاهدة فرساي طبقت فعلا نظرية الديون القبيحة والتي اعتمدها القضاة الأمريكيين في الخلاف حول الديون الكوبية.

6.تحكيم تينوكو –- 1917- 1923 (بريطانيا العظمى وكوستاريكا)

في العام 1917 أطاح الدكتاتور فدريكو تينوكو(Federico Tinoco) حكومة كوستاريكا وبعدها أجرى انتخابات للتصديق على " ثورته". قام بعدها بعقد صفقة مع شركة البترول البريطانية منح بموجبها امتيازا من خلال عقد اعتمده بنفسه ووافق عليه مجلس النواب فقط، دون مجلس الشيوخ، في حين يتطلب الدستور موافقة كلا المجلسين. وبعد سقوط حكومة تينوكو ، رفضت الحكومة الجديدة هذا العقد على أساس أن الذين دخلوا في العقد تجاوزوا الصلاحية القانونية.

خلال صيف 1919 أصدر البنك الدولي لكوستاريكا أوراق دين تجارية (Bills of Credit) الى البنك الملكي الكندي وعلى ضوئها دفع البنك الملكي عدة شيكات سحبت من قبل حكومة تينوكو. استخدمت الأموال للأغراض الشخصية لـ تينوكو وأخيه وليس لأغراض المصلحة العامة. وما بين شهري آب-أيلول/ أغسطس-سبتمبر 1919 هرب الدكتاتور وأخيه وسقطت حكومته. ، في العام 1922 رفضت كوستاريكا الالتزام بدفع القروض التي قدمها البنك الملكي الكندي الى الدكتاتور السابق فدريكو تينوكو. وهذه الحالة تمثل تطبيق دولة بما يتصل بتغيير الحكومة وليس الدولة التالية. وهي مثال أيضا حيث طرحت القباحة للديون وأصبحت جلية بارزة في مطالبة تبنى لصالح دائن من القطاع الخاص ,وهو البنك الكندي . كذلك جابهت الحكومة الجديدة بمنطوق الديون البغيضة ما وقعته حكومة تينوكو مع البنك الملكي الكندي من أنه ما هو إلا تصرف خارج نطاق اختصاصها ومخالف للنظام العام (Ultra vires). واستنادا لقانون صدر في كوستاريكا والمسمى بقانون الباطل او بطلان العقد

(Nullities) ، تم بموجبه إلغاء كلتا الصفقتين من العقود. ولكن تم الاعتراض عليه في بريطانيا . وبتعين رئيس القضاة تافت (W. Taft) من مجلس القضاء الأعلى الأمريكي، كوسيط صلح لهيئة تحكيمية، تم رفض الاعتراض وايد القاضي قانون البطلان .

ولهذا فقد وافق رئيس القضاة وليام هوارد تافت على حقيقة أن هذا الدين لا يخلق دين عام شرعي ولم يكن مقدما للمصلحة العامة، وأثبت من الشواهد المقدمة ان هذه الأموال استخدمت للإثراء الشخصي لـ تينوكو وأخيه وأن البنك على علم بذلك مسبقا. إذ عقدت هذه الصفقات في الوقت الذي تدهورت شعبية حكومة تينوكو مع تزايد نمو قوة الحركة السياسية والعسكرية لإزاحة الدكتاتور. هذا وقد طلب تافت من البنك أن يعفي الحكومة من تقديم الرهان من الأموال. قد استخدمت للأغراض الشرعية، وهو ما لم يستطع البنك عمله. وبناءا على ذلك وجد تافت أن التشريع المبطل واللاغي للمعاملة موضوع المداولة لا يشكل أي مخالفة دولية. وبهذا فمن الممكن التأكيد على أن محاكمة تينوكو قد أنشأت قاعدة لوجود ما يسمى عرف دولي لآراء الفقهاء (***opinion juris***) فيما يتعلق بنظرية الديون القبيحة. وإن حكم القاضي تافت قد طبق معيارا متجانسا يؤكد الحكم على عدم القابلية في التحول عن " الديون القبيحة". وتعد هذه الحالة من أبرز الحالات الأولى التي تخلى فيها التزام الدولة عن مسؤوليتها عن الديون هي حكومة كوستاريكا وبريطانيا العظمى آنذاك . وقد نشرت الاستاذة باتريشيا آدمز نص حكم القاضي تافت لأهميته عالميا في الاواسط الدولية آنذاك وخاصة فيما يتصل بالأسواق والمنازعات المالية (5): أن الصفقات التي عقدت بحد ذاتها لا تمثل صفقات ذات طبيعة اعتيادية وكانت مليئة بالتجاوزات وعدم الالتزام بالقواعد التنظيمية - . إذ عقدت في الوقت الذي فقدت فيه حكومة تينوكو شعبيتها واكتسبت الحركة السياسية والعسكرية قوة لإسقاط الحكومة. وان المدفوعات التي قدمها البنك لصالح فيديريكو تينكو نفسه – لمواجهة مصروفات رئيس الدولة في سفرته القادمة للخارج . او لتحمل رواتب ومصروفات أخيه في منصبه الدبلوماسي الذي عينه فيه

تينوكو. وفيما يخص البنك الملكي الكندي كان عليه التأكد من الأموال قدمت للاستخدام الشرعي للحكومة، فهو لم يعمل ذلك. إذ كان يعرف أن الأموال كانت ستستخدم من قبل تينكو بعد الإطاحة به ولجوؤه في بلد أجنبي. لذا لا يمكن تحميل حكومته بالأموال التي دفعت لهذا الغرض . وكذلك الحال بالنسبة للأموال التي دفعت لأخيه. لهذا فقد فشل البنك في تقديم ما يثبت أن الأموال قدمت للاستخدام الشرعي للحكومة. لهذا فإن مطالبته يجب أن تفشل"

7. رفض ألمانيا لسداد ديون النمسا 1938 كانت حكومة النمسا غارقة في الديون الثقيلة لدائنين أجانب عندما ضمتها ألمانيا إليها في عام 1938، علما بأن القروض المقدمة كانت مخصصة لمنع الاتحاد مع ألمانيا. ولهذا رفضت ألمانيا سداد الديون مستندة الى التجربة والممارسات القانونية لأمريكا وبريطانيا، وبينت بأن عقدها كان ضد مصلحة الشعب النمساوي. في حين واجههم الامريكان من ان معظم الديون قد استخدمت لشراء المواد الغذائية.

8. معاهدة السلام مع إيطاليا 1947

تضمنت معاهدة السلام مع إيطاليا المبادئ الواردة في المادة 254 من معاهدة فرساي سنة 1919، حيث أعفت لجنة التعويضات بولندا من تلك الديون التي تتصل بالإجراءات التي اتخذتها حكومتي ألمانيا وبروسيا لاحتلال بولندا. وفي ظل هذه المعاهدة قضت لجنة تحالف فرانكو-إيطاليا بأن " الديون التي عقدت من قبل الدولة التي تنازلت او التي تخلت عن ملكيتها للأغراض الحربية، او من اجل توسع الإقليم الذي كان قد انتزع أولا وبالتالي حرر، لا يلزم الدولة

التالية الى إعادته". وهذا الحكم يتطابق مع الاحتلال الإيطالي لإثيوبيا، حيث يكون من المتعذر أن تلتزم اثيوبيا وتتحمل أعباء النفقات التي صرفتها إيطاليا لإتمام سيطرتها واحتلالها لأثيوبيا..

9 - ديون الفصل العنصري بجنوب أفريقيا 1961-1987

جادل محامي رفض الديون التي حصل عليها نظام الفصل العنصري (apartheid) في جنوب افريقيا من ان التفرقة العنصرية معادلة للنظام الدكتاتوري العنصري، الذي تمت إدانته من المجتمع الدولي لسنوات عديدة. إذ طرد النظام من الكومنولث في 1961 وفي 1973 اعتبرت الأمم المتحدة النظام كجريمة ضد الإنسانية، وإن نضال شعب جنوب افريقيا نضال للتحرير الوطني. وفي 1977 فرضت الأمم المتحدة حصار لمنع واردات الأسلحة وفي 1985 فرض مجلس الأمن الحصار التجاري على النظام العنصري. وعلى الرغم من ذلك واصل النظام الاقتراض من البنوك الخاصة خلال الثمانينيات. وفي تموز/يوليو 1985 أعلنت الحكومة حالة الطوارئ . وفي 1 أيلول/سبتمبر أعلنت جنوب افريقيا تخلفها وعجزها عن السداد وتوقفها عن الدفع لدائنيها. وطالب حينها المطران ديزموند توتو (Archbishop Desmond Tutu) وغيره كافة البنوك بعدم إعادة جدولة الديون بل مصادرة الأصول الخارجية لجنوب افريقيا. وبعد سقوط النظام، خضع نيلسون مانديلا لضغوط كبيرة بعدم التنكر لديون العنصرية البغيضة، على أمل جذب الاستثمارات الأجنبية.

وقد كان ذلك خطأ كبيرا. اذا لم يتحقق شيء من ذلك، بل خسرت الكثير. اذ لو جمدت أرباح الاستثمارات لفترة الفصل العنصري وببساطة أيضا رفضت الديون البغيضة لنظام الفصل العنصري لكان وضعها أفضل بكثير مما أقدمت عليه أعلاه.

وقد أقدم اليوبيل لجنوب افريقيا (Apartheid Debt & Reparations Campaign of Jubilee South Africa) برفع قضية في محكمة بنيويورك بتاريخ 12 تشرين الثاني/ نوفمبر 2002 بطلب التعويضات عن الفصل العنصري ضد 8 بنوك و12 شركة، موقعة من 32,000 شخص هم ضحايا الحصار، التعذيب، الحجز القسري، الاغتصاب وسوء المعاملة الإنسانية. علما بأن حكومة جنوب أفريقيا قد استمرت في الابتعاد عن الحركة الشعبية لإلغاء ديون الفصل العنصري القبيحة. حتى أن عدة وزراء استنكروا الدعوى القضائية ضد البنوك والشركات بالقول " أنهم يتباحثون معهم من أجل الاستثمار في جنوب افريقيا بعد الفصل العنصري. ولكن ثمن آخرون موقف مجلس الأمن في 1985 من أنه كان يجب مع فرض الحصار ان تعتبر الديون التي حصل عليها النظام العنصري غير شرعية ولا تتحملها الحكومة التالية الجديدة.

10. التحكيم حول ديون إيران المطلوبة من الولايات المتحدة

هذه المطالبات ترجع الى عام 1982، حيث ادعت أمريكا من انها تطلب إيران مبالغ من الأموال وفقا لعقد تاريخه 1948 لشرائها معدات عسكرية أمريكية فائضة من الحرب العالمية الثانية. في حين انكرت إيران أي التزام وادعت ان هذه "ديون قبيحة"، وإن العقود فرضت عليها من قبل أمريكا وهي بمثابة " ديون استعباد Subjugation debts " للنظام القديم، وبالتالي لا يمكن من تحويلها إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وبالنتيجة فإن إيران لم تستطع الاعتماد على تفعيل قواعد الديون القبيحة، وان المحكمة الخاصة بإيران-الولايات المتحدة خلصت إلى أن العقد الأصلي لم يفرض فرضا على إيران، وأن من رأي المحكمة " أن الديون المعقودة في 1948 لا يمكن تصنيفها تحت مفهوم "الديون القبيحة" كما يفهم من القانون الدولي" باعتبار انه عقدت للمصلحة الشرعية لإيران ولم تكن تهدف لأغراض لا تتماشى مع القانون الدولي. وبالإضافة إلى ذلك تلاعبت المحكمة بمسالة ان المفهوم يتصل بالدولة التالية (State Succession) وان التغيير الثوري في إيران يقع تحت عنوان تواصل واستمرارية الدولة (State Continuity) وبالتالي عليها تحمل التزامات الدولة. علما بأن الكثيرين من الكتاب قد أشاروا إلى أن التفريق بين المفهومين ليس دائما بعسير الفهم أو التفسير .

الآراء المضادة لتطبيق مبادئ نظرية الديون القبيحة

ومع هذا فقد كانت هناك معارضة من البعض ومحاولات قاموا بها للرد على اعتبار ديون العراق قبيحة وتصدوا للموقف الداعي لتطبيق مفهوم هذه النظرية وإعفاء العراق من هذه الديون.

وقد يكون من المستغرب أن نبين من أن بعض الدول الخليجية (السعودية والكويت) كانت من أوائل الرافضين والمعارضين لأي فكرة أو موقف يدعوا لإعفاء العراق من ديونه القبيحة. وكانت حجتهم آنذاك "غياب حكومة منتخبة ديمقراطيا " ، وهذا ما قاله لي مسؤول خليج كبير ، ومن أن الحكومات المؤقتة لا تملك الشرعية للمناقشة والتفاوض في مسائل هامة مثل الديون. علما بأنه ليس هناك من عقود موثقة بين صدام ونظامه معهم ما يثبت من وجود عقود رسمية وكون ديونهم سيادية، وهو ما أكده لي مسؤول كبير في البنك المركزي، بل كانت عبارة عن هبات أو منح لتمويل شراء الأسلحة والإنفاق على حرب صدام على إيران وهو ما أشار إليه صدام في حينه " **من أنها مساهماتهم في حربه لدفاعه عن الخليج والجناح الشرقي للأمة العربية** " . ولحد علمنا فإن هذا الموقف الرافض لإلغاء أو تخفيض ما قدموه لصدام لم يتغير كثيرا حتى يومنا هذا ، باستثناء ما قامت به دولة الإمارات العربية بإعفاء العراق من الديون البغيضة. فرحمة الله على روح المرحوم الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة والزعيم العربي الكريم على موقفه في قرار إسقاط ديون الإمارات على العراق. (6).

كذلك فقد كانت هناك أصوات ودعوات تزعم من أن القبول بتطبيق مفهوم نظرية الديون القبيحة وما تؤدي إليه من إلغاء هذه الديون، ستضع العراق في موقف صعب في الحصول على أية قروض جديدة أو تمويلات من دول أو مؤسسات لعملية إعادة الإعمار. إذ يتردد الدائنون من الدخول في أية تعاملات مالية بسبب اعتبار ديونهم السابقة قبيحة وملغاة شرعيا وقانونيا . هذا ومع قيام البعض بإعداد تقديرات عالية لمستقبل الصادرات النفطية، مع إسقاطات أسعار مرتفعة للنفط الخام ، وبالتالي ارتفاعا للعائدات النفطية ، فقد دعم ذلك من مقولة أن العراق قادر ويستطيع وبسهولة من دفع أصول وفوائد ديونه خلال سنوات قليلة. وبذلك فإن المضي في الدعوة لتطبيق نظرية الديون القبيحة تعتبر غير واردة، باعتبار أن إلغاء الديون وإعفاء العراق منها يعد غير ضروري من الناحية الاقتصادية والمالية ، إذ عادة ما يؤدي ذلك الى إشكالات أو إضرار في استقرار الأسواق المالية العالمية. وهكذا فإن من "الأفضل" للعراق أن تحل مشكلة ديونها من خلال اللجوء الى عملية " إعادة جدولة الديون "، أو بمعنى آخر الاعتراف بشرعيتها وتحميلها على الشعب العراقي الذي تحرر من النظام الدكتاتوري. بالإضافة الى ذلك ، فقد ظهرت في حينها انتقادات لتطبيق نظرية الديون القبيحة على حالة العراق في مجموعة من المقالات والرسائل لكل من (Wolfowitz & John Snow) في الجريدة اللندنية "الأزمنة المالية (7) Financial Times) ، وكذلك في مقال للاقتصاديين من جامعة هارفارد " مايكل كريمر وسيما جاسندران حيث دعوا الى نظرة بعيدة عن نظرية الديون القبيحة . ولقد جاء أيضا مقال للتحرير ، باسم أدوين ترومان Edwin Truman في نفس الجريدة بعنوان " إعادة هيكلة وليس الإعفاء " بتاريخ 15 أبريل 2003 ، يعتبر أن

الإعفاء قد يؤدي في سياقه لخطر الانزلاق في مجازفة أخلاقية !!!!. وفي هذا الصدد كان هناك المدعو مارك ميديش (8) (Mark Medish) النائب المساعد سابقا في وزارة المالية الأمريكية، حيث نشر مقالا بتاريخ 4 نوفمبر 2003 في الأزمنة النيويوركية (The New York Times) بعنوان " اعملوا على أن تدفع بغداد " (Make Baghdad Pay) إذ كان يعمل في ذلك الوقت ، محاميا لشركات قدمت ديونا للعراق فهو يدافع عن زبائنه. وملخص موضوعه هو الخوف من الاضطراب المالي عالميا عند الطلب من الدائنين تحمل مسؤولياتهم عند اعفاء ديون قبيحة. ويقول " إن التهمة الأخلاقية التي تحملها نظرية الديون القبيحة تعد طاغية. وأن العمل بها في العراق سيكون لغير صالح العراق ويعد سابقة مدمرة للنظام المالي العالمي " . وبذلك فقد سمى التحكيم بمفهوم الديون القبيحة " بالتضليل " وإن ذلك الطريق سيكون سيئا للعراق !! . وهو يرى أن مصالح العراق كما يدعي تتطلب " تطبيع علاقاته المالية الخارجية ... وعليه أن يحترم أولى القواعد للمبدأ القانوني القائل (يجب احترام وقبول ما في العقود ، إذ بدون هذه الفرضية لا يمكن للأسواق ان تعمل بصورة طبيعية حيث تعم الفوضى نتيجة لذلك " . ولكنه يبتعد عن تفسير ان صدام كان دكتاتورا وان جميع عقوده يجب التخلص منها. وهنا ترد **السيدة باتريشيا آدمز** بالقول " **إن العكس هو الصحيح لما سيحصل.. فمن اجل ان يطالب الدائنون بهذا المبدأ الأول للقانون، عليهم قبل ذلك إثبات شرعية عقودهم.. فالعقود غير الشرعية يجب عدم الوفاء بها أو احترامها ... وان اعتماد التحكيم لقواعد ومبادئ نظرية الديون القبيحة سيكون تطبيقا للمبدأ القانوني، واعتماد غيره يعد تقويضا وعدم احترام المبدأ القانوني.**

ومن الجدير بالذكر ان هذا المحامي قد تنازل عن موقفه أعلاه في رسالة إلى الأزمنة المالية (Financial Times) بالقول " إن من الممكن تفرقة الديون ذات الصبغة العسكرية وضرورة إعفاءها " ومعاقبة الدائنين للأنظمة الدكتاتورية. لقد جاء في مقال تحريري (9) في جريدة الفانشنشل تايمز(Financial Times) في 15 أبريل 2003 بعنوان " إعادة هيكلة وليس الإعفاء (Restructuring not Forgiveness) إذ أن ما يرمي إليه المقال هو بالقول ... إن الإعفاء قد يؤدي في سياقه لخطر الانزلاق فيما يسميه " مجازفة أخلاقية " . ويواصل في الدعوة إلى أن " العراق بلد غني باحتياطاته النفطية وشعبه المتعلم نسبيا ". ولهيكلة للدين وبشروط مجزية ، لابد من اتباعها وعلى العراق الموافقة على " برنامج فعال للإصلاح الاقتصادي معد من قبل صندوق النقد الدولي ". وبعد ذلك وفي نفس الجريدة، (27 April 2003)جاء السيد ادوين تروم) (Edwin Truman) ،(10) الوزير المساعد سابقا بوزارة الخزانة المالية الأمريكية (The Right Way to Ease Iraq's Debt burden) ويكون الأوضح في نقده لنظرية الديون القبيحة وانطباقها على العراق. حيث يبين ان العراق قادر على خدمة فوائد دين مقداره 80 مليار دولار باستخدام ميكانيكية متعددة الأطراف، ومن أن تطبيق مبدأ الديون القبيحة يعد عملا خاطئا. وقد اعطى ثلاث أسباب لذلك: أولها أن بعض الدائنين ومنهم روسيا اضطرت لدفع ديون قبيحة نيابة عن الاتحاد السوفياتي. وثانيا ان حالة العراق تعد معقدة نوعا ما لأنها تشمل مطالبات التعويضات عن حرب الخليج وثالثا أن أي تغييرات في معالجة ديون العراق سيكون لها انعكاسات حادة في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى أن بعض

الدول مثل إندونيسيا ونيجيريا وجنوب افريقيا ستطلب تطبيق حالة العراق إن اتبعت لمحو ديونها القبيحة. ومن الواضح ان حججه ليس لها من أساس قانوني أو أخلاقي بل ترجع الى أسباب سياسية واقتصادية. وما اشارته الى روسيا إلا مجرد عقبة سياسية للمفهوم. أما حجته الثانية فلا علاقة لها بالموضوع باعتبار أن التعويضات يمكن معالجتها بعيدا عن الديون. واما ثالثا فإن اغلب العراقيين هم من أكثر الداعين لتطبيق نظرية الديون القبيحة وليس الكتاب والنشطاء في دول الغرب. واما عن الدول الأخرى والخوف من تطبيق حالة العراق إن اتبعت هذه النظرية فليست بالواردة باعتبار أن لكل دولة وديونها حالة خاصة، علما بأن الكثير من ديون الدول التي أشار إليها يجب ان يلغى باعتبارها ديون قبيحة وعلى الدائنين ان يتحملوا خسارتهم بسبب إقراضهم غير المسؤول.

وفي نفس الجريدة بتاريخ الأول من مايو 2003 جاء الأستاذ هارولد جيمس James Harold (11) المتخصص في الشؤون الدولية بجامعة بريستون (Preston University) بمقال عنوانه (الخطر في كونك أكثر تسامحا The Danger of Being too Forgiving) يتضمنه حجة أساسها أيضا الخوف من اعتبارها سابقة عند تطبيق نظرية الديون القبيحة على العراق . ومع أنه لم يناقش الجوانب الأخلاقية إلا أنه أشار الى بعض المزايا العامة من تطبيقها " باعتبار أن الديون استخدمت لشراء السلاح للعراق " . وفي مقالته يستشهد بحالة غريبة عن " ان الصين باعتبارها بلد غير ديمقراطي وان عندها ديون تصل الى 170 مليار دولار ويتساءل عن إمكانية تطبيق نظرية الديون القبيحة عليها " ثم يستنتج من هذا إلى أن ذلك سيؤدي إلى " تهديد لكامل النظام المالي العالمي ".

هذا وتجدر الإشارة الى السيد ليكس رايفل (12)(Lex Rieffel) الزميل في معهد بروكينجز (Brookings Institute) الذي كتب في 26 مايس 2003 رسالة الى جريدة الفايننشال تايمز ينتقد فيها اقتراحات كل من كريمر وجاياجاندران (Kremers & Jayachandran) باعتبارها غير ضرورية لأن " فحص 350 عملية لنادي باريس منذ سنة 1956 تبين أنه قد أسقطت ما سماها الديون السيئة (Bad Loans) التي قدمت لحكومات فاسدة ". أي أنه يقول بأن نادي باريس يعترف ويسقط الديون البغيضة. ويقول بانه من الصعب الوصول الى اجماع عالمي لتحديد من هي الحكومات غير الشرعية. وقد غاب عنه من أن تطبيق مفهوم الديون القبيحة في حالة العراق لا تتطلب أي إجماع بل فحص شرعي وقضائي لكل قرض على حدة وفق معايير الديون البغيضة. هذا وقد تم الرد عليه بالقول بأن قواعد ومبادئ نادي باريس لا تتطرق إلى شرعية الديون بل الى إعادة هيكل الدين من خطر عدم القدرة على السداد، وأن النادي يمثل مصالح كبار الدائنين الأعضاء فيه.

لم تكن هناك تعليقات كثيرة من الدائنين حول تطبيق مفهوم الديون القبيحة على العراق. إلا أنه في المانيا كان بعض الدائنين يدعي ان ما قدموه من قروض لم تكن قد أنفقت على شراء الأسلحة أو أية أغراض ذات طابع عسكري. لكن البعض الأخر حاول المناقشة ضد احقية تطبيق مفهوم الديون القبيحة على العراق.

وعلى ضوء ذلك فقد طرح سؤال في مناظرة تلفزيونية خلال اجتماعات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي 13)) على مديري الحلقة بما فيهم ريكاردو دي راتو (Ricardo de Rato رئيس الصندوق) وجيمس ولفنسون (James Wolfenson مدير البنك) وجوردون براون Gordon Brown وزير مالية بريطانيا و تريفور مانويل (Trevor Manuel وزير مالية جنوب افريقيا)، حيث وجه السؤال الى براون ودي راتو بالاستفسار فيما إذا يوافقوا على وصف رئيس الوزراء آنذاك أياد علاوي على ان اغلب ديون العراق " قبيحة". لم يرد عليه براون ودي راتو بل رد مانول بالقول " إنها دعوة صعبة جدا فمن الذي يحدد قباحة الدين ! ، وإذا ما طبق لحالة العراق فلماذا لا يطبق على حالة الكونغو الديمقراطية تحت زعامة موبوتو سيسيكو، وإذا ما كانت هذه هي الحالة كيف يمكن رسم الخط بينهما، ومن هو الحكم !!". ان طروحات مانول هذه لا تشكل بينه ضد تطبيق مفهوم الديون القبيحة بل ربما تمثل مثل ذات الأسئلة التي يطرحها الداعون لتطبيق المفهوم على السياسيين وغيرهم.

لماذا لم يرد على السؤال من قبل الآخرين مديري الحلقة؟ ان تفسير غياب نقد واضح لنظرية الديون القبيحة ليس في هذا الاجتماع فحسب بل طوال السنوات من سقوط نظام صدام. في الحقيقة والواقع أن مثل هؤلاء الكبار على قمة المؤسسات المالية والنقدية لم يجدوا صيغة واضحة مقبولة تعارض مفهوم الديون القبيحة.

ومع هذا فقد كان هناك صوت نطق به مؤخرا في ورقة ل مارتن فايس 14 (Martin Weis) باحث في الكونجرس الأمريكي حيث قال " **إن صيغة الديون القبيحة قد تكون صعبة التطبيق في حالة العراق** حيث ان معظم ديونه جاءت للتنمية الاقتصادية و لأغراض تجارية !!! وبالتالي فلها صيغة شرعية وأن من غير الواضح أن جزءا من قروض التنمية تم تحويلها الى استخدامات خاصة أو لتمويل الاضطهاد في العراق. علما بان هناك ورقة بحثية في الكونجرس يستخدمها الباحث لدعم موقفه، في حين انها تشير الى **" أن مديونية العراق هي نتيجة للحرب مع إيران بعد نفاذ احتياطاتها، حيث قدرت مشتريات الأسلحة خلال الثمانينيات بما يتراوح بين 52 -102 م د أ "** . وهذا دليل على الفساد والقمع في العراق. وان سوء الاستخدام ينطبق على مقولة (غياب المنافع والمزايا) على عكس ما جاء به السيد فايس . هذا الخبير الروسي ساك: Alexander Nahum Sack (1)

إنه الأستاذ في القانون الروسي، متخصص في التشريع المالي العالمي. بعد أن كان يدرس في جامعة سانت بيترسبرج ، ترك الاتحاد السوفياتي في عام 1921 ليستقر في استونيا حيث عمل كمستشار للحكومة في الشؤون النقدية وحصل حينها على الجنسية الإستونية ، لكنه انتقل إلى باريس عام 1925 حيث درس في معهد الدراسات السياسية في باريس والأكاديمية العالمية للقانون في الهيج قبل ان ينتقل الى لندن في عام 1929 حيث عمل في شركة للتأمين وقاده العمل فيها إلى نيويورك إذ استقر فيها سنة 1930 وبعد حصوله على الجنسية الأمريكية دعي للعمل كأستاذ في جامعة نورث ويسترن وجامعة نيويورك حتى سنة 1943، وكان يدرس القانون و الدراسات السياسية. وعمل أخيرا كخبير قانوني بوزارة العدل الامريكية حتى سنة 1947 . وله عدة مؤلفات ومن أشهرها اثنين كما في ادناه :

(2) A. Effects of Transformations of the States in their Public Debts & other International Obligations.

B. The Succession of Public Debts of the State. Parise 1927.

(3) Robert Howse Prof. "The concept of Odious Debt in Public International Law. UNCTAD Discussion Paper No. 185 July 2007 (UNCTAD\OSG\DP\2007).

(4) Year Book of the International Law Commission 1977, " Nine Report on the Succession of States in Respect of Matters Other Than Treaties" , Vol. 2 (Part 1): p. 68 and 70.

(5(Patricia Adams, Odious Debts, Probe International, Earthscan London-Toronto Canada 1991. P 167-168.

Cato, "Iraq 's Odious Debt "Institute Paper, 2004.

Odious Debt Doctrine" paper on 28 February 2007.

(6) . 2008 تموز 6 في وام – وكالة آل نهيان سلطان بن زايد الشيخ

(7) Financial Times, London:

Wolfowitz and John Snow, April 3, 2003 Michael Kremer and Seema Jayachandran, 5 April, 2003. Edwin Truman 15 April, 2003.

(8) Mark Medish, "Make Baghdad Pay "The New York Times, 4 November 2003.

(9) Financial Times, "Editorial: "Restructuring not Forgiving " 15 April 2003.

(10) Edwin Truman, The Right Way to Ease Iraq 's Debt Burden 27 April 2003.

(11) James Harold, "The Danger of Being Too Forgiving " 1 May 2003.

(12) Lex Rieffel , Brooking Institute, "Reply to Mr. M. Kremer ", 26 May 2003.

(13) IMF and World Bank, Annual meetings, TV interview with Ricardo de Rato and others, Washington DC.

(14) Martin A. Weiss "Iraq ' s Debt Relief : Procedures and Potential Implications for International Debt Relief " CRC - 500. 29 March 2011 p.11.

الفصل الرابع

الجمعية العراقية – الكندية لشطب الديون الخارجية العراقية : الجهود والفعاليات

IRAQI – CANADIAN SOCIETY FOR WRITING – OFF IRAQI DEBTS

في الاسبوع الاول من ايلول/ سبتمبر 1999 قمنا بتقديم طلب الى الجهات الحكومية المسؤولة عن ترخيص المنظمات غير المستهدفة للربح في العاصمة أوتاوا – كندا ، لتسجيل هذه الجمعية العراقية - الكندية . موثوقا به أسماء العديد من العراقيين والكنديين كأعضاء ، مع تثبيت بيانات العنوان والتوقيع ترفق عادة مع الطلب ، بالإضافة إلى تحديد مجال عمل الجمعية والأهداف التي تسعى لتحقيقها . وقد حددنا أهدافها وإطار عملها في السعي لنشر مظلومية الشعب العراقي في ظل النظام الدكتاتوري والامل في وضع نهاية لهذا النظام واهمية شطب أو إلغاء الديون التي قدمت لتمويل إنفاقه العسكري وشن الحروب على جيرانه. ويتوسع عملها في داخل وخارج كندا ، من خلال الاتصالات وعقد الندوات ونشر الأدبيات والأبحاث التي تدعم قضية تحرير العراق من النظام الصدامي والديون القبيحة التي عقدت لدعم نظامه في قهر وسجن الشعب العراقي .

وقد تمت الموافقة على تأسيس الجمعية، وسجلت في السجل الخاص بالجمعيات غير الحكومية غير المستهدفة للربح واعتباري الدكتور شاكر موسى عيسى رئيس للجمعية العراقية – الكندية لشطب الديون الخارجية العراقية .

1 . كانت باكورة أعمال الجمعية تنحصر في البحث عن تفاصيل الديون الخارجية العراقية خلال فترة حكم حزب البعث واستيلاء صدام على السلطة. وجمع مختلف مصادر المعلومات والبيانات المالية والإحصائية من الدول الدائنة والمؤسسات المالية والنقدية الدولية والإقليمية .

2 . خلال هذه الفترة كانت لنا مناقشات مع الدكتور صلاح الشيخلي - من قيادات حركة الوفاق الوطني والمسؤول عن جريدة بغداد / الوفاق التي كانت تصدر في لندن -. وأطلعته على جهودنا في العمل الوطني مع مجموعة من الاخوة العراقيين في تأسيس الجمعية العراقية – الكندية لشطب ديون العراق الخارجية . وثمن هذه الخطوة عاليا .

وضمن التحضير لعقد ندوة المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية بعنوان " المستقبل المتوقع للعراق 2020 " ، فقد اقترح تكليفي بإعداد دراسة عن ديون العراق الخارجية وتقديمها في الندوة التي ستعقد في لندن خلال 10 -12 سبتمبر /أيلول 1999.

- الحضور والمشاركة في أعمال ندوة المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية " العراق 2000 " في لندن .

3 . بعد سقوط النظام البعثي ، بدأت في إعداد رسالة تفصيلية عن الظروف التي يمر بها الشعب العراقي بعد تحريره والتركة الثقيلة من الديون القبيحة والتعويضات والتي يقع كاهلها على المواطن العراقي . شرحت فيها تطور الدين الخارجي من 42 مليار دولار كما هو مثبت في وثيقة رسمية قدمت للأمم المتحدة في 13 ديسمبر 1990 إلى ما اوصلته مشتريات

الاسلحة الحربية والفتاكة إلى ما يقارب الى ما بين 500 الى 600 مليار دولار وفقا للعديد من التقديرات في 2003 . في ادناه الرسالة في صيغتها النهائية التي وجهت الى ملوك ورؤساء الدول الدائنة جميعا والمؤرخة في 22 تموز / يوليو 2003، وسلمت باليد من قبلنا للسفارات المعنية في أوتاوا :

الشيخ حمد بن عيسى ملك مملكة البحرين

السلطان قابوس بن سعيد – سلطنة عمان

الملك فهد بن عبد العزيز – المملكة العربية السعودية

الشيخ حمد آل ثاني - دولة قطر

الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان – الإمارات العربية المتحدة

الشيخ جابر الأحمد الصباح - دولة الكويت .

وجرى إرسالها باللغة الانكليزية بإسم بعض رؤساء الدول الاجنبية ، من خلال البريد الإلكتروني إلى سفاراتهم التالية في أوتاوا : الألمانية ، الامريكية ، البريطانية ، الفرنسية ، الروسية والبلغارية .

الجمعية العراقية - الكندية لشطب الديون العراقية الخارجية	Iraqi-Canadian Society For Writing-off Iraqi Debts 40 WOODS STREET, AYLMER QUEBEC J9H 6J3 CANADA Email:shakirissa@sympatico.ca Tel: +377-44-310 39

بسم الله الرحمن الرحيم

السمو الملكي خادم الحرمين الشريفين المحترم

الملك فهد بن عبد العزيز حفظه الله ورعاه

22 **تموز / يوليو** 2003

سموكم الكريم

اسمحوا لي أن أخاطبكم باعتباري رئيسا لهده الجمعية المدنية ولكوني عراقيا أحمل الجنسية الكندية، ومخولاً بالكتابة إليكم في موضوع تصفية أو شطب الديون الخارجية على العراق.

في البداية أود أن أنقل لكم عظيم تقدير شعب العراق لدعمكم عملية تحرير العراق التي قامت بها قوات الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة. وفي الوقت الحاضر، تقوم حكومة الولايات المتحدة بدور إيجابي من أجل معالجة مؤقتة للديون الخارجية العراقية، ونحن نتطلع لعملية تحرير ثانية للعراق من ديون صدام.

خلال شهر أكتوبر من عام 1999، أقيمت في لندن ندوة تحت شعار " العراق عام 2020 "، نظمتها قوى المعارضة العراقية بالتعاون مع معهد الشرق الأوسط الأمريكي في واشنطن، قدمت خلالها بحثا بعنوان "المديونية الخارجية العراقية : الحقائق والمستقبل " ولازال منطوقها والاستنتاجات التي توصلت إليها قائما حتى الوقت الحاضر ، وبودي أن نتشارك وإياكم في بعض اهتماماتنا وهمومنا بشأن هذه

المسألة الهامة والتي يتطلب العمل لحلها تظافر كل الجهود الخيرة في العالم على أن نميز في البداية وبشكل قاطع بين الشعب العراقي والحكم الديكتاتوري.

إن الشعب العراقي، كما لا يغيب عن سموكم، قد عانى الكثير طوال ال 24 سنة الماضية من نظام ظالم قاس ترك البلاد تعبئ تحت أعباء من التزامات لديون ثقيلة وكبيرة، يمكننا تصنيفها تحت ثلاث مجموعات

1 - حروب صدام : متطلبات التعويضات

2 - حروب صدام : المشتريات العسكرية

3 - حروب صدام : المساعدات العربية

إن مجموع الدين العراقي رسميا كان يبلغ حوالي 13,1 مليار دينار عراقي) أو ما يعادل 42,1 مليار دولار أمريكي (كما هو مثبت في وثيقة رسمية قدمت كوثيقة للأمم المتحدة في 13 ديسمبر 1990. وحاليا لا توجد بيانات تفصيلية وموثقة عن حقيقة حجم الدين الخارجي على العراق. ومع ذلك نشيركم إلى بعض ما نشر مؤخراً من تقديرات :

أ . تشير بعض التقارير إلى تقديرات لقروض ومبيعات للنفط ودفوعات نقدية من دول الخليج العربي الى العراق تتروح بين 35 - 40 مليار دولار أمريكي . إن معظم هذا الدعم المالي من الدول العربية كان لتمويل مشتريات الأسلحة خلال السنوات 1980-1988 .

ب . قدر مجموع الدين الروسي بما يساوي 7 - 8 مليار دولار أمريكي كان معظمه موجها للمجهود العسكري لحروب صدام. ومن الجدير بالذكر إن النظام أجرى محادثات في سنة 1994 مع الجانب الروسي انتهت بتوقيع صفقة يتم فيها ربط منح امتياز حقول غرب القرنه وشمال الرميثة للشركات الروسية مع تسوية لمجمل الديون الروسية. إن ذلك النظام قد ولى واندثر و لا يمكن أن يقع العراق الحر الجديد تحت طائلة مثل هذه التسويات.

ج . أما الديون الأوربية فإن معظمها قد كان لدعم المجهود الحربي لصدام ضد شعبه وجيرانه. وأكبر هذه الديون كان من فرنسا (10 مليار دولار أمريكي) و المانيا (4 مليار دولار أمريكي) وإيطاليا (2 مليار دولار أمريكي) ، بالإضافة إلى ديون والتزامات مصرفية تجاه بعض دول أوربا الشرقية تصل إلى حوالي 4 مليار دولار أمريكي. في حين كانت هناك تقديرات تشير إلى بعض الديون لبريطانيا (مليار دولار أمريكي) والولايات المتحدة الأمريكية (5 مليار دولار أمريكي).

وفي الأونة الأخيرة، وصفت مؤسسة أوكسفام البريطانية الديون العراقية بأنها ديون كريه بغيضة أو قبيحة مقرفه (odious debts) والتي تضع وصفا دقيقا لماهية وطبيعة الديون العراق الخارجية. إن هذه الديون قد تمت من قبل نظام غير مفوض شعبيا. فالأموال المقترضة كانت لتمويل حروب ضد الدول المجاورة لم تكن للشعب العراقي أية مصلحة فيها : حيث كان هدفها قتل وتسميم الشعوب. إذ من المعتاد أن تقوم الحكومات المضطرة للاقتراض الخارجي بتوجيه هذا الاقتراض للاستثمار أو لخلق أو توليد دخول أو عائدات عالية من أجل صالح المجتمع. فهل يكون من العدل أن يحمل الشعب العراقي تبعة هذه الديون التي وجهت لصالح صدام وحروبه وأعوانه ؟.

لقد كان المجتمع الدولي منحازا – ضيق الأفق – في موضوع الموافقة على إنشاء " لجنة الأمم المتحدة للتعويضات " لتدفع الأموال لكل من هب ودب باستثناء الشعب العراقي الذي عانى الأمرين من الأسلحة الكيمياوية والمجازر الجماعية لآلاف العراقيين، ناهيك عن الموت البطيء لملايين أخرى من الأطفال بسبب نقص الأدوية وسوء العناية الطبية. ومن هذا المنطلق فقد كان من الأولى أن تقدم التعويضات للشعب العراقي. إن قرار إنشاء لجنة التعويضات كان قرارا سياسيا مفروضا على العراق، كنتيجة مباشرة لجرائم صدام والذي لا يكون ملزما من الناحية الشرعية والقانونية للعراق الحر. إن العراق الجديد يجب أن لا يحمل أوزار وتبعات ومطالبات الحكومات أو الأفراد لما قام به النظام البائد من حروب أو عدوان.

إن الشعب العراقي مثله مثل الشعوب النامية الأخرى، يجب أن لا يحمل التزامات هذه الديون. حيث سبق وأن جرت حالات مماثلة في دول نامية أخرى مثل نيجيريا تحت ظل نظام ساني أو باشا ونيكاراجوا في ظل نظام سوموزا ونظام دوفلييه في هاييتي ناهيك عن الإشارة الى موبوتو أو ماركوس. إن الشعوب الحرة من هذه الأنظمة يجب أن توقف وتبطل مستحقات الدائنين الذين مولوا مثل هذه الأنظمة الجائرة الغير شرعية أمام أنظار شعوبها والعالم المتمدن. فقد قامت بنهب وتبذير أموال

شعوبها وفي خلق المشاكل والعدوان على الجيران. لقد نجم عن ذلك دمار كبير وخسائر هائلة في الأرواح البشرية لجيرانها ناهيك عن الخسائر في ذات شعوبها.

وعلى ضوء ذلك نضع المسائل التالية تحت أنظار سموكم للنظر في منطوقيتها ومضامينها لدعم مطالبتنا بشطب كامل للديون والتعويضات وما شابهها من مطالبات :

1.. إن الطبيعة الدكتاتورية لنظام صدام كانت واضحة المعالم ولا تخفى عن أي عين بصيرة. لقد كان نظاما يحكم بقسوة تامة وبدون رحمة، نظاما قسريا وطاغيا يقضي بضراوة على أي نوع من أنواع المعارضة. إن ممثل الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ماكس فان دير ستول قال في تقريره ... إن نظام. صدام كان الأسوء بشأن خروقات حقوق الإنسان منذ الحرب العالمية الثانية ويقارن في ضراوته وقسوته جرائم الخمير الحمر في كمبوديا. "

إن نتائج ما يسمى بالاستفتاءات الشعبية و " الانتخابات " المسرحية تشير إلى أن شعبية صدام كانت قد وصلت إلى " 99.7٪ في سنة 1995 و 100٪ في سنة 2000، والتي اعتبرت عالميا بمثابة وصمة عار في جبين النظام، حيث لم يكن هناك مرشح آخر ولو حتى على سبيل التغطية والتمويه.

2. لقد تحقق هذا الدين الخارجي من جراء الأعمال العدوانية للديكتاتور، والتي نجم عنها دمار وتخلف في مؤسسات ومستويات الخدمات الاجتماعية والمعيشية في العراق. لقد تدفقت أموال الدائنين على الإنفاق العسكري وعلى المنشآت الأمنية والمخابراتية للنظام. لقد جرى إهمال كامل لقطاع الخدمات الاجتماعية إذ تم تحويل كل الموارد المالية نحو متطلبات الحرب مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية طوال السنوات 1980 - 1988. وتشير التقديرات إلى أن العراق أنفق ما يزيد على 50 مليار دولار على شراء الأسلحة والمعدات العسكرية خلال هذه الفترة. لقد دعمت دول الشرق والغرب قاطبة هذه الحرب والكل يعلم أن القروض المقدمة لصدام كانت تتجه لتمويل الحرب وشراء أسلحة الدمار الشامل والأسلحة الكيمياوية وليس للاستخدامات المدنية أو رفاهية الشعب العراقي.

3. لم يكن الإقراض الخارجي لصدام منطقيا لكونه موجها لقمع وترهيب الشعب العراقي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. وبالتالي لماذا يكون من مسئولية الشعب العراقي إعادة دفع هذه الأموال المقدمة لصدام من قبل العديد من الحكومات التي ساهمت بطريقة أو أخرى على تواصل إرهاب وقمع العراقيين. فنفس هذه الأموال دفعت لضرب الأكراد العراقيين بالسلاح الكيمياوي في عام 1988

ولتمويل عملية " تعريب " مدينة كركوك من سكانها الأصليين من الأقليات العرقية وكذلك توجيه المليارات من أموال القروض والمساعدات الخارجية لمحو وإزالة اهوار العراق الجنوبية وتدمير البيئة الطبيعية وفي قتل الآلاف من شيعة العراق بعد انتفاضة شعبان المجيدة إثر نهاية حرب الخليج لعام 1991.

4. لقد كان سوء استخدام أموال القروض علامة مميزة لنظام صدام. ففي الوقت الذي كانت ملايين العراقيين تتضرع جوعاً وتموت أطفالهم من الأمراض بنى هذا الطاغية 76 قصرا فارها له ولعائلته. وتقدر ثروته الشخصية بما يزيد على 6 مليار دولار أمريكي. بالإضافة إلى ذلك، فإن مليارات عديدة من أموال هذه الديون الخارجية قد أنفقت على شبكات التجسس والمخابرات في الداخل والخارج، ناهيك عن البذخ والمزايا التي قدمت لما يزيد على 3 ثلاثة ملايين من أعضاء حزب البعث والعسكريين والشرطة وأفراد القوات الخاصة والأمن والمخابرات.

تقديرات للأعباء والمطالبات المالية على العراق

(مليار دولار أمريكي)

المصادر	اوكسفام (1)	اكسوتيكس (2)	عيسى (3)
الديون الخارجية	126	103	83
الدول الخليجية	55	55	49
روسيا	12	9	8
المانيا	4	4	4
فرنسا	8	3	10
التعويضات	420	451	451
حرب الخليج 1991	320	351	351
منها : الموافق عليها	148	151	151
في طريق الموافقة	172	200	200
الحرب العراقية الايرانية	100	100	100
العقود المعلقة	57	14	14
المجموع العام	603	568	545

Sources:

(1): Oxfam International Briefing Paper: A fresh start for Iraq. May 2003

(2): Exotix Ltd Richard Segal: Iraq, Just the Debt. April 2003

(3): Shakir Issa: The Iraqi External Debts: The Facts and Future, Oct. 1999

وكما يظهر من البيانات الواردة في الجدول أعلاه، فإن هنالك تبعة مالية ثقيلة ورهيبة على العراق. وبناءا عليه فإنه لو قدرت العائدات السنوية لصادرات العراق النفطية بحوالي 13 مليار دولار وبافتراض أن نصفها يحجز للغذاء والدواء والنصف الآخر لدفع الديون فإن ذلك سيتطلب ما بين 73 – 80 سنه حتى تدفع الديون والالتزامات المالية الخارجية والتعويضات . وإن حسبت تقديرات فوائد لخدمات على هذه الديون فإن النتائج ستكون كارثية ليس على العراق فحسب بل على كل دول المنطقة والعالم، لأن منطق الضمير والعدالة لن يرضى بذلك.

إننا ندعوا كل المحبين لشعب العراق وأنتم يا خادم الحرمين في مقدمتهم أن يبادروا للدعوة لتحرير العراق ثانية بشطب هذه الديون من على كاهله. ونتطلع إلى مبادرة من سموكم الكريم لتكونوا الرائد الأول لمساعدة شعب العراق و أن توجهوا حكومة المملكة العربية السعودية لدعم ومساندة الجهود العراقية لتحقيق هذا المسعى المصيري لمستقبل ورفاهية شعب العراق، وأن تعملوا مع الدول الصديقة على التالي:

1-الوقف الفوري لأية مستحقات للدفع عما يسمى بالديون الخارجية وحتى أشعار آخر.

2. الوقف الفوري لأية دفوعات من لجنة الأمم المتحدة للتعويضات عن طلبات الأفراد أو حكومات. ووقف أي خصم مهما كانت نسبته من أموال صادرات النفط العراقي.

3-إ نشاء هيئة مستقلة ، تحت مظلة صندوق النقد الدولي، وبمشاركة عراقية فنية واسعة. يكون هدفها الأساسي شطب وتصفية نهائية للديون والمطالبات المالية الأخرى.

4-استخدام النفوذ العالي للمملكة العربية السعودية في المحافل الخليجية والعربية والدولية للدعوة والمبادرة لشطب الديون وأية مطالبات مالية من قبل حكومات دول هذه المجموعات كل على إنفراد.

5 -الإعلان الرسمي في كافة المحافل والوسائل عن مبادرة خادم الحرمين عن الشطب والإلغاء الكامل لديون ومستحقات المملكة على العراق بأثر رجعي.

نتطلع دائما لدعم سموكم الكريم في مسعى الخير هذا لحل هذه المشكلة الهامة والمصيرية لمستقبل شعب العراق، وسنتواصل وإياكم سيدي في متابعة هذه القضية العادلة.

وفقكم الله عز وجل وأدام لكم موفور الصحة والعافية .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

المخلص

الدكتور شاكر موسى عيسى

رئيس الجمعية العراقية - الكندية لشطب الديون الخارجية العراقية

بالاضافة الى فقد أرسلت رسالة خاصة بتاريخ 13 أغسطس 2003 الى وزير المالية الكندي طالبا مساعدة من كندا في موضوع شطب وإلغاء الديون القبيحة لنظام صدام.

وزارة المالية أوتاوا كندا 5K1A 0G

الدكتور شاكر عيسى

رئيس الجمعية العراقية – الكندية لشطب الديون العراقية

عزيزي الدكتور عيسى

اشكركم على رسالتكم المؤرخة في 13 أغسطس 2003 والتي عبرت فيها عن دعمكم لتخفيض ديون العراق. أولا أؤكد لكم من أن كندا ستبقى ملتزمة للمساعدة في رفع المعاناة عن الشعب العراقي. والى ذلك فقد التزمت كندا بمبلغ 300 مليون دولار للمساعدة في تلبية احتياجات العراق الإنسانية وإعادة البناء. ومن هذا المبلغ 55 مليون دولار تم دفعها من خلال وكالات الأمم المتحدة ، الصليب الأحمر وكير كندا (Care Canada) . بالإضافة إلى أن كندا سوف تحضر مؤتمر المانحين للعراق في مدريد نهاية أكتوبر .

أن مسالة إعادة جدولة أو تخفيض الدين يتعامل معها من خلال نادي باريس ، ومنظمة الدول الدائنة الثنائية والتي تمثل فيها كندا كعضو دائم . وبالنسبة للدول غير الأعضاء في نادي باريس ، فإن الأمم المتحدة كانت سباقة في ذلك ، وكلا المؤسستين تجري تقييما شاملا لمديونية العراق . أن الدائنين في نادي باريس اجتمعوا في تموز 2003 و أصدروا تقريرا أوليا لمديونية العراق لأعضائه بحوالي 21 مليار دولار، وكل ذلك كان عن ديون تم التعاقد عليها قبل 2 أغسطس 1990 . وبإضافة الفوائد المتأخرة سوف يتضاعف هذا المبلغ . إن ديون العراق لكندا 564.2 مليون دولار أمريكي وكلها تتعلق بمشتريات العراق من القمح الكندي .

وكما تعلم فإن وزراء مالية ال جي 7 G بما فيهم نفسي دعونا نادي باريس لبذل جهوده لإكمال جدولة ديون العراق قبل نهاية عام 2004 . وفي الوقت الحاضر فإنه من السابق لأوانه مناقشة ترتيبات محددة لدين العراق، طالما لم يكتمل التقييم ولم تشكل حكومة ثابتة.

أقدر عاليا جهودكم لإعلامي بوجهة نظركم . وارجو ان تكون واثقا من رغبة كندا القوية للعب دور إيجابي في هيكلة ديون العراق وفي قيام عراق مستقر ومنتج عضوا في المجتمع الدولي.

اشكركم ثانية على رسالتكم .

المخلص

جون مانلي JOHN MANLEY وزير المالية

زيارة العراق الأولى : من 7 كانون الثاني / يناير – 22 شباط /فبراير 2004

أولا : الاجتماعات التحضيرية في لندن :

قبل التحرك الى بغداد كانت الوقفة الرئيسية في لندن / المملكة المتحدة في 2 كانون الثاني / يناير 2004 . في منزل الأخ **يسار محمد سلمان حسن. وفي ضيافته بدأت الاجتماعات واللقاءات مع مجموعة من الاخوة العراقيين (كامل مهدي عباس ، محمود أحمد الربيعي ،أحمد البصراوي، علي الاعسم ، هاني لازم ، عبدالحسين الحسيني والمرحوم صباح جواد)** حيث جرى النقاش حول أهمية التحرك على كافة المستويات في الخارج وداخل الوطن ، ثم طرح الأخ يسار ضرورة التنسيق مع اليوبيل العراقي (***JUBILEE IRAQ***) من أجل التحرك في بريطانيا والتخطيط للأعمال المشتركة. كذلك اقترح الأخ محمود إقامة ندوة في لندن لشرح خطورة الديون القبيحة لنظام صدام على الاقتصاد العراقي. هذا وقد كان الكل مؤمنا بأن العمل السريع والمكثف في هذه القضية الوطنية يتطلب تضافر الجهود المنظمة لدعم المطالبة بشطب وإلغاء كامل الديون القبيحة لنظام صدام ، وعدم تحميل الشعب العراقي المظلوم أعباء هذه الديون .

وعلى ضوء ذلك فقد جرى العمل على عقد اجتماع مع المنسق العام لليوبيل العراقي جوستين الكسندر ***Justin Alexander*** بحضور الأخ يسار محمد سلمان حسن ، إذ تم الاتفاق على تنسيق العمل بين الجمعية العراقية – الكندية لشطب الديون الخارجية العراقية واليوبيل العراقي . خاصة فيما يتعلق بتنظيم الندوات والاجتماعات مع المسؤولين ، سواء في بريطانيا أو العراق . ومن أجل توثيق التكامل بين المنظمتين ، وطالما كانت الأهداف المشتركة واحدة ، ومن أن الدكتور شاكر متوجه لزيارة العراق من اجل ذات القضية التي نشترك فيها فقد تقرر تكليف الدكتور شاكر عيسى رئيس الجمعية العراقية – الكندية لتمثيل اليوبيل العراقي في العراق أيضا ، وذلك وفقا للبيان التالي :

اليوبيل العراقي (Jubilee Iraq)

الموضوع: تعيين الدكتور شاكر عيسى كممثل لليوبيل العراقي في العراق

نشهد بهذا تعيين الدكتور شاكر عيسى ممثلا لليوبيل العراقي، ويكون دوره في العمل لإلغاء أو إزالة الديون الخارجية البالغة 125 مليار دولار وال 30 مليار دولار تعويضات الحرب.

ان الشعب العراقي يجب ان يكون لديه سجلا نظيفا، وهو غير مسؤول عن القروض القبيحة التي مولت النظام السابق أو الأضرار التي قام بها. كذلك فإن إلغاء الديون والتعويضات يجب ان تكون غير مشروطة. ان الغاء هذه الالتزامات – والتي ليست من مسؤولية الشعب العراقي - يجب ان لا تستخدم كأداة لإجبار العراق وإطاعة السياسات الاقتصادية التي يفضلها او يعدها صندوق النقد الدولي والحكومة الأمريكية.

ان الحكومة العراقية يجب ان تكون حرة لتقرير واتخاذ السياسات التي تراها أفضل وأنجع لإعادة بناء البلاد وتكون أفضل ما تقدمه للشعب العراقي.

ان الدكتور شاكر عيسى سوف يعمل على إعلام الرأي العام العراقي بشأن هذه المسألة لاتخاذ موقف قوي وموحد إزاء الديون والتعويضات. وهذه المسألة يتفق عليها جميع العراقيين والتي توحدهم وسيربحون في النهاية.

المنسق العام لليوبيل العراقي

جوستين ألكسندر **التاريخ 6 أكتوبر2004**

قام الأخ **محمود الربيعي** بالاتصال بالإخوة من البحرين في مؤسسة الأبرار الإسلامية، وتم الاتفاق على عقد أول ندوة في مقر هذه المؤسسة. وكانت تحت **عنوان (إلغاء الديون القبيحة لنظام صدام)** وشهدت الندوة حضورا من الجالية العربية والعراقية الى جانب حضور بعض أصدقاء العراق من البريطانيين . حيث ألقيت فيها(بالعربية) مقدمة عن حجم وابعاد الديون الخارجية العراقية ثم تلاها قيام السيد جوستين الكسندر بتقديم بحث (باللغة الإنكليزية) عن ضرورة شطب هذه الديون التي أنفقت لتمويل حروب صدام وبناء قصوره وسجونه ولم ينفق منها لمشروعات تخدم الشعب العراقي أو بنيته الاساسية.

وقام الاخوة من مسؤولي التعبئة الشعبية بطبع بيان للتوزيع في لندن وغيرها

التعبئة الشعبية العراقية

اقتصاد العراق بحاجة الى التحرير من الديون البغيضة والتعويضات المفروضة

انطلاقا من ايمان التعبئة الشعبية العراقية بأهمية الاستحقاقات المطروحة امام الحكومة العراقية المؤقتة في هذه المرحلة والتي تشمل اشاعة الأمن والاستقرار في ربوع العراق والنهوض بالاقتصاد العراقي والتهيئة لانتخابات حرة ونزيهة ، كان موضوع الندوة الشهرية هو (الديون البغيضة والتعويضات المفروضة على العراق) جراء السياسات العبثية والعدوانية للنظام الدكتاتوري الساقط. وقد استضافت التعبئة الشعبية بتاريخ 2004/ 2/10 في مركز الابرار بلندن الخبير الاقتصادي الاخ الدكتور شاكر موسى عيسى عضو ناشط في التعبئة الشعبية ورئيس الجمعية العراقية | الكندية للتحدث حول موضوع الديون البغيضة والتعويضات المفروضة على العراق ومعه السيد ديفيد بويل عضو جيبولي عراق والمهندس يسار محمد سلمان حسن رجل اعمال متخصص في موضوع الاستثمار ...

وقد تم استعراض النقاط والمقترحات التالية خلال الندوة :-

اولا - ان مفهوم الديون البغيضة يستند الى مبدأ رافض لتسديد هذه الديون باعتبارها نتاج قرارات انظمة دكتاتورية جائرة وينسحب اثرها على ذات الانظمة وليس على الشعوب أو الأرض المتصلة بها. وهذا المبدأ القانوني يعود الى البروفيسور ساك استاذ القانون الدولي في جامعة باريس سابقا حيث اشار عام 1927 الى امكانية عدم دفع الديون (القروض والتعويضات) من قبل الانظمة التي تخلف الانظمة المستبدة وسماها بالديون البغيضة (Odious Debts) .

ثانيا – وقد طبق هذا القانون اول ما طبق من قبل أمريكا لالغاء قضية الديون الأسبانية ضد كوبا عام 1898 وكذلك في معاهدة فرساي عام 1919 التي استثنت بولندا من دفع ديونها للاستعمارين الألماني والفرنسي وفي عام 1919 وافق البرلمان البريطاني على الغاء ديون كوستاريكا بعد سقوط حكومة المستبد فدريكو تينوكو باعتبار ان تلك الديون كانت قد اقترضت من قبل نظام مستبد، وحديثا وافق مجلس العموم البريطاني في عام 1998 بناء على توصية من لجنة التنمية الدولية التي اشارت الى ان الدين الخارجي لراوندا تم التعاقد عليه من قبل نظام الابادة الجماعية السابق للنظام الحالي وان النظام الحالي يجب ان لا يتحمل مسؤولية اعادة دفع هذه الديون البغيضة. وكذلك أوصت اللجنة حكومة المملكة المتحدة ان تحض جميع الأطراف الأخرى من الدائنين بالاخص فرنسا على شطب الديون التي تسبب بها النظام السابق .

ثالثا – الديون البغيضة والحالة العراقية : ان الحالات التاريخية المشار اليها انفا والمرتبطة بالديون البغيضة تنطبق على العراق . كذلك ولعل ابرز من قال بذلك وزير الخزانة الأمريكي جون سنو الذي صرح في 10 ابريل 2003 بقوله : بالتأكيد يجب ان لا يتحمل الشعب العراقي لهذه الديون المتحققة خلال فترة النظام المستبد الذي ولى . ويشير كثير من خبراء الاقتصاد الى ان الشعب المعني غير مطالب في ظل القوانين الدولية باعادة وتسديد قروض تم اقتراضها لخدمة نظام مستبد كالنظام العراقي البائد والذي صرف جل هذه الديون من اجل تسليح جيوشه وبناء سجونه وتمرير سياساته القمعية ضد شعبه، والتي تم اقتراضها بدون تخويل شرعي من هذا الشعب .

رابعا : – وقد اتفق الحاضرون ان الادارة العراقية الحالية والمستقبلية يجب ان لا تلتزم باعادة دفع تلك الديون البغيضة من هذا المنطلق .وهي لا تحتاج الى

اللجوء الى صندوق النقد الدولي او نادي باريس والمطالبة بتخفيض تلك الديون لان ذلك يضفي شرعية ضمنية لديون نظام صدام الدكتاتوري ويكبل الاقتصاد العراقي بالديون الثقيلة لاجيال عديدة . وقد اقترح المجتمعون أن تطلب الادارة العراقية الاحتكام الى القانون الدولي والمنظمات التابعة للامم المتحدة باعتبارها الجهة القانونية المسؤولة وبالتعاون مع الدول الكبرى وبهذا فقط نتمكن من تحقيق النهوض الاقتصادي لعراق المستقبل .

خامسا : أن قواعد العدالة الطبيعية تقتضي البدء بتحديد مدى شرعية الديون والتمييز بين الديون المستخدمة لمصلحة الشعب والدولة وتلك الديون التي استخدمها صدام لبناء ترسانته العسكرية وبناء أسلحة الدمار الشامل واجهزته القمعية والارهابية. وان على العراق والمجتمع الدولي اتباع اسلوب مبدا البحث عن حقيقة الديون ودعوة الدائنين واصحاب التعويضات تسجيل مطالباتهم من خلال قواعد واجراءات تحكيمية معتبرة لحل الخلافات الدولية بما فيها لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي (يو ان سي اي تي ال) .

كما لا يخفى أن قرار الأمم المتحدة لانشاء لجنة التعويضات كان قرارا سياسيا مفروضا على العراق كنتيجة مباشرة لجرائم صدام واحتلاله للجارة الكويت . واننا نرى أن الشعب العراقي مثله مثل الشعوب النامية الأخرى يجب ان لا يحمل التزامات تلك التعويضات. أن لجنة التعويضات هذه تدفع الأموال لكل من هب ودب باستثناء الشعب العراقي الذي عانى الأمرين من الأسلحة الكيميائية والمقابر الجماعية لمئات الالاف، ناهيك عن الموت البطئ الملايين اخرى من اطفال العراق بسبب الجوع والمرض وانعدام الرعاية الصحية. ومن هذا المنطلق فقد كان من الأولى ان يقدم المجتمع الدولي وخاصة الدول التي دعمت نظام صدام المستبد التعويضات للشعب العراقي.

وهذا المطلب ليس بغريب فالمجتمع الدولي عادة يتنادى لمساعدة الدول والشعوب التي تتعرض لكوارث طبيعية وغيرها والشعب العراقي بالتأكيد قد تعرض لكوارث جراء حكم صدام المستبد وهو أولى بالمساعدة بدل المطالبة بالمزيد من الديون والتعويضات .

سادسا : - ان الارقام المطروحة كديون وتعويضات هي كالاتي

ا. حوالي 180 مليار دولار ديون خارجية | المصدر اوكسفام 2003 .

ب - تعويضات حرب الخليج الثانية 350 مليار دولار دفع منها لحد الآن من نفط العراق المصدر 18 مليار دولار | نفس المصدر .

ج :- تعويضات حرب الخليج الأولى (الحرب العراقية – الايرانية) 100 مليار دولار .

د - هناك لجنة من الامم المتحدة للتعويضات تتألف من 190 شخصا كلفوا للنظر في حوالي 25000 دعوى تعويضات لحد الآن وتحسم رواتبهم ومصاريفهم من نفط العراق.

ه – ثروة صدام وعائلته الموجودة خارج العراق تقدر 50 مليار دولار.

و - وكما يظهر من الارقام اعلاه فان التركة المالية رهيبة على العراق.

لو قدرت العائدات السنوية لصادرات النفط بحوالي 13 مليار دولار وعلى فرض أن نصفها يحجز للغذاء والدواء والنصف الآخر لدفع الديون فان ذلك سيتطلب مابين 75 الى 80 سنة لتسديد الديون والتعويضات واذا اضفنا تقديرات فوائد الخدمات على هذه الديون فان النتائج ستكون كارثية ليس على العراق فحسب بل على دول المنطقة والعالم ولا نتصور اي منطق سليم سوف يرضى بذلك .

سابعا : - ان ماكنة نادي باريس تعمل من أجل حل ديون العراق من خلال صفقات لشطب 65 أو 85 بالمائة من ديون صدام .... ولكننا نحن العراقيون نحذر من هذه الصفقات. لان هذا النادي سوف يعامل ديون صدام على انها ديون الشعب العراقي ويضفي عليها الشرعية في هذه العملية، لذا تدعو التعبئة الشعبية العراقية كافة العراقيين وعلى رأسها المرجعيات الدينية والسياسية ان ترفض مبدا الذهاب الى نادي باريس والذي سوف ينجم عنه رهن موارد العراق لصالح الدائنين حتى ولو بقي 15٪ من ديون صدام لان الفوائد المتراكمة مع اقساط الباقي سوف تستمر لاكثر من ثلاثة اجيال في دفع ديون صدام الأمر الذي يفقدنا السيادة الاقتصادية والوطنية ويمنع شعبنا من التمتع بنسيم الحرية والديمقراطية ويفقدنا القدرة على اتخاذ القرارات المرتبطة بمصالحنا الوطنية.

وقد اقترح المجتمعون مواصلة حملة التوعية الشعبية والوقوف بصلابة من اجل شطب هذه الديون والتعويضات البغيضة والمشاركة في النشاطات من اعتصامات لمنع عملية رهن العراق وهناك اعتصام سيقام خلال فترة من (7 -(9) ديسمبر في جنيف وهو موعد اجتماعات لجنة الامم المتحدة للتعويضات وقد اعرب عدد من المجتمعين استعدادهم للمساهمة في هذا الاعتصام وللمزيد من المعلومات الاتصال بجبيلي عراق :

www.jubileeiraq.org

عن التعبئة الشعبية العراقية .د . علي الحسني - ذ . محمود الربيعي .

2004 / 10/ 7

- بدعوة من عضو البرلمان البريطاني مارك فيلد (***Mark Field***) و المؤيد للقضية العراقية عموما حضرت والسيد جوستن الكسندر جلسة مرافعته في المذكرة المرفوعة من قبله رقم 1066 إلى اللجنة الفرعية من البرلمان عن أهمية الدور البريطاني في الدفع بإلغاء الديون البريطانية التي كان معظمها لتصدير الاسلحة والمعدات الحربية ولم تكن لبناء المستشفيات أو المدارس أو لتمويل مشروعات البنية الأساسية . والتي جاء فيها ما يلي : " إن هذا المجلس يسجل ان نظام صدام حسين قد راكم حوالي 400 مليار دولار من الديون ومطالبات التعويضات : يؤمن بأن هذه " ديون قبيحة " حيث كان نظام الحكم تعسفيا وغير شرعي : ويرحب بالجهود المبذولة لدعوة اليوبيل العراقي لإلغاء هذه الالتزامات المالية حتى لا يتحمل الشعب العراقي المحرر بعد صدام دفع فاتورة الحرب والتعسف الذي عاناه " .

قام الأخ الدكتور علاء صاحب محسن الحسني بترتيب لزيارة الأخ عباس الإيماني / رئيس رابطة التركمان العراقيين في لندن وممثل سماحة آية الله السيد علي السيستاني. حيث قمنا بشرح أبعاد وخطورة الديون القبيحة لنظام صام وضرورة تكاتف الجهود من أجل الضغط على الحكومة للمطالبة المجتمع الدولي لإلغاء هذه الديون. وعندما علم بعزمنا لزيارة العراق للدعوة لهذه القضية اقترح ان اتصل بالاخ عباس البياتي عضو البرلمان العراقي ممثل التركمان للمساعدة في طرح وإيصال رسالتنا للمسؤولين في السلطة. وقام بتحرير رسالة شخصية للأخ البياتي يطلب منه فيها دعم جهودنا عند مناقشة هذه القضية في البرلمان .

ثانياً : اللقاءات التي تمت في زيارة بغداد في كانون الثاني 2004

مقابلات الشيخ همام حمودي / عضو المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق / في مقر المجلس الجادرية / بغداد . كانت اللقاءات الأولى لي في بغداد مع الأخ السيد المهندس قيس داود حسن العضو القيادي في المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في مقر المجلس الأول في الجادرية. والذي كان مثالا للطيبة والوطنية. استمع لي بصدر رحب حيث شرحت له أبعاد المهمة التي نحن بصددها والمساعدة المطلوبة في العمل على تكثيف الجهود لشطب أو إلغاء الديون القبيحة للنظام المقبور. أولا من خلال الدور الذي يمكن أن تلعبه قيادة المجلس الأعلى للثورة الإسلامية. وثانيا أهمية إيصال صوتنا الى سماحة المرجع الأعلى السيد علي السيستاني وبقية المراجع الدينية – حفظهم الله جميعا – في النجف الاشرف.

وكانت البداية مع سماحة **الشيخ الدكتور همام حمودي** العضو المؤسس للمجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق بمكتبه في منطقة الجادرية ببغداد . وقد رحب بنا كثيرا وعرضنا له الجهود المبذولة في الخارج والداخل من قبل الجمعية العراقية – الكندية لشطب الديون في كندا واليوبيل العراقي في لندن . وقدمنا له مجموعة من المطبوعات والمنشورات الصادرة عن قضية الشعب العراقي والديون القبيحة لنظام صدام . وثمن هذه الجهود وأكد دعم المجلس الاعلى لمطلب أهمية شطبها وإلغائها . ومن نتائج هذا اللقاء :

1 . أكد على أهمية إطلاع المراجع الكبار في النجف الاشرف على خطورة ديون نظام صدام البغيضة وإمكانية إصدار فتوى بتحريم إعادة دفع هذه الديون . وطلب منا إعداد مذكرة تفصيلية عن الموضوع لتقدم إليهم عند اللقاء معهم ، وانه سوف يرتب مواعيد زيارة النجف الاشرف .

2 . وفي مكتبه بمجلس النواب – المنطقة الخضراء - باعتباره رئيس اللجنة القانونية للمجلس عقد اجتماع مشترك مع **سماحة السيد أحمد الصافي ممثل سماحة السيد علي السيستاني والنائب في مجلس النواب السيد محمد الحكيم** . حيث عرضنا تفصيلات التجارب التاريخية لتطبيق مفهوم الديون القبيحة في العديد من الدول وركزنا على الولايات المتحدة بالإضافة إلى التحكيم في قضية الديون الكوبية بين امريكا واسبانيا واهمية تذكير الممثلين الامريكان ببغداد بهذا الموقف ليطبق في العراق وتلغى الديون عن كاهله .

3 . **إلقاء محاضرة عن الديون البغيضة لنظام صدام في قاعة المحاضرات بالمجلس الاعلى لمجموعة كبيرة من الشباب الدعاة** من اعضاء المجلس الاعلى. شرحت فيها أبعاد هذه القضية وخطورتها على الاقتصاد العراقي ان لم نوفق في شطبها عن كاهل الشعب العراقي . وقد جرى نقاش مستفيض حول جوانب عدة من هذه المشكلة وعلى أمل أن يتناولوا نشرها في لقاءاتهم القادمة مع جمهور المجلس الأعلى وغيرهم .

- اجتماع مع **الرفيق حميد مجيد الموسى السكرتيرالعام الحزب الشيوعي العراقي وحضور الرفيق د . صالح ياسر** وبقية أعضاء اللجنة المركزية للحزب ، في المقر العام للحزب في شارع أبو نؤاس ببغداد . وقد استعرضنا لهم جميع اللقاءات التي تمت مع بقية الأحزاب والقوى الوطنية والمواقف المؤيدة لأهمية إلغاء وشطب ديون نظام صدام . وكان تأييد وموقف الحزب الشيوعي كاملاً لهذه القضية الوطنية ووعد السكرتير العام بإثارة الموضوع في لقاءاته القادمة مع بقية الاحزاب والمنظمات العراقية الاخرى . هذا وقد طلب منا كتابة مقال تفصيلي عن الديون القبيحة لنظام صدام ، وقد تم ذلك ونشر المقال في صفحة كاملة بجريدة طريق الشعب .

- الاجتماع مع السيد **عباس البياتي عضو مجلس النواب** / ممثل التركمان في العراق . وعلمنا حينها من أنه أيضاً الناطق بإسم حزب الدعوة الذي يرأسه المالكي ، وسلمناه رسالة السيد عباس الإيماني من لندن . و تسلم منا ملفا مختصرا حول قضية الديون البغيضة لنظام صدام ووعد بتسليم نسخ منه الى الاخوة التركمان وقيادة بعض الأحزاب السياسية.

- اجتماع طويل مع **رئيس نقابة المحامين العراقيين** وبعض من أعضاء مجلس النقابة : عرضنا فيه بالتفصيل التجارب القانونية لمشكلة الديون في الكثير من دول العالم ، وكيفية تطبيق مفهوم نظرية الديون القبيحة لصالح الشعوب والدول التي تغلبت على الانظمة الدكتاتورية السابقة . وقامت النقابة بإصدار بيان تفصيلي مؤيد لقضية شطب وإلغاء الديون القبيحة لصدام . وكان ذلك الموقف والبيان من اقوى الدعم الذي لمسناه من الإخوة المحامين في بغداد .

- اجتماع مع **سماحة الشيخ محمد الخالصي في منزله بمدينة الكاظمية وبحضور الاخ فخري حميد جابر**، وطلبنا منه تأييد موقفنا الداعي لشطب ديون نظام صدام وأهمية الضغط على الساسة في السلطة الحاكمة ورفض الضغوط الامريكية وحلول نادي باريس ، ومن أنه لا يجوز تحميلها للشعب العراقي . وقد اتفق معنا في مسعانا الوطني هذا . وفي نفس المساء وعند الانتهاء من صلاة المغرب في مسجد الكاظمية ، القى كلمة قصيرة في المصلين بالتعريف بما يواجهه العراق من تركة الديون البغيضة وعدم شرعية وقانونية إعادة دفعها .

- اجتماع مع **السيد الشريف علي بن الحسين الهاشمي** /رئيس الحركة الملكية الدستورية العراقية في مقر الحركة بالكرادة – بغداد . وبعد أن شرحنا له أبعاد مشكلة الديون البغيضة على الجهود المراد توجيهها لإعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، اتفق معنا على بذل كل الجهود مع بقية الأحزاب السياسية لتوحيد المواقف إزاء عدالة مطالبنا في عدم الاعتراف بديون نظام صدام حيث استخدم النظام معظمها لشراء الأسلحة لحروبه وأدوات القمع ضد الشعب العراقي .

- **إلقاء محاضرة عن " الديون القبيحة لنظام صدام " في جامعة الحكمة /** جانب الرصافة / والمرتبطة برئاسة مجلس الوزراء . قامت بتنظيمها د . آمال شلال رئيسة قسم الدراسات الاقتصادية في بيت الحكمة ، حضرها مجموعة من كبار الأساتذة الاقتصاديين وعدد كبير من طلاب جامعة الحكمة وجامعة بغداد - كلية الاقتصاد والتجارة . وجرى توزيع ورقة مختصرة للحاضرين حجم أعباء ديون النظام على كاهل الشعب العراقي.

- **في النجف الاشرف** : كانت رحلة النجف محفوفة بالمخاطر . نظرا للظروف الأمنية المتردية و الإغلاق التام للطرق الرئيسية ، وعدم حصولنا على واسطة نقل عامة ، فقد تطوع عم زوجتي المرحوم السيد سامي كاظم **بريج** بمرافقتي بسيارته الخاصة ، حيث سرنا على الطريق الزراعي إذ كان الطريق العام مغلقا من قبل السيطرات الحكومية والمليشيات الحزبية. وعند وصولنا واجهتنا صعوبة الوصول الى الصحن في الوقت المحدد للزيارة ، لكثرة السيطرات الخاصة بالعتبة المقدسة إلا بعد الكثير من الاتصالات الهاتفية بين المسؤولين الأمنيين . بعدها تمكنا من مقابلة **سماحة السيد محمد رضا الغريفي** المشرف المسؤول عن إدارة الروضة العلوية. وقد رحب بنا كثيراً ، ثم جرى عرض تفصيلي لضخامة حجم الديون البغيضة والمطلب العاجل لرفض إعادة دفعها وإلغاءها لإشتراك الدائنين مع نظام صدام الدكتاتوري ودعمه في حروبه الخارجية واضطهاده للشعب العراقي . وقد أبدى السيد الغريفي تأييده التام لهذا المطلب وتسهيل ترتيب لقاءات مع كبار مراجع الحوزة العلمية . وبالفعل تم تحديد مواعيد للزيارة وفق التالي:

1. زيارة **سماحة آية الله العظمى السيد علي السيستاني** بتوجيه من السيد الغريفي قادني مرافق خاص الى منزل سماحة السيد في زقاق ضيق كان هناك بيت بسيط ومجلس متواضع . رحب بنا **السيد محمد رضا ابن سماحة السيد السيستاني** ، وقدمت له رسالة تفصيلية موجه لسماحة السيد عرضت فيها ملخصا لقضية الديون القبيحة والمطلب الأساسي لدعم موقفنا بالمطالبة من السلطات الحاكمة الجديدة لاتخاذ الموقف الصلب لرفض أية مطالبات بإعادة دفعها من قبل الدول التي قدمتها دعما لنظام صدام المقبور .ثم استعرضت بشرح مختصر أهمية دعم المرجعية لهذا المطلب ، ووعد السيد محمد رضا بنقل رسالتنا لوالده والمجيء غدا صباحا لمقابلة سماحة السيد السيستاني . وهكذا كان اليوم الموعود ، إذ دخلت في غرفة متواضعة وسماحة السيد آية الله العظمى جالس على بساط بسيط على الأرض ، سلمت عليه فنهض ،فأمسكت به وجلست أمامه. لا استطيع وصف تلك اللحظات التي يواجه فيها الانسان ، سيدا جليلا عالما بل من أبرز علماء المسلمين والمرجع الأعلى الذي تقتدي به غالبية الشيعة الإثني عشر في العالم . و بابتسامة حنونة قال لي " أهلا بك في العراق وقد جئت من هذا البعد كندا تشاركنا همومنا ". وأتذكر من كلامه البليغ قوله " إننا نؤيد تماما من ضرورة إعفاء الشعب العراقي من هذه الديون ، وابتسم فرحآ بمصطلح القبيحة حقآ" .. " ونرى ظلما بحقنا لمن يطالب بها حيث أعطيت لنظام أنفقها في الحروب والقهر وظلم الشعب العراقي " . وسألني " ما هو المطلوب منا ؟ " فقلت له مولاي: إنني أولآ أقدر عاليا موقفكم المساند لقضيتنا جميعا ومن أننا محقين في موقفنا هذا مما يعطينا دفعة قوية لحشد كل الجهود في سبيل إلغاء هذه الديون القبيحة وثانيآ أننا لا نسأل عن فتوى ولكن نسألكم النصح والإرشاد لمسؤولي السلطة الحالية في الطلب من الدول الدائنة إلغاء أو إعفاء هذه

الديون . فرد علي بالقول " نعم إنشاء الله وأريد منكم مقابلة المراجع الشيخ النجفي والسيد الحكيم وتشرح لهم هذه القضية وبعدها سنتشاور جميعا ليكون موقفنا واحدا بإذن الله " . فودعته بالسلام وسألته أن يدعو لنا بالتوفيق في مسعانا هذا في ظل مساندة سماحته الكريمة.

2 . زيارة **سماحة آية الله العظمى الشيخ علي النجفي** عندما دخلت على سماحة الشيخ النجفي كان هناك جمع كبير من الزوار في مجلسه المتواضع، فقام مرحبا بي وأجلسني جنبه وطلب مني التحدث الى هذا المجلس الكريم ثم خاطب الحاضرين بالقول " لنستمع لما يقوله هذا الزائر عن ديون صدام". حيث قدمت عرضا مبسطا لحجم ومشكلة الديون القبيحة لنظام صدام المقبور والتي تواجه العراق حاليا والجوانب القانونية التي تساند مطلب الغاءها على ضوء التجارب التاريخية التي مرت بها شعوب مثلنا ووقوف القانون الدولي في محاكمات عديدة الى جانب الغاء مثل هذه الديون ورفض إعادة دفعها من قبل الأنظمة الجديدة. بعدها قال سماحته " بالتأكيد إنني أؤيدكم، فقد كفى ظلما للشعب العراقي لأن الأموال التي اقترضها ذهبت للحروب وبناء القصور والسجون والمعتقلات، وسنوصل صوتنا للمسؤولين لدعم المطلب العادل لإلغاء هذه الديون " زيارة **سماحة السيد محمد سعيد الحكيم**: التقيت بسماحة السيد الحكيم في منزله بالنجف وحضر لقاءنا أحد أبنائه الطيبين. وقد تميز هذا اللقاء بتفصيل موسع لمشكلة الديون عموما ولماذا يطلق عليها الديون Odious Debts القبيحة ، البغيضة ،الكريه أو المقرفة . تطرقت في شرحي الى التجارب التاريخية في كوبا وبولندا وروسيا وكيف تم رفض إعادة دفع أمثال هذه الديون. وان معظم الباحثين وحتى بعض الساسة وخبراء المال والاقتصاد العالميين يعتبرون ديون صدام قبيحة وبغيضة. في بداية

سنوات الاحتلال الأمريكي طلب وزير المالية الأمريكي من ألمانيا وفرنسا وروسيا اعتبار هذه الديون قبيحة وبالتالي الغاءها وإعفاء العراق منها.سأل سماحته ماذا يمكن للعراق والمسؤولين الحاليين عمله لتحقيق هذا المطلب؟ أجبت سماحته أن على المسؤولين في المالية والبنك المركزي الطلب لعرض قضيتنا على محكمة دولية خاصة ومن جانبنا (اليوبيل العراقي والجمعية العراقية – الكندية لشطب الديون الخارجية العراقية) فقد استطعنا أن نجد ثلاثة من كبار القانونيين الدوليين من كندا وبريطانيا وفرنسا للدفاع والمرافعة في أية محاكم دولية في قضية ديون العراق وبدون اية أتعاب يتحملها العراق. وإن لم يتم تحقيق ذلك فعلى العراق أن لا يوافق على إعادة دفع أي دين أخذه صدام حتى يقدم الدائنين برهانا على شرعية الديون ويطلب من كل دولة دائنة أن ثبت بأنها لا تعرف مقدما من ان هذه الديون قد قدمت لنظام ديكتاتوري يقهر شعبه وأنفقت على الأسلحة والمعدات العسكرية وليس فيها ما أنفق لبناء المستشفيات والمدارس. ويجب أن لا نقبل ولم نكن نقبل بالذهاب الى نادي باريس، لأنه نادي لكبار الدائنين ويربط ما يقدمه بشروط تعجيزية تحت مظلة صندوق النقد الدولي. ولقد أيد سماحته مطالبنا ووعد بالاتصال بوزير المالية آنذاك عادل عبد المهدي والتشاور مع سماحة السيد السيستاني وبقية المراجع الكبار. ولقد استغرقت مقابلتي مع سماحته ما يزيد على الساعتين من ذلك المساء.

2 . سماحة **الشيخ محمد إسحاق الفياض** : لم نوفق بزيارة سماحته ، إذ كان في سفرة خارج العراق .

في محافظة البصرة

كان لي لقاء في منزل المهندس **السيد عبد الوهاب عبد الحكيم الصافي** النائب في البرلمان العراقي ، الذي كان مساندا لجهودنا في هذه القضية منذ لقائنا معه في بغداد. وكان قد رتب لنا لقاء في جامع المعقل مع أخيه **سماحة السيد علي عبدالحكيم الصافي** ممثل سماحة السيد السيستاني في البصرة وإمام الجامع . رحب بنا سماحة السيد وأخبرني بالحديث عن الموضوع بعد صلاة المغرب. حيث كان على موعد مع جمع غفير من المصلين والحاضرين وقام بتقديمي للجمهور بكلمة مختصرة عن " ضخامة الديون التي تركها نظام صدام على الشعب العراقي ". بدأت بالقول " إنني قادم من النجف الاشرف والتقيت سماحة المراجع الكبار آية الله العظمى السيد السيستاني والنجفي والحكيم الذين أيدوا مطالب الشعب العراقي بضرورة إلغاء الديون القبيحة . شرحت أولا مبادئ هذه النظرية في كون هذه الديون عقدها نظام دكتاتوري لا يحظى بالموافقة الشعبية وأنها انفقت على السلاح والحرب ولغير مصالح الشعب، وأن الدول الدائنة على علم بجهة إنفاقها. وتم إبراز حجم وثقل هذه الديون وعدم شرعيتها وفقا لتجارب دول مثل كوبا وبولندا وروسيا ، التي رفضت إعادة دفع مثل هذه الديون .

وفي خاتمة أعمال الجمعية العراقية – الكندية نشير الى الفصل العاشر ، حيث تناول الفصل " مهمة جيمس بيكر غير النبيلة " ضمن وثيقة حصلنا عليها مؤخرا تثبت الدور المزدوج لهذا الوزير مبعوث الرئيس ومصالحه الشخصية مع الشركات والحكومة الكويتية للإضرار بمصالح الشعب العراقي ، من خلال حصوله على عمولات واستثمارات بعد أن يضمن للكويت حصولها على ماسمي من إعانات او هبات قدمت لنظام صدام

الفصل الخامس

اليوبيل العراقي – لندن – المملكة المتحدة

Jubilee Iraq

اليوبيل العراقي اوما سمي ب " الاحتفاء العراقي" جمعية بمثابة شبكة تضم محامين واقتصاديين عراقيين ودوليين بالإضافة الى منظمات غير حكومية قام بإنشائها المهندس العراقي يسار محمد سلمان حسن والخبير الاقتصادي البريطاني جوستن الكسندر (Justin Alexander) .

إذ تشكلت في تاريخ 28 آذار/ مارس 2003 في لندن، بهدف التعبئة العامة وتنظيم الحملات والفعاليات الأخرى ذات الصلة والعمل لحل مسألة الديون والتعويضات بأفضل السبل الممكنة للعراق. وهي مستقلة عن جميع الأحزاب السياسية وعن جميع الحكومات، إلا أنها مستعدة للعمل والتعاون مع أي طرف يشاركها هدف تحرير العراق من ديون صدام البغيضة وتعويضات الحرب الجائرة دون شروط. وكلف كل من جوستن الكسندر ويسار محمد سلمان حسن للإدارة التنفيذية لليوبيل العراقي في لندن.

وفي بداية عمل اليوبيل جمع في أبريل 2003 ، توقيع ما يقارب من 4000 من المؤيدين لعمل ولأهداف اليوبيل ، أغلبهم من العراقيين (حوالي ثلثي العدد) والباقي من الدول الدائنة. وقد جاء مع مزاولة نشاطه بذل جهود

مكثفة من أجل جمع البيانات والدراسات والأبحاث من المصادر العراقية والعالمية والمنظمات الدولية وكل ما هو متاح عن حقيقة الديون القبيحة التي قدمت لنظام صدام حسين بقصد تحفيز العمل المتواصل على تزويد هذه المعلومات ومصادر البيانات للمنظمات غير الحكومية الأخرى في مختلف دول العالم والتي اتخذت موقفا واضحا من ديون العراق القبيحة. وتقرر أولاً توطيد العمل والشراكة مع منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الدفاع عن قضايا شعوب البلدان النامية الفقيرة أو تلك التي تعمل للتخلص من الديون القبيحة. وقد كانت البداية مع يوبيل الأبحاث (Jubilee Research)) والذي يعد أحد أهم مراكز الأبحاث في بريطانيا (UK think tank the New Economics Foundation) و من أوائل المنظمات غير الحكومية التي تبنت موقف الداعم للعراق ، حيث علق في 17 ابريل 2003 وضمن تقريره في أن " ما يحتاجه العراق هو إلغاء كبير في ديونه، وبالأخص إلغاء تلك الديون القبيحة ذات الصلة بالإنفاق العسكري لصدام خلال العقود الثلاث الماضية " . (1)

بعدها توثقت علاقات اليوبيل مع المنظمة الدولية للتنمية الأخلاقية ومنظمة أوكسفام حيث عالج تقرير المنظمة الأخلاقية ما يسميه " المخاطرة الأخلاقية " في مسألة اعتبار ديون العراق قبيحة، وإن رفض نظرية الديون القبيحة سوف ينجم عنه." أن الشعب العراقي يجب ان يعيد دفع الأموال التي اقترضها صدام للأسلحة. وأن " الخطر الأخلاقي " هو في إقراض ديكتاتور من

قبل الحكومات المقرضة وهي على علم بأن هذه الأموال ستتوجه الى البنوك السويسرية في حسابات خاصة أو تستخدم لشراء الأسلحة " هذا وكان تقرير اوكسفام أكثر شمولية مما نشر. " ووضع حالة معالجة ديون العراق كقبيحة وغير شرعية ومن أن العراقي العادي يجب أن لا يدفع ديون راكمها نظام طاغية اقترضها من دائنين غير مسؤولين" . هذا وقد بدأ اتصال اليوبيل العراقي مع اليوبيل الأمريكي**Jubilee America)**) والذي نشط في مجال عمله إذ شجع أعضاءه لمطالبة ممثليهم في الكونجرس لدعم مسودة قانون Iraqi Freedom (Freedom From Debt Bill) حيث أكد على أن " الجزء الأعظم من ديون العراق القائمة أخذت من قبل قيادة حزب البعث لم تستخدم لمصلحة الشعب العراقي بل لبناء قصور فارهة، مراكز للشرطة السرية ، السجون وبرامج الأسلحة المحظورة " ..... وان مبدأ " الديون القبيحة يعد المرجع القانوني لمعالجتها ... حيث نجمت عن قروض لحكومة غير شرعية، دكتاتورية استخدمتها لقهر الشعب العراقي أو لأغراض شخصية لرموز النظام " .

هذا وتواصلت التقارير من غير الناطقين بالإنكليزية مثل منظمة - إلغاء ديون العالم الثالث (كادتم) الفرنسية - (3) و بالإستناد الى سوابق من كوبا وكوستاريكا خلصت الى أنه "" في القانون الدولي، أن نظرية الديون القبيحة يمكن تطبيقها في العراق "".

هذا وقد لعبت منظمة (كادتم) دورا رئيسيا في تنظيم محكمة شعبية (Citizen Tribunal) في 31 مايس 2003 بجنيف عن الديون العراقية حضرها 400 شخص وذلك في مواجهة الاجتماع الموازي المنظم من قبل المنظمات غير الحكومية العاملة في مسائل العدالة الاقتصادية بمناسبة عقد اجتماع القمة جي 8 في مدينة إيفيان. وخصصت ساعتان من عمل المحكمة للعراق وكان هناك اتفاق عام على أن الجزء الأعظم من ديون صدام ديون قبيحة.

هذا وقد حضر السيد جوستن ألكسندر جلسات المحكمة ممثلا لليوبيل العراقي.

كذلك باشر اليوبيل العراقي بإرسال ممثليه الى العراق ليس لمقابلة المسؤولين والمعينين من قبل سلطة الاحتلال بل لاطلاع الشعب العراقي والقيام باستشارات مكثفة مع السياسيين والمرجعيات الدينية والقوى الوطنية ومنظمات المجتمع المدنية على موضوع الديون البغيضة لنظام صدام وأهمية تعبئة الجهود للعمل على عدم دفعها بالغائها بالكامل لعدم شرعيتها. لقد كان العمل يتركز على النشر والاعلام وإلقاء المحاضرات في داخل العراق وخارجه. لقد لعب موقع اليوبيل العراقي على الانترنت دورا في نشر الأدبيات والمراجع التي تبرز أهمية العمل على إعفاء العراق من ديون النظام البائد نظرا لأنها تقع تحت طائلة نظرية الديون البغيضة .

في لقاءات مع بعض العراقيين وجدنا تلك المواقف المساندة لدعوتنا وتفهما عميقا لحقيقة وطبيعة الديون التي قدمتها العديد من الدول الغربية

والشرقية وشركاتها وبنوكها التجارية إلى جانب بعض المؤسسات الدولية. وفي أدناه آراء مقتطفات موجزة مما سمعناه في الزيارة الأولى للعراق: لم يكن للشعب العراقي أي رأي أو قول، حتى بالنسبة للديون المدنية. وأن جميع الدائنين يعرفون طبيعة صدام ديكتاتور طاغية ... الكل يعرفون ذلك.. كلهم بدون استثناء " وليد الهيلي – من حزب الدعوة . أن تعاون الدائنين مكن صدام من القيام بالأعمال الوحشية مثل مجزرة حلبجة والقبور الجماعية " برواز محمد – الحزب الديمقراطي الكردستاني. عندما كان صدام يعدم الناس، كان يطلب من عوائلهم ثمن الطلقة... هذا هو بالضبط ما تطلبه الدول الدائنة التي مولت صدام تأتي الآن لتطلبه من الشعب العراقي " محمد كامل – منظمة الآفاق العراقي. في عملية نادي باريس، العدو هو الحاكم، وليس ذلك بالعدل، إن الحل الأمثل هو في هيئة تحكيمية " الشيخ مؤيد – جامع أبو حنيفة من أبرز الشيوخ السنة في العراق. ولقد كان واضحا من تواصل الدعوة الى تطبيق مفهوم الديون القبيحة لدى كافة العراقيين، فقد كتب زياد العلي 4)) المحامي في التحكيم التجاري و المحرر الاقتصادي " ان العراقيين عموما يزدرون فكرة أن قروض صدام يجب إعادة دفعها، إذ أن معظم الدين تم التعاقد عليه لشراء المعدات العسكرية واستخدم لغزو الدول المجاورة، وهذه لا تعد هذا إنفاقا ضروريا أو ذو أولوية صوت لها الشعب العراقي. اذ ان العراقيين والنشطاء العالميين يعتبرون هذه الديون قبيحة . هذا وعند اجتماع مؤتمر الاتحاد العام لعمال النفط(5) بين حول الخصخصة في

البصرة بين 25-26 مايس/ مايو 2005 ، تمت دعوة ممثل اليوبيل العراقي جوستن الكسندر للتحدث حول الديون التي خلفها نظام صدام ، وفي البيان الختامي تمت الدعوة لجميع الدول بإلغاء الديون القبيحة التي تعاقد عليها النظام السابق.

وفي خطاب عزيز حسن وكيل وزارة المالية في اجتماع الدائنين من القطاع الخاص ضمن برنامج العراق لإعادة هيكلة ديون القطاع الخاص، تم عقده في دبي في مايس / مايو 2005 تواصل حسن في الدعوة إلى " إن معظم ديون صدام قد مولت لأغراض لم ينجم عنها إلا الخسائر والتخريب ".

هذا وقد دعى رئيس الوزراء إبراهيم الجعفري بخطابه في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في 17 أيلول / سبتمبر 2005 " الدول الدائنة لمساعدة العراق بإلغاء ديونها، حيث أن هذه الديون تراكمت في ظل سياسات هوجاء فاسدة للنظام السابق" . كذلك بعدها أكد الرئيس جلال الطالباني على انه وفقا للقانون الدولي " فإن مجيء حكومة منتخبة بعد حكومة غير شرعية لم تنتخب ديمقراطيا وراكمت القروض على شعبها، لديها الحق لرفض دفع هذه الديون واعتبارها باطلة لا قيمة لها" .

وفي نفس الشهر /سبتمبر 2005 كتب وزير المالية علي علاوي مقالا (6) في يورو موني (" دعى الى ان كل هذا الدين، من حيث المنشأ أو مصدره يجب ان يبوب كقبيح بغيض ولابد من ان يتم إلغاؤه فورا، اقرض طاغية ويجب أن تتوقع دفعه من قبل الطاغية، وان المواطنين يجب أن لا يجبروا على تحمل

الأجيال القادمة أعباء هذه الديون". وهذا بحد ذاته يبرهن بعد سنة من اتفاق نادي باريس، من أن مفهوم الديون القبيحة لازال حيا وفاعلا في أذهان العراقيين كافة.

كذلك كانت المنظمة الفرنسية غير الحكومية(7) من الناشطين في يوم اجتماع نادي باريس في تشرين الثاني/ نوفمبر 2004 حول العراق، حيث نظمت مظاهرة بالتعاون مع اليوبيل العراقي، خارج مبنى وزارة المالية الفرنسية حيث يعقد الاجتماع واطلعت أعضاء اللجنة الوطنية في لجنة الشؤون الخارجية بالبرلمان الفرنسي على مظلومية الشعب العراقي وضرورة إلغاء ديون نظام صدام .

(8)- في تموز/ يوليو 2003 عقد المجلس العالمي للكنائس (World Council of Churches) مؤتمر في جنيف تحت عنوان " الديون غير الشرعية والتحكيم " – Illegitimate Debt and Arbitration) وطالب في ختام بيانه إلى إلغاء الديون القبيحة على العراق.

بالإضافة الى ذلك كانت هناك الحملات التي قامت بها منظمات غير حكومية في كل من السويد، النرويج، النمسا، هولندا وأستراليا وغيرها من البلدان. حيث كانت تطالب بتبني مفهوم الديون البغيضة وضرورة إلغاء ديون صدام البغيضة.

وتجدر الإشارة الى الكثير من الفعاليات الهامة التي كان وراءها اليوبيل العراقي والتي طالبت بدعم الشعب العراقي وإلغاء الديون التي خلفها النظام السابق ومن أبرزها:

- المظاهرة التي نظمتها منظمة " أصوات في البرية Voices in the Wilderness" وطالبت بصيام 16 يوم للدعوة الى " العدالة الاقتصادية وإلغاء ديون العراق "وقد جرت خارج مقرات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في واشنطن العاصمة تزامنا مع اجتماعات الخريف في 13 أيلول سبتمبر 2005 .(9)

- وفي بريطانيا مجموعة تسمى (***SPEAK)*** وهي مجموعة طلابية مسيحية ، كانت الأولى في تنظيم مبادرة لكتابة رسالة الى 5000 من أعضائها في أوائل نيسان/أبريل 2003، تتضمن موجزا تفصيليا لمطالبات ديون بريطانيا على العراق من قبل " دائرة ضمان ائتمان الصادرات (Export Credit Guarantee Department) والواجب الغاءها، كذلك قدمت بواسطة الآلاف من أعضاءها بطاقات بريدية موجه الى توني بلير رئيس الوزراء تطالب الغاء الديون العراقية على اعتبار أنها قبيحة.

- وطالبت شبكة الديون الأوروبية والتنمية (European Debt & Development Network) - Eurodad - من أعضاءها من منظمات

المجتمع المدني (NGO) للضغط على ممثليهم في برلمانات بلدانهم والطلب منهم " لضمان أن لا يطلب من الشعب العراقي إعادة دفعها لأن النقود المقرضة من بلدانهم للعراق قد استخدمت من قبل حكومة صدام بانتهاك حقوق الإنسان للشعب العراقي.(10)

إن مشروع بريتون وودز (BWP) الذي يعمل على رؤية نظام عالمي قائم على مبادئ العدالة والمساواة وحقوق الإنسان، ويعد أحد أهم مراقبي أنشطة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كان قد استنتج أن هناك إجماع عالمي في موقف منظمات المجتمع المدني غير الحكومية يدعو إلى الإلغاء التام لديون العراق القبيحة (11)

في السادس من أكتوبر 2004 وفي اجتماع عقد في لندن بين الجمعية العراقية -الكندية لشطب الديون الخارجية العراقية واليوبيل العراقي حضرته مع السيد جوستن الكسندر ويسار محمد سلمان حسن وآخرين تمت مناقشة خطة العمل للمرحلة في بريطانيا والعراق وعالميا باتجاه الضغط على الحكومة العراقية الجديدة وحكومات الدول الرئيسة الدائنة والمؤسسات المالية العالمية من أجل اللجوء الى هيئة تحكيمية دولية تأخذ باعتبارها نظرية الديون القبيحة كجزء من القانون الدولي على ضوء تطبيقاتها في حالات دول عديدة مماثلة للعراق حيث رفضت وألغيت هذه الديون القبيحة. وفي هذا الاجتماع اتخذ قرار بالإجماع على سفري الى العراق في أقرب فرصة ممكنة من أجل مقابلة كافة المسؤولين في السلطة وهيئات المجتمع المدني

ٍوالمراجع الدينية لشرح خطورة الوضع المالي إن لم يتم إلغاء هذه الديون القبيحة عن كاهل الشعب العراقي. وعلى ضوء ذلك تم إعداد رسالة تقديم بتعييني لهذه المهمة في العراق.

في ادناه خلاصة للأعمال التي قام بها اليوبيل العراقي في الفترة - نيسان/أبريل 2003 حتى أيلول/ سبتمبر ***2003***

1 -12 أبريل عقدت عدة اجتماعات وجولات من المناقشات مع منظمات المجتمع المدني ببريطانيا وبعض الدول الأوروبية لتشجيعهم للمساهمة في الحملة التي نقودها لإلغاء الديون العراقية والعمل الجماهيري الحاشد في الأول في أبريل **2003** عندما قام أعضاء منظمة SPEAK وهي مجموعة طلابية بريطانية مسيحية بكتابة رسالة حول الديون البغيضة إلى رئيس الوزراء توني بلير .

14 - ابريل حضور الدكتور شاكر عيسى والسيد جوستين الكسندر الجلسة التي قدمت فيها مذكرة بداية اليوم **Early Day Motion** برقم 1066 وضعها عضو البرلمان البريطاني السيد مارك فيلد Mark Field : " أن هذا المجلس يبين أن نظام صدام حسين قد راكم على العراق حوالي 400 م د أ من ديون وتعويضات: ونعتقد أن هذه الديون بغيضة حيث

ان هذا النظام دكتاتوري وغير شرعي: نرحب بدعوة اليوبيل العراقي لإلغاء هذه الالتزامات المالية وذلك لكي لا يتحمل الشعب العراقي المحرر فاتورة الحروب والاضطهاد اللتان عانى منها بعد صدام.

31 مايو حضور الاجتماع السنوي للشبكة العالمية لإلغاء الديون غير الشرعية وجلسة الهيئة التحكيمية للديون في جنيف، تزامنا مع اجتماع القمة جي 8 .

2 يوليو اجتماع مع جيني تونغ **Tonge Jenny** (المتحدثة عن الحزب الديمقراطي الحر للتنمية الدولية) بحضور يسار محمد سلمان حسن و جوستن الكسندر ود . شاكر عيسى في المبنى الملحق بالبرلمان البريطاني والطلب منها بعرض قضية الديون البغيضة على البرلمان وتأكيد الطلب لشطبها عن كاهل الشعب العراقي.

11 يوليو تقديم موجز عن الديون العراقية الخارجية للفنان الكوميدي مارك توماس MarkThomas والذي صور فيلما وثائقيا بعنوان " جامع الديون @ MarkThomas @ ويلقي الضوء على ديون العراق البغيضة وتم نشره على يوتيوب .

17سبتمبر - الزيارة الأولى للعراق مقابلات واجتماعات مع العراقيين.

19اكتوبر- عن الزيارة في أعلاه وآراء مختلف فئات العراقيين حول الديون البغيضة

3 ديسمبر اجتماع الشبكة الأوروبية حول الديون والتنمية في براغ وطلب مناقشة شطب الديون البغيضة بعد تحرير العراق من نظام صدام

(The European Network for Debt &Development)

14-18 يناير- إلقاء كلمة في اجتماع للمنتدى الاجتماعي العالمي **World Social Forum** في اجتماعه في مومباي وطرح موضوع الديون العراقية ومقابلة السيد جوزيف ستيجليتز **Stiglitz Joseph** كبير الاقتصاديين في البنك الدولي .

9-11مارس - مظاهرة حاشدة نظمها اليوبيل العراقي لرفض التعويضات خارج الاجتماع في جنيف للجنة الأمم المتحدة للتعويضات .

TOTAL
MATRA
EXXON
A Qui a
THOMPSON
THALES
Profité la
Dassanlt
Dette des
Dictateurs?
Mobil
EADS
DROP
the
DEBT!
Let's
Enhance
.io

Iraqis don't owe
a dime
for Saddam's crime
Let's
Enhance
.io

16 - 17 مارس - مؤتمر برلين " العراق والإعفاء من الديون – حالة لتطبيق نظرية الديون البغيضة " نظمه مركز ارلاساجار - ألمانيا. وشاركت فيه الاستاذه باتريشيا آدمز وكذلك اليوبيل العراقي والجمعية العراقية الكندية لشطب الديون : في إلقاء بحث عن الموضوع قدمه جوستن الكسندر ود. شاكر عيسى . وحضره د. كامل مهدي ويسار محمد سلمان حسن ود. كاظم حبيب و المرحوم بارق شبر والكثير من العراقيين والالمان.

4 أبريل ندوة بعنوان "الديون البغيضة والتعويضات المفروضة على العراق"بحث قدمه جوستن الكسندرفي مركز الابرار الإسلامي البحريني في لندن .

29 يونيو - نظم اليوبيل العراقي مظاهرة حاشدة في جنيف أمام مقر الاجتماع ال52 1 يوليو للجنة الأمم المتحدة للتعويضات

2 – 11أغسطس - الزيارة الثانية إلى العراق – بغداد – النجف - أربيل - البصرة للجمعية العراقية الكندية واليوبيل العراقي لمقابلة المسؤولين العراقيين.

1- أكتوبر - في اجتماعات الخريف لصندوق النقد الدولي/ البنك الدولي حضر اليوبيل العراقي ومقابلة مع جوردن براون

رئيس الوزراء البريطاني والمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي رودريجو راتو حول أهمية شطب ديون العراق ودعم جهود إعادة الإعمار

Gordon Brown British PM and Rodrigo Rato IMF Director

2أكتوبر - الندوة الشهرية للتعبئة الشعبية العراقية في لندن بعنوان " الديون البغيضة و التعويضات المفروضة على العراق"- مركز الأبرار قدم فيها د. شاكر عيسى بحثا حول الموضوع مع السيد ديفيد بويل. وحضر المنظمين د. علي الحسيني والأستاذ محمود الربيعي والسيد يسار محمد سلمان حسن وجمع من العراقيين.

14نوفمبر - اجتماعات النجف الاشرف وتقديم ورقة عن ضرورة دعم المرجعية الدينية العليا لشطب الديون البغيضة ومقابلات مثمرة قام بها د. شاكر عيسى ممثلا الجمعية العراقية الكندية واليوبيل العراقي مع كل من سماحة آية الله العظمى السيد علي السيستاني والسيد محمد بحر العلوم والشيخ النجفي كل في منزله.

15نوفمبر - حضور اجتماعات مؤتمر" العدالة الاقتصادية" في كل من النرويج والسويد شارك فيها ممثلين عن اليوبيل العراقي لطرح قضية الديون البغيضة العراقية.

نـوفمبر- اجتمـاع نـادي بـاريس حـول العـراق، نظـم اليوبيـل العراقـي وقفـة احتجاجيـة امـام وزارة الماليـة الفرنسـية حيـث يعقـد الاجتمـاع، شـارك فيهـا منظمـات المجتمـع الفرنسـي والشـبكة الدوليـة لشـطب الـديون غـير الشـرعية. وقـد قـام الأخ زيـاد العلـي بمقابلـة رئـيس نـادي باريس للتأكيد على اعتبار ديون العراق بغيضة.

24نـوفمبر - مقابلـة إبـراهيم الجعفـري رئـيس وزراء العـراق آنـذاك أثنـاء زيارتـه لنـدن : شـرح لـه كـل مـن يسـار محمـد سـلمان حسـن و جوسـتن الكسـندر مفهـوم الـديون البغيضـة وبعـدها سـألنا " اجلبـوا لـي أي قـرار مـن محكمـة دوليـة أو تجـارب سـابقة الغيـت فيـه الـديون حتـى نـدرس الموضـوع . وهنـا تـدخل الاخ يسـار بـالقول " سـيادة الـرئيس : إنـك بحكـم موقعـك ، تـدافع عـن حقـوق الشـعب العراقـي دفـاع مسـتميت حتـى تحصـل علـى مـا نريـد ، ومهمـا يطلبـه الطـرف الثـاني، فأنـت لازم تطالـب العكـس حتـى توصـلنا لإلغـاء كامـل ديـون العـراق ".وتم تزويـده بمجموعـة مـن الملفـات والوثـائق عـن التجـارب التاريخيـة في تطبيـق مبادئ الديون القبيحة . (نقلاً عن تسجيل صوتي موثق) .

30نـوفمبر - اجتمـاع المجلـس الـوطني العراقـي في 22 نـوفمبر الجلسـة 23 والموافقـة بالإجمـاع علـى قـرار اعتبـار ديـون صـدام بغيضـة ورفـض إعادة دفعها وعدم تحميل الشعب العراقي المسؤولية عنها.

قـدم مسـودة القـرار وصـياغته السـيد سـعد صـالح جـبر رئـيس اللجنـة الاقتصـادية في المجلـس الـوطني مـع د. شـاكر عيسـى المعـين كمستشار للجنة.

Umma Party

حزب الأمة

العـــدد :
التاريخ :

تحية طيبة

نود ان نعلمكم ان الدكتور شاكر موسى عيسى هو خبير اللجنة الاقتصادية والمالية في المجلس الوطني العراقي ولقد اسدى لنا بخدمات جليلة في موضوع شطب ديون صدام المتراكمة على العراق والعراقيين وبهذا نود ان نقدم له شكرنا وتمنياتنا الطيبة

رئيس اللجنة الاقتصادية
في المجلس الوطني
العراقي
الاستاذ
سعد صالح جبر
٢٠٠٤/١٠/١٩

بسم الله الرحمن الرحيم

جدول اعمال المجلس الوطني العراقي المؤقت

الأثنين : ٢٠٠٤/١١/٢٢

الجلسة الثالثة والعشرون

الساعة	التفاصيل
١٠:٠٠	الوقوف دقيقة حداد وقراءة سورة الفاتحة على روح الشهيد وضاح حسن عبد الأمير عضو المجلس الوطني
١٠:٠٠ – ١١:٣٠	مواضيع ساخنة
١١:٣٠ – ١٢:٣٠	تقرير اقتصادي مقدم من السيد سعد صالح جبر
١٢:٣٠ – ١:٣٠	استراحة
١:٣٠ -٢:٣٠	ردود السيد وزير الداخلية على استجواب المجلس
٢:٣٠ -٣:٠٠	استراحة
٣:٠٠-٤:٣٠	مناقشة ورقة لجنة شؤون الانتخابات

□

بسم الله الرحمن الرحيم...

توصية اللجنة الاقتصادية والمالية إلى المجلس الوطني العراقي المؤقت والى الحكومة العراقية المؤقتة، والى الشعب العراقي بشأن الديو ن الخارجية البغيضة والتعويضات الموروثة عن نظام صدام الاستبدادي .

١. لقد تمت صياغة هذه التوصية بالاستناد إلى آخر التطورات المتعلقة بالديون الخارجية لنظام صدام، وذلك بعد مراجعة اللجنة الاقتصادية والمالية للعديد من الوثائق. إن المجلس الوطني العراقي المؤقت يتحمل مسؤولية تجاه الشعب العراقي لحماية مصالحه الحالية والمستقبلية. فقد راكم النظام السابق عبئًا ثقيلًا من الديون الخارجية لصالح الدول التي قامت بتمويل حروبه، أولًا ضد شعبه، ثم ضد دول الجوار. لقد ساعدت هذه القروض الأجنبية صدام في بناء جهاز عسكري ضخم وصناعة أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة الكيميائية التي استخدمها ضد الشعب العراقي في حلبجة. كما ساهمت القروض في دعم نظامه القمعي، وبناء قصوره وسجونه.

٢. توجه اللجنة الاقتصادية والمالية هذه التوصية الى المجلس الوطني العراقي المؤقت والى الحكومة العراقية المؤقتة والى جميع أبناء الشعب العراقي. نطلب من المجلس الوطني تبني هذه التوصية والالتزام بتنفيذها؛ لضمان المصالح الاستراتيجية للعراق ومستقبله السياسي والاقتصادي. هذه المصالح مهددة من قبل كارتيل "نادي

باريس" للدائنين، الذي يرفض الاعتراف بعدم شرعية أي من هذه الديون، ويسعى لإجبار العراق على التوقيع، قبل نهاية العام، على اتفاق لسداد جزء كبير من هذه الديون البغيضة. هناك أساس قوي في مبادئ القانون الدولي والتطبيقات القانونيه السابقة لتعريف هذه الديون بأنها "بغيضة"، وبالتالي فهي غير ملزمة قانونيا.

٣. تقديرات الديون والتعويضات:

يُقدر حجم الديون بنحو 130 مليار دولار أمريكي، منها: 45 مليار دولار مستحقة لحكومات الدول الأعضاء في "نادي باريس"، حوالي 15 مليار دولار تطالب بها البنوك والشركات الأجنبية، 70 مليار دولار تطالب بها حكومات أخرى. بالإضافة إلى ذلك، هناك: 31 مليار دولار من التعويضات غير المدفوعة التي منحتها لجنة الأمم المتحدة للتعويضات (UNCC) للكويت وأطراف أخرى، 71 مليار دولار أخرى من المطالبات غير المقررة بعد ، معظمها مطالبة كويتية تتعلق بالأضرار البيئية، مطالبات من إيران بقيمة 97 مليار دولار، رغم عدم وجود أي أساس قانوني معترف به لهذه المطالبات. لقد دفع العراق بالفعل 19 مليار دولار كتعويضات من خلال لجنة الأمم المتحدة للتعويضات (UNCC)، بما في ذلك 2 مليار دولار منذ سقوط نظام صدام. ووفقًا للنظام الحالي، سيستمر العراق في دفع 5٪ من جميع عائدات النفط كتعويضات لعقود قادمة.

لقد سمعتم أمس عن العرض الذي قدمه "نادي باريس"، والذي يقضي بإلغاء جزء من الديون البغيضة على مراحل: 30٪ الآن، 30٪ أخرى مشروطة بقبول العراق لبرنامج اقتصادي من صندوق النقد الدولي ثم 20٪ نهائية إذا اجتاز العراق اختبار صندوق النقد الدولي. يتم الترويج لهذا العرض عالميًا باعتباره "صفقة العمر"، لكنه ليس كذلك. هذه الديون بغيضة، وما يحدث هو جريمة جديدة يرتكبها الدائنون الذين موّلوا قمع صدام. سيظل العراق مكبلًا بأكثر من 25 مليار دولار من الديون، بالإضافة إلى القروض الجديدة التي يروج لها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فضلًا عن 31 مليار دولار من تعويضات الحرب الممنوحة حتى الآن. هذه الديون بغيضة وليست ديون الشعب العراقي. يجب إلغاؤها فوراً وبالكامل ودون شروط.

٤. الإجراءات المطلوب تنفيذها فيما يتعلق بالديون الخارجية:

١• توصي اللجنة الاقتصادية والمالية بأن يعلن المجلس الوطني العراقي استعداده لرفض الديون البغيضة، وفقًا للقانون الدولي والقوانين الأخلاقية، وبدعم من العديد من الاقتصاديين والخبراء القانونيين حول العالم، بمن فيهم خبراء من دول الدائنين، الذين يدعمون هذه القضية العادلة.

٢• توصي اللجنة الاقتصادية والمالية بعدم الاعتراف بنادي باريس كهيئة شرعية لاتخاذ قرارات بشأن الديون، لأنه يمثل فقط

مصالح الدائنين. ومع ذلك، إذا التزم نادي باريس والدائنون الآخرون بإلغاء فوري وغير مشروط لما لا يقل عن 95٪ من مطالباتهم الحالية، فسنعتبر ذلك تسوية عملية مرضية

٣. اذا طالب الدائنون، مع ذلك، بأكثر من 5٪ من مطالباتهم و/أو وضعوا أي شروط على الإلغاء، مثل اشتراط تنفيذ العراق لسياسات اقتصادية ومالية معينة، فسنرفض الدين فوراً.

٤. في مثل هذه الظروف، ومن أجل إظهار استمرار احترامنا للعدالة والإجراءات القانونية الواجبة والقانون الدولي، سنمنح الدائنين المُصرّين فرصة للخضوع لعملية تحكيم عادلة وشفافة تُجرى وفقًا لقواعد الأمم المتحدة، حيث سيتم دعوة الدائنين لتعيين من ط فهم بعض من المحكمين.

٥. نظراً لأن نظام صدام حسين كان سيئ السمعة بسبب فساده واضطهاده للشعب العراقي، فسيكون عبء الإثبات أثناء إجراءات التحكيم على الدائنين، لإثبات أنهم اتخذوا خطوات دقيقة لضمان أن قروضهم كانت مفيدة لصالح الشعب العراقي وخالية من الفساد.

٦. تطلب اللجنة الاقتصادية والمالية إعطاء الأولوية في عقود إعادة الإعمار لشركات من دول الدائنين الذين يوافقون على الامتثال لهذه التوصيات بشأن الديون البغيضة. وفي المقابل، يجب منع

الشركات من الدول التي ترفض قبول توصياتنا من أي عقود إعادة إعمار.

٧. تدعو لجنة الاقتصادية والمالية إلى إنشاء "اللجنة الوطنية العليا للديون والتعويضات" فوراً، والتي ستضم ممثلين عن الوزارات الرئيسية المعنية والمجلس الوطني ، للعمل مع فريق من الاقتصاديين والخبراء القانونيين لجمع البيانات ذات الصلة وتسهيل اتخاذ القرارات بشأن قضية ديون وتعويضات العراق في محكمة التحكيم وبطرق أخرى، وتقديم تقارير عن التقدم إلى اللمجلس الوطني حسب الطلب؛ كما ندعو إلى تعيين رئيس لهذه اللجنة.

٤. ب الاجراءات التنفيذيه فيما يتعلق بالتعويضات:

١. توصي اللجنة الاقتصادية والمالية بأن يعبر المجلس الوطني العراقي عن حزنه لأن العديد من الأشخاص الأجانب، بمن فيهم الكويتيون والإيرانيون، عانوا نتيجة لنظام صدام. ومع ذلك، فمن الواضح أيضًا للعالم أن الشعب العراقي كان الضحية الأكبر. ومن البغيض لأي مفهوم للعدالة أن تُدفع التعويضات من قبل ضحايا أبرياء آخرين.

٢. وفقًا للأدلة المتاحة، كانت العديد من مطالبات وأحكام التعويضات مزورة أو مبالغًا فيها، رغم أننا نعترف بأن بعضها يمثل خسائر حقيقية. كما يمكن للشعب العراقي أن يقدم ملايين المطالبات المبررة بسبب خسائر حقيقية.

٣. توصي اللجنة الاقتصادية والمالية بأن يطلب المجلس الوطني العراقي من الأمم المتحدة فرض وقف فوري لمدفوعات التعويضات، يشمل تعليق تحويل 5٪ من إيرادات العراق إلى صندوق الأمم المتحدة للتعويضات (UNCC)، وتعليق المدفوعات من الصندوق إلى المطالبين، وتعليق قرارات منح التعويضات من قبل لجنة الأمم المتحدة للتعويضات.

٤. نعلن أن الطرف المذنب ليس الشعب العراقي المضطهد، بل العديد من الدول التي دعمت ومولت صدام. وإذا كان يجب دفع تعويضات للكويت أو إيران أو العراق، فيجب أن تتحمل هذه الدول المسؤولية. وإذا كان هناك نظام تعويضات مقبول، فيجب أن يشمل جميع الضحايا، بمن فيهم العراقيون، وأن تُستمد مدفوعات التعويضات من جميع الجناة ومموليهم وداعميهم.

سعد صالح جبر

رئيس اللجنة الإقتصادية والمالية - المجلس الوطني العراقي

Jubilee
Iraq

2 فبراير - عقد مؤتمر عبر الهاتف أو محادثة هاتفية جماعية (Conference Call) هامة وطويلة مع المحامي لي بوشيت المكلف (Lee Buchheit)(x) بملف الديون العراقية وأستاذ القانون جيف كينج (Jeff King) (xx) جوستين الكسندر- اليوبيل العراقي ود. شاكر عيسى - الجمعية العراقية – الكندية والسيد حسين الدامرجي. وللأهمية ننشر بإختصار مجريات النقاش بقدر الإمكان كالتالي : وقد ابتدأ الحوار المحامي بوشيت ، ليعلمنا بتسؤاله عن عدم تطبيق نادي باريس لمفهوم الديون القبيحة : وذلك لاعتماده لصيغ معدة من قبل دول أعضائه بالتعاون مع صندوق النقد الدولي . بعدها قدم الأستاذ جيف كينج مداخلة عن صفقة نادي باريس : " قد يرى البعض انها صفقة جيدة 80 ٪ ! ولكن المشكلة : 1 . مشروطة ببرنامج لصندوق النقد الدولي ، ثم لماذا يطلب من العراق التوقيع على البرنامج ؟ وذلك مقابل شطب ديون هو غير ملزم أصلا بإعادة دفعها !!. (2) . الـ20 ٪ من ديون النادي تشكل مبلغا كبيرا من ديون تحمل على الشعب العراقي . أن هذه الحكومة ما هي إلا ادارة مؤقتة غير ممثلة للشعب ، لا يمكنها اعتماد وتقرير سياسات اقتصادية طويلة الأجل . وهناك من وجهات نظر أخرى : من أن هذه الحكومة غير شرعية عينها الامريكان وفقا لبعض المراجع الدينية . بالإضافة إلى ذلك ، فليس هناك من مؤشرات على أن الدائنين من غير الأعضاء سوف ينصاعوا

ويطبقوا نفس التخفيض ، وبالتالي فقد نحتاج لمعالجة ربما تكون هي الأفضل ألا وهي مبادئ الديون القبيحة .

- وفي مداخلة د . شاكر عيسى : إتفق مع طروحات الاستاذ جيف كينج وأضاف من أن إعادة دفع ديون صدام وهي التي استخدمت لتمويل من قام بإضطهادهم وظلمهم غير جائزة من الناحية الشرعية وحتى الناحية الأخلاقية أو المعنوية . إذ إن بعضا من اعضاء البرلمان آنذاك سبق وأن سجن أو تعرض للتعذيب، وسياسياً لابد من يقفوا في صف المطالبين بشطب الديون القبيحة . ثم تناول بعدها تفاصيل لقاءاته مع سماحة السيد السيستاني والمراجع الآخرين وموقفهم المشرف والمؤيد لكل طروحات شطب الديون وتطبيق مبدأ الديون القبيحة . كذلك ابرز دوره مع رئيس اللجنة الاقتصادية والمالية بمجلس النواب في عرض البيان الذي تضمن الدعوة لرفض إعادة دفع ديون صدام والتصويت بالموافقة عليه بالإجماع . وتناولت هذه المداخلة موقف كندا الرسمي والرد المستلم من توني بلير رئيس الوزراء البريطاني . وأخيرا أشير الى الموقف المتردد لمحافظ البنك المركزي ووزير المالية من مبدأ الديون القبيحة ، مع علمهم بالإصرار على تطبيقه من قبل كل العراقيين والمؤيدين لهم في العالم ، ولكن كان هناك المنصب الحكومي والضغط الأمريكي المحتل .

- هذا وتدخل الاخ جوستين الكسندر واستعرض آراء ومواقف معظم العراقيين الذين قابلهم في زيارتين لبغداد ، والتي تدعم شطب ديون صدام البغيضة . وكذلك اجتماع مع السيد ابراهيم الجعفري رئيس الوزراء آنذاك في لندن وتزويده بالوثائق والدراسات المؤيدة لعدم دفع ديون صدام وفقا لمبادئ نظرية الديون القبيحة . وأضاف الاخ حسين الدامرجي في مداخلته على المزيد من المواقف ووجهات النظر العالمية ، وخاصة من الخبراء الاقتصاديين والماليين والدور الهام لمنظمات المجتمع المدني العراقية والعالمية في تأييد ودعم قضية الشعب العراقي وإسقاط كل ديون نظام صدام حسين

الاستاذ جيف كينج بين كيفية تطبيق مبادئ الديون القبيحة من قبل العراق داخليا : واقترح ثلاث خيارات أ . قرار بإلغاء 90٪ – 95 ٪ زائدا إسقاط كل المطالبات ب . التحكيم وفقا لمبادىء الديون القبيحة ج . رفض إعادة 100 ٪ من الديون . وذلك من خلال طريقتين : الأولى : تشكيل لجنة للديون مستندة لوجة نظر قانونية عراقية وأخرى من مؤسسة قانونية أوروبية، وتدعو الى تقديم مطالبات مكتوبة من الدائنين و تصوت لصالح التحكيم مع اتفاق لتطبيق مبادئ الديون القبيحة . والثانية : التطبيق الفوري بقرار يتخذ للبدء بمفاوضات مع الدائنين لخلق هيئة تحكيمية . ويوضع الدائنون في خيار إما ان يحصلوا على شيء أو أن يذهبوا للتحكيم . وبسؤاله عن الآثار السلبية لتطبيق مبادئ الديون القبيحة : " قد نتوقع من تداعيات سياسية سلبية ثلاث : 1 . إعادة

تقييم الديون ، 2 . حكم مسبق على صادرات النفط ، 3 . توقف المساعدات الثنائية أو الجماعية "

(X) محامي عالمي ، أستاذ شرف في جامعة ادنبرة / كلية القانون . عمل أساسا على إعادة هيكلة الديون السيادية مع العديد من دول العالم ، وقدم مشورة لجمهورية العراق في إعادة هيكلة ديونه المتراكمة من عهد صدام حسين خلال السنوات 2004 – 2008 .

(XX) أستاذ في القانون الدولي بجامعة لندن والمستشار القانوني للجنة الدستور بمجلس اللوردات في بريطانيا.

25 مايو حضور السيد جوستن الكسندر ممثلا عن اليوبيل العراقي مؤتمر الاتحاد العام للعاملين في النفط بالبصرة تحت شعار " رفض خصخصة قطاع النفط" ودعي اليوبيل العراقي لطرح قضية الديون البغيضة لنظام صدام وأهمية التعبئة العامة للدعوة ضد الخصخصة و لشطب الديون.

16-30 يونيو قام اليوبيل العراقي بالتنسيق مع منظمة المجتمع المدني أصوات في البرية بتنظيم اعتصام في جنيف" من أجل العدالة الاقتصادية في العراق" بالتزامن مع الاجتماع 56 للجنة الأمم المتحدة للتعويضات حيث يجري البت في آخر مطالبات التعويضات.

(NGO- Voices in the Wilderness)

12-26 سبتمبر قام اليوبيل العراقي بالتنسيق مع منظمة المجتمع المدني أصوات في البرية بتنظيم اعتصام ثاني في واشنطن " من أجل العدالة الاجتماعي في العراق" بالتزامن مع اجتماعات الخريف لصندوق النقد الدولي/البنك الدولي

- □
- □
- □
- □
- □

الخاتمة

بعد أن استعراضنا لأهم فعاليات وأعمال اليوبيل العراقي نختم للاهمية عرض نشرة واحدة من النشرات العديدة التي أصدرها اليوبيل أولا ثم ثانيا بحثا موجزا للسيد جوستن الكسندر في لندن بمجمع الاحرار امام الاخوة من البحرين وجمع من العراقيين والأجانب.

نشرة اليوبيل العراقي في تشرين الثاني/نوفمبر 2003

كان عنوانها العريض باللون الأحمر: على ذوي الشهداء دفع قيمة رصاصة قتل ابنائهم

"عندما كان صدام ينفذ قتل الأبرياء، يطلب من عوائلهم دفع قيمة الرصاص الذي قتلوا به، وهذا بالتأكيد ما تطلبه الدول الدائنة التي مولت صدام من العراقيين اليوم" (محمد كامل/ منظمة الامل العراقية).

" ان العراق غير مسؤول عن أي من الديون التي دعمت آلة الحرب لنظام صدام" (حاجم الحسني، الحزب الإسلامي العراقي).

المقدمة : قام وفد من اليوبيل العراقي بزيارة للعراق وقابل العديد من الأفراد والمنظمات في المجتمع العراقي. وشملت بعض الوزراء، الأحزاب السياسية في مجلس الحكم، منظمات المجتمع المدني كذلك حركة الصدر التي تعارض الإدارة المؤقتة. وكان الغرض من ذلك هو الاستماع لوجهات نظر العراقيين حول الديون الخارجية والتعويضات من اجل ايصالها للدائنين. مع إيقاع الأعداد الكبيرة للضحايا من الشعب العراقي وتجويعه أغنى بلدان الشرق الأوسط فإن نظام صدام أوقع البلاد في ديون قياسية. تراوحت بما يزيد عن 200 م د أ بين ديون وتعويضات، وهذا ما يعادل 10 مرات تقديرات عائدات الصادرات في سنة 2006. في حين ان الدين الذي يكون ضعف عائدات الصادرات يعتبر في حكم غير المستدام غير المقبول عند صندوق النقد الدولي. اذ لم يحصل مثل هذا المستوى في أي بلد آخر في العالم. لقد كان هناك تفهم واهتمام واسع لمدى جدية مشكلة الديون بين مختلف أوساط المجتمع العراقي، ليس بين السياسيين والفنيين بل حتى في أواسط جموع الناس البسطاء. وهذا لم يكن مستغربا لما كان لذلك من دور في ادامة الحرب مع إيران وبعدها في غزو واحتلال الكويت. الدين يهدد الديمقراطية الموعودة اغلب العراقيين الذين تحدثنا إليهم يتفقوا على أن وضح حد لأعباء الديون يعد من المسائل الجوهرية لمستقبل العراق. يقول السيد صالح ياسر (من الحزب الشيوعي العراقي) من أنه " ليس هنالك من طريق لتحقيق الديمقراطية إلا بإيجاد حل للوضع الاقتصادي وأن الخروج من معضلة الديون يعد المكون الأهم في ذلك". ويشير الشيخ

مؤيد إلى صورة قاتمة على ضوء المثل العربي القائل" إذا طاح الجمل كثرت سكاكينه" فالعراق جمل جريح يقاوم ليقف على رجليه، لكن الدائنين يحيطونه بالسكاكين لتقطيع اوصاله، بعد 13 سنة من الحصار و35 سنة من نظام البعث، فالجمل ضعيف الحال.

محافظ البنك المركزي سنان الشبيبي قال لنا: صدام أراد أن يدمر ماضي العراق بإعادة بناء مدينة بابل التاريخية بكتابة اسمه على كل صخرة. لقد أباد أرواح العديد من هذا الجيل الحاضر في جرائمه وحروبه، وإذا ما بقي ما ورثاه من ديونه فإن ذلك سيدمر مستقبل العراق. واكد من ان أعباء الديون الثقيلة مع عوامل أخرى تتسبب في إضعاف العملة العراقية. حيث يحتاج العراق الى الكثير من واردات السلع والخدمات سواء الاعادة الاعمار او لسد احتياجات المواطنين، وان سعر صرف ضعيف للدينار سينتج عن ذلك بسرعة إذا لم يتم شطب الديون. نائب وزير التجارة فخرالدين راشان قال لنا ان خدمة هذا الدين الثقيل سترهق كاهل الاقتصاد وتكون نتائجها مدمرة على التجارة. واتحاد العمال يرى املا ضعيفا في خلق فرص للعمل – في بلد 60٪ من قوة العمل عاطلة- إذا ما حولت عائدات العراق الى الدائنين، بدل أن تستخدم لتحفيز الاقتصاد الوطني وخلق فرص للعمل. حمزة الكافي من منظمة حقوق الانسان العراقية يردد صدى ما قيل " إذا ما أنفقت عائدات العراق في الداخل وأنفقت بشكل سليم، سيكون لها تأثير عظيم على ملايين الفقراء من العراقيين.

الضحايا تدفع التعويضات؟

ويتم لحد الان تحويل 5٪ من عائدات النفط الى الكويت، وفقا لقرار مجلس الأمن رقم 1483. روميل موشي اشو من حركة الآشوريين الديمقراطية يقول إن هذه المدفوعات يجب ايقافها فورا. والعديد من العراقيين قالوا لنا من أن عمل لجنة التعويضات للأمم المتحدة (UNCC) كان منحرفا جدا ضد العراق، وهذا ربما يعود لعدم تعاطف المجتمع الدولي مع نظام صدام. مالك دوحان الحسن جمعية المحامين العراقيين يقول ان الكثير من المطالبات التي قدمت وتم تعويضها كانت اما خيالية او تافه و مغالى فيها وان عملية تقييم المطالبات كانت غير عادلة لعدم وجود ممثلين عن العراق في اللجنة. ان اليوبيل العراق قد طرح اقتراحات بضرورة إعادة التفاوض بشأن ما منح من تعويضات، إلا أن ما استلمناه من ردود الفعل كان يقول من أن ذلك ليس ضروريا، بسبب أن التعويضات كانت من مسؤولية نظام صدام وليس النظام الجديد. ولقد عبرت منظمة الشبيبة الديمقراطية عن رأيها بوضوح وبلاغة " عندما قام النظام البعثي بغزو الكويت، كنا حينها نحن الضحايا أكثر من ضحاياهم، أين كانت اللجنة الأممية من تقديمها التعويضات الينا نحن العراقيين، الم يجدر بهم أن يعوضونا كذلك كالمثل القائل – ما يقدم من صلصة للوزة يجب أن يقدم مثلها لذكر الوزة". (What is sauce for the goose should be sauce for the gender). بعض العراقيين قد يقبل ببعض من التعويضات،

على سبيل المثال، اقتراح الشيخ مؤيد من انه يمكن القبول بتعويضات للأفراد الذين تضرروا من جراء احتلال الكويت، لكن لا تقبل مطالبات الحكومات والشركات. ومع ذلك، فإنه إن قبلنا بتعويضات للأفراد يصر السيد عادل نوري محمد من الاتحاد الإسلامي لكردستان على أن مجموعات من الشعب العراقي المظلومة والمقهورة كالعرب في الاهوار والأكراد – كما في حلبجة – يجب أن تكون لهم الأولوية وليس الكويتيين الذين هم في ثراء ونعيم. وعلى العكس من هذا البعض، كانت هناك أصوات تؤيد كاملة إلزام الشعب العراقي بدفع التعويضات من عائدات النفط لكل من هب ودب بأسباب واهية. وذلك هو رأي المدعو إبراهيم بحر العلوم " وزير" النفط، انظروا وزير النفط، يقول هذا بالحرف الواحد " لان التعويضات منحت من قبل لجنة بالأمم المتحدة، فيجب على العراق أن يواصل دفع التعويضات حفاظا على مصداقيته الدولية ". تبآ لهذه المصداقية التي لا تفرق بين الشعب الذي عانى من الظلم والجور والقتل لما يزيد على 35 عاما من دكتاتورية نظام صدام وبين شعب احتلت دولته لأشهر قليلة وهبت مصداقية العالم لنجدته وتحريره من الطاغية.

لا مرحبـــا بالهبـــات مـــن دول الخلـــيج العربـــي

لقد تناول العديد ممن التقيناهم مسألة المدفوعات من دول الخليج العربي الى صدام خلال الحرب العراقية – الإيرانية. وكل فرد عراقي سؤول كان يرد بالقول إن هذه الدفوعات كانت هبة لصدام وليست قروضا. ومن أحد الردود المثالية للدكتور حاجم الحسني من الحزب الإسلامي العراقي " أن لا تستلم دول الخليج دينارا واحدا. فالشعب العراقي قدم الآلاف من أرواح شهدائه بسبب الحرب، والتي كان من الممكن أن تنتهي بوقت قصير لولا تلك الأموال الهبات التي قدموها، فالعراقيون يشعرون من أن كافة البلدان التي مولت الحرب العراقية – الإيرانية سببت لهم المآسي والأضرار وبذلك فلا يستحقون أية مدفوعات ". وبعض العراقيين يذهب أبعد من هذا، اذ يقولوا " أن صدام ذهب للحرب بناءا على طلب من دول الخليج الذين كانوا خائفين من الثورة الإيرانية. مالك دوحان الحسن من جمعية المحامين العراقيين أخبرنا أن الحرب كانت من تخطيط دول الخليج في عام 1979، وأن صدام أعلن في مقابلة تلفزيونية " ان وزراء من هذه الدول – الخليجية – قد طلبوا مني القيام بالحرب – هم سوف يقدموا الأموال، ونحن نقدم الجنود ". ونتيجة لذلك " لطالما دفعت دول الخليج مولت الحرب، فهم شركاء في الجريمة ضد الشعبين العراقي والإيراني. ووفقا لمعظم الأنظمة القانونية، فإن من يدفع للقاتل هو مذنب" هذا ما قاله السيد عادل نوري محمد من الاتحاد الإسلامي الكردستاني. وفي الحقيقة فإن الكثير من العراقيين الذين التقينا وإياهم يطرحون فكرة أن الدول التي مولت

الحـــرب مـــع إيـــران يجـــب أن يـــدفعوا تعويضـــات للعـــراقيين.

القـــــروض كانـــــت للحـــــرب وافشـــــاء الفســـــاد

جميـع العـراقيين يصـرون علـى أن مـن الضـروري التحقيـق في كيفيـة إنفـاق وصـرف تلـك القـروض. انهـم يريـدوا ان ينظـر للدولـة الجديـدة بـاحترام ومـن أنهـا تلتـزم بـالقوانين الدوليـة كعضـو فعـال في المجتمـع الـدولي، لكـن لا يـروا ان إعـادة دفـع قـروض نظـام صـدام هـي التـزام قـانوني. " ان العـراق غـير مسـؤول عـن أي ديـون سـاعدت ماكينـة الحـرب للنظـام، انهـم يطلبـوا منـا أن نـدفع عـن السـكاكين الـتي اعطوهـا لصـدام ليـذبحنا بهـا، في الواقـع إن الـدائنين هـم مـن يجـب أن يـدفعوا بالتعويضـات للعـراقيين " هـذا مـا أكـد عليـه الـدكتور حـاجم الحسـني مـن الحـزب الإسـلامي العراقـي. ويقـدر الـدكتور صـالح ياسـر مـن الحـزب الشـيوعي العراقـي أن علـى الأقـل مـن ثلثـي الـديون كانـت لانفـاق العسـكري والأمـني، وان وزيـر الماليـة البولنـدي السـابق مـارك بلكـا ( ) بـين في اجتمـاع صـندوق النقـد الـدولي في أيلـول/ سـبتمبر بـدبي – الامـارات، ان 90٪ مـن الـديون كانـت للأغـراض العسـكرية . ومـع أن معظـم الـديون القبيحـة كانـت لهـا علاقـة مباشـرة بالإنفـاق العسـكري، كانـت هنـاك بعضـا مـن الـديون قـد ينظـر لهـا مـن انهـا ذات طـابع غـير عسـكري مـن اول نظـرة ولكنهـا في الحقيقـة كانـت جـزءا مـن المجهـود الحربـي لصـدام. وزيـر الماليـة كامـل الكيلانـي شـرح ذلـك بـالقول بـأن " المملكـة السـعودية أعطـت لصـدام العديـد مـن السـيارات والـتي أعطاهـا كرشـاوى لكبـار العسـكريين والمقـربين منـه، وقـدمت المـواد التموينيـة للجـيش الـذي يحـارب علـى جبهـات القتـال مـع ايـران وحسبت ديونا لائتمان الصادرات الغذائية.

وكان اتحاد العاطلين عن العمل، قد قدم تقييما معقدا بعض الشيء وهو أن الديون المدنية يجب دفعها. حيث قدموا مثالا لمعملين أنشأت في الثمانينيات ،الأول معمل نسيج الحرير والذي مول من قبل ألمانيا والثاني مصنع الحديد ومولته روسيا، ودمر بالقصف الأمريكي سنة 1991. لكن المصنع الأول للحرير ما زال شغالا وبالتالي القرض الألماني يحب إعادة دفعه ولكن بدون فوائد ومن أرباح المصنع. ومع ذلك فإن القرض لمصنع الحديد – المدمر - يجب عدم دفعه طالما ليس هناك من أصول مادية يستفاد منها العراقيون.

ومن أوجه الفساد الذي كان سائدا طوال حكم صدام، احد العراقيين " انظر الى ملايين الدولارات التي وجدت مخزنة في بيوت أعضاء حزب البعث - وأصبح الكثير من أتباع صدام أثرياء بأموال مصدرها الديون الخارجية". وحصل البعض على رشاوي على شكل عمولات لعقود مع دول وشركات اجنبية مولت بقروض أو ضمانات تصدير.

كذلك كانت هناك شكاوى من أن بعض القروض التي وجهت نحو أعمال ذات نفع لكنها بالنتيجة وفرت موارد وحررت لصدام أموالا لتمويل حربه على ايران و حربه ضد شعب العراق. ومن امثلة على ذلك كانت القروض الزراعية التي منحت من قبل أمريكا في نهاية ال 1980 في الوقت الي جرت فيه مجزرة حلبجة وحملة الانفال ضد أكراد العراق، والتي تمثل الجزء الأعظم من الديون لأمريكا.

مسؤولية صدام والدائنين

أن الديون القبيحة هي الديون التي لم تنفق أو تعود بالفائدة للشعب وكذلك لم تقترض بموافقته. "ان حزب البعث لم يسأل الشعب العراقي وبالتأكيد لم يسأل نساء العراق بشأن اقتراض الأموال وكيفية إنفاقها، أنها ليست من مسؤوليتنا، بل هي مسؤولية تلك الدول التي أقرضت صدام وبالتالي فهم من خلق هذه المشكلة" هذا ما عبرت عنه السيدة ليلى محمد من منظمة تحرير النساء. ونفس الرأي أكده وليد الهلالي من حزب الدعوة " لم يكن للشعب العراقي من قول حتى بالنسبة للديون المدنية، فكل الدائنين يعرفون ان صدام طاغية دكتاتور، انهم مؤكدا يعرفون".

محمد كامل من منظمة الرفاه العراقية عبر عن رأيه بالقول " لقد كان نظام صدام مرفوضا من قبل المجتمع الدولي في 1991. فكيف يطلب من الشعب العراقي ان يدفع للدول التي دعمت ذلك النظام؟ عندما كان صدام ينفذ الإعدام بحق الابرياء، كان يطلب من عوائلهم دفع قيمة الرصاص الذي قتلت به أبناءهم. وهذا بالضبط ما تطلبه اليوم البلدان الدائنة التي مولت صدام من العراقيين. وقد كان موقف وشعور الاكراد مماثلا، اذ يقولون " أن تعاون الدائنين مع صدام مكنه من الحكم 35 عاما ليقوم بأفظع الأعمال الوحشية مثل حلبجة والقبور الجماعية. أن صدام لم ينفق الاموال من اجل مصالح وفوائد الشعب العراقي بل لما يخدم مصالحه الشخصية واتباعه من البعثيين. أن الدائنين يجب أن يلغوا الديون ليكفروا عن بعضا من خطاياهم وذنوبهم ". برويز محمد من حزب الاتحاد الكردستاني.

نطلب بالتحكيم وليس بنادي باريس

أن نادي باريس ما هو إلا كارتل للدول الرئيسية الدائنة ويقوم بالإشراف على المفاوضات بشأن الديون العالمية ويحدد شروط إعادة دفعها ويطلب من الدول المدينة أن تنفذها وتلتزم بتنفيذ شروطه على غيرهم من الدائنين. أن سلطته وقراراته هي بيد اعضاءه الذين لا يعترفوا أبدا بأن ديونهم قبيحة. وهناك بدائل ممكنة على شكل لجان متعددة الأطراف تركز على الفصل بين الديون القبيحة عن غيرها، أو عملية تحكيم يكون للعراقيين تمثيل متساوي مع الدائنين مع قضاة محايدين.لم نجد من العراقيين من يأمل أن ينجم عن نادي باريس تسوية عادلة للديون. بالإضافة الى ذلك فإن النادي في إعانته على الديون كما في مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون التي تقدم باعتبارها بديلا لمساعدات التنمية. وفي حالة العراق، حيث لم تدفع الديون بعد وهي على الأغلب قبيحة، ومثل هذه العملية كإعفاء للديون وكمساعدة سوف لن تكون مقبولة. يقول كامل الجيلاني وزير المالية " نحن لا نريد من الدول أن تقدم لنا إعفاءات للدين بل دعما مالي حقيقي. ان معظم اتفاقيات نادي باريس تخضع لشروط يضعها صندوق النقد تفرض على الدول لإصلاح الإدارة الاقتصادية فيها. وفي حالة العراق، فإن الديون لم تتراكم بسبب مشاكل هيكلية في الاقتصاد، لتقوم سياسات الصندوق بإصلاحها بل بسبب وحشية دكتاتور قام بحروب عبثية وحكم البلاد بالإرهاب والاضطهاد. وقد أكد الدكتور صالح ياسر من الحزب الشيوعي العراقي "بالتأكيد نحن لن نقبل شروط الصندوق لأنها تهمل الابعاد الاجتماعية للسياسات الاقتصادية ان تجربة

الاتحاد السوفياتي أظهرت ان أعباء التحولات كانت هائلة، وان العراق لا يمكنه تحمل الأعباء الاجتماعية التي تنجم عن شروط الصندوقالتعيسة. ان برنامج التسويات الهيكلية للصندوق سوف تخلق مزيدا من المصاعب والتوترات الاجتماعية والتي تعيق عملية الانتقال الى الديمقراطية. وقال أحد الوزراء من ان سياسة الحكومة المؤقتة تتبع سياسة تشبه ما يضعه الصندوق من شروط إلا أنه مع ذلك يرفض مشروطية الصندوق لأنها تحد من حرية العراق ويقول" نحن عراقيون، نحن مهد الحضارة ولا نقبل بأي وصاية على اقتصادنا بأي شكل كان". ولم يكن هناك من العراقيين من كان متحمسا لعمل الأمم المتحدة او منظماتها طالما ربطوها بالحصار المقيت على العراق. ويضعها الشيخ مؤيد من جامع أبو حنيفة بالقول " إن عملية نادي باريس، يكون فيها العدو هو القاضي، وهذا ليس عدلا، العراقيون لا يثقون بالأمم المتحدة، وبالتالي فإن مجلس قضاء تحكيمي يكون هو الأفضل". ويؤكد على ذلك متحدث آخر بالقول " بانه يكون من المفضل تقييم مدى شرعية كل حالة على حدة من قبل هيئة من القضاة". بينما يرى آخرون أبعد من هذا وذلك بالقول انه مادامت هذه الديون من مسؤولية صدام وحده فلا داعي لأي مفاوضات، فبكل بساطة يرفض إعادة دفعها. يقول السيد أمجد غدور من حزب العمال الشيوعي العراقي " إن من أولويات الحكومة العراقية رفض هذه الديون، ويقف ويتفق معنا كل الشرفاء في العالم". وإذا قامت الحكومة المؤقتة الحالية بعقد اتفاقية مع الدائنين لصدام لدفع الديون البغيضة يؤكد الشيخ عبد الهادي المتحدث باسم مقتدى الصدر عن حركة الصدر

الثاني، فإن ذلك يعد موقفا ضد وجهات نظر ومصالح الشعب العراقي وانهم سوف يسقطون هذه الاتفاقية ويرفضون دفع كل الديون البغيضة.

الآثار المترتبة على الدائنين

إن الصورة التي نتجت عن هذه الاستشارات تكاد تكون واضحة جدا. العراقيون غير مستعدين للقبول بالوضع القائم بان تترك ديون صدام بدون مساءلة للحكومة الجديدة. العراقيون يعرفون ان التمويل الأجنبي لهذه الديون يعتبر مدمرا للعراق وبذلك يشعر الكثيرين بأن الدائنين هم المدينين للعراق وليس العكس. وبالتأكيد فإن العراقيين جميعا يتفقوا على انهم غير مسؤولين عن كافة أفعال صدام. وقد كان ذلك أكثر وضوحا في رفضهم التام للتعويضات، ومع اعترافهم بالأضرار التي وقعت، لكنهم يؤكدون أن نظام البعث هو الجاني الرئيسي وان العراقيين اسوة بالكويتيين كانوا من الضحايا. هذا وكان موقف العراقيين معتدلا إزاء الديون التجارية. وإذا ما تركت أصولا مادية من النظام السابق، فالبعض يرى أن لا ضير من أخذها بنظر الاعتبار. لكن ليسوا مستعدين لان يدفعوا ديونا اهدرت أموالها على الفساد، سلع قدمت كهدايا لاتباع صدام او لما يتصل بالحرب، او أصول دمرها التحالف في الحرب. أن الدائنين هم الذين اختاروا المخاطرة لإقراض صدام، وحتى لو فرضنا بقاءه في السلطة فإنه من المستبعد أن يحصلوا على دينار واحد منه، لذلك فلا يحملوا على الشعب العراقي ان لم يتحمل المسؤولية عن ديون لم يحصل منها على أي فائدة. وفيما يخص المفاوضات، فإن الدرس الذي لا يمكن للدائنين نسيانه هو مسألة

شرعية الديون وكإيثار منهم لان يطرح صفقة بتخفيض الديون والحاجة الى البدء بإنشاء هيئة تحكيمية. ومن خلال ذلك يمكن معرفة تلك القروض التي استفاد منها العراقيون وتلك التي تعد بغيضة وبهذه الطريقة يثبت العراقيون من انهم تعاملوا مع الدائنين بصورة عادلة وشفافة. ولقد اقترحنا في اليوبيل العراقي مجموعة الإجراءات اللازمة لمثل هذه الهيئة\التحكيمية على ضوء حالات تحكيمية سابقة مثل الهيئة التحكيمية للمطالبات الإيرانية – الأمريكية، وبهذا فان على الدائنين أن يأخذوا هذا الأمر بنظر الاعتبار بشكل جدي. وان رفضوا مثل هذه الدعوة للهيئة التحكيمية للديون البغيضة، فليعلموا ان معظم العراقيين العاديين والسياسيين منهم يفضلوا بعدم الاعتراف بهذه الديون ورفض سدادها على الاطلاق. بالإضافة الى وجود مساندة من رأي عام عالمي غير مسبوق من كل أطراف اليمين واليسار.

وأخيرا فإنه يجب التأكيد على حقيقة ان من مصلحة العديد من الدول الدائنة ان تتعامل بعدالة في قضية الديون. وكما أشار عادل عبد المهدي القيادي في المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق من أن شطب الديون سيتيح للعراق القدرة على النجاح في إعادة الإعمار والازدهار اقتصاديا وهذا من مصلحة الدائنين، حيث ان التجارة والاستثمار في العراق ستكون أكثر نفعا لهم من أي مدفوعات لخدمة الديون التي يأملوا الحصول عليها.

مقتبسات من اقوال غير العراقيين

"إن في عاتق العراق ما يزيد عن 200 م د أ من الديون والتعويضات نتيجة لعدم كفاءة الإدارة الاقتصادية والحروب العدوانية لصدام ونظامه. وأن العراق ليس في وضع يمكنه من دفع هذه الديون الحالية، وليس في استطاعته اخذ غيرها. أن جبالا من الديون غير المدفوعة ساهمت كثيرا الى عدم الاستقرار في ألمانيا ومهدت الطريق لصعود هتلر للسلطة." (بول بريمر Paul Bremer أيلول / سبتمبر 2003).

" فعليا ان حوالي 90٪ من ديون العراق ذات صلة بالحرب، وأنا لا أستطيع التفكير كيف أن بلدا مثل العراق يمكنه تحمل هذا العبء، ان شطبا حقيقيا نحتاج إليه بشكل جدي جدا." (مارك بيلكا Belka Marek ، وزير المالية البولندي سابقا والمنظم لمؤتمر المانحين في مدريد (20 أيلول/ سبتمبر 2003).

"إننا لا نلوم القيادة العراقية اذا ما قررت أن بعض هذه الالتزامات المالية هي في الحقيقة – بغيضة. وفي هذه مثل هذه الحالة الحادة، فإن المقرضين العالميين من المحتمل أن لا يحملوهم اعباءها طويلا"(وول ستريت جورنال Journal Street Wall في 30 نيسان/ابريل 2003).

" بينما على الكويت ربما التنازل عن عشرات المليارات من الدولارات من الديون والتعويضات، طالما، ان ذلك سيكون بمثابة حقنة في الذراع لما تجنيه من ضمان وأمن وإنعاش للاقتصاد والسوق العراقية وهو ما يجنيه القطاع الخاص الكويتي." (هنري عزام Henry Azzam المدير التنفيذي للاستثمار الأردني 17 نيسان/ أبريل 2003).

" لو استلمت روسيا حتى ولو جزءا من ديونها لكان ذلك شيئا إيجابيا لأنه لا يتوقع أحدا من ان صدام سيدفع أموالهم. إن هذا الدين يعد ميتا طوال هذه السنوات" (انديه زاجوريسكي، Andrei Zagorsky نائب المدير لمعهد الدراسات التطبيقية العالمية 15 نيسان/ أبريل 2003).

"ان هناك مطلب يستحوذ على الاهتمام من كلا المعيارين المصلحة الاقتصادية والعدالة، لشطب معظم ديون العراق والقيام بذلك على وجه السرعة... وان نادي باريس على سيفاوض بدون شك على نوع من إعادة الجدولة.. وغالبا ما على أساس حكم الدائنين على قدرة العراق للدفع.. والتي ستكون دون ريب للجانب الأعلى وليس على مبادئ العدالة والصواب فيما يجب أن تقوم به. وهذا لا يعد جيدا بما فيه الكفاية ".

(الإيكونوميست The Economist في 18 تشرين الأول / أكتوبر 2003)بالنيابة عن اليوبيل العراقي القى السيد جوستن الكسندر كلمة في لندن مجمع الأبرار – البحرين ، بدأها بالقول " اشكركم على دعوتنا هذه، حيث اننا نتابع باهتمام بما يجري حاليا في العراق من إراقة للدماء، فإننا نصلي ونأمل أن يوضع حد لإنهاء هذا الاقتتال من كلا الطرفين. وبنفس الوقت فان ذلك لا يمنعنا من أن نأخذ بنظر الاعتبار تهديد غير منظور لمستقبل العراق. حيث سأتحدث باختصار عن واحد من أهم التهديدات التي يمكن أن يضر الاقتصاد ويحد من حرية العراق بغض النظر عن مستقبل تركيبة الحكومة. لكنه تهديد يمكن للعراقيين مواجهته الآن إذا ما اتخذوا موقفا صلبا وموحدا إزاء العالم الخارجي.

التهديد الذي اعنيه هو الديون الخارجية لصدام والتعويضات المطلوبة عن حروبه .وسوف اضع خطوطا عريضة لخلفية الموضوع ثم اناقش الموقف الأمريكي بتفسير المشاكل التي واجهت طروحاتهم من وجهة النظر العراقية .

خلفية الموضوع

عندما استولى صدام على السلطة في 1979 ، كان لدى العراق حينها فائض قدره 36 م د أ وبعد عقد من الزمن تحول ذلك الى ديون تجاوزت 70 م د أ . واليوم وبعد 13 سنة من الحصار ومع تراكم الفوائد والتعويضات تصل المطالبات الى حوالي 164 م د أ ، ولا يمكن معرفة هذا الرقم على وجه الدقة . وليس لدى العراق ما يرهنه الا نفطه الخام. اذ ان هذه الديون مولت النظام في حربه مع إيران ومجازر الأنفال وآخرها احتلال الكويت. كان وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر في بغداد ووعد طارق عزيز بزيادة مليار دولار كتسهيلات ائتمانية.

صديقنا احمد جياد المستشار الإقتصادي للأمم المتحدة في أوغندا حاليا، لكنه كان سابقا أحد المفاوضين بشأن الديون، قد حذر في 1988 من ان العراق سوف يواجه ازمة مالية حادة نظرا لاستحقاق إعادة مدفوعات تزيد على 20 م د أ في سنة 1991. وهذه الحقيقة نادرا ما اشير اليها حينما طلب صدام في تموز 1990 من دول الخليج إسقاط مطالباتهم ومساعدة العراق لدفع ديونه إلى الدول غير العربية.

وعند فشل المفاوضات في جدة وبعدها بأيام قليلة زحفت دباباته الى الكويت. إضافة الى عوامل أخرى مثل انخفاض أسعار النفط، ولكن الأزمة المالية كانت على السطح والتي ساهمت في دفعه نحو حربه الخارجية الثانية. ان معاناة الشعب العراقي طوال الخمسة والعشرين الماضية – قتل ما يزيد عن 2 مليون، تدمير البنية التحتية وتدهورت مؤشرات التنمية البشرية الى ما دون مثيلاتها في بنغلاديش – أن هذه المعاناة ترتبط كليا بشكلة الديون والتي تهدد مستقبل العراق اليوم .

ماذا يجري الآن ؟

خلال عام 2003 لم يجري شيء كثير بشأن مشكلة الديون. ولكن في ديسمبر/ كانون الأول عين الرئيس بوش جيمس بيكر ليسافر حول العالم متحدثا عن الديون. وفي حينها تحدثت تقارير عن احتمالية في انفراج الأزمة لصالح العراق . لكن الحقيقة كانت مختلفة .

أن جيمس بيكر لم يحقق شيئا كثيرا سوى انه توصل الى اتفاق الدول لمناقشة الديون تحت مظلة نادي باريس ، والذي يمثل الكارتيل الخاص بالدول الغنية الدائنة . أن بيكر وأعضاء نادي باريس قد أوضحوا بأنهم يتوقعوا من توقيع العراق على اتفاقية الديون الملزمة قانونيا هذا العام. أي بعد نقل السيادة ، ولكن قبل أن يتاح للشعب العراقي ان يقول كلمته في تصويت عام . ويمكننا من أن نخمن من شكل الاتفاقية بالتالي:

أولا: سيتم تخفيض القيمة الاسمية للدين بنسبة معينة ومن غير المعلوم مقدارها ، اذ قالت فرنسا وألمانيا 50٪ وروسيا أشارت إلى نسبة 65٪ والبنك الدولي 66٪ وقد يكون شيء مثيرا لو كانت النسبة اعلى من ذلك . وان من الممكن أن يكون التخفيض بحدود الثلثين من الدين، وينصب ذلك على 42 م د أ فقط من مطالبات أعضاء نادي باريس. وأن على العراق ان يتفاوض وفق هذا التخفيض مع الدول الدائنة الأخرى. وكانت بلغاريا وشركة هيونداي قي أعلنت عن عدم قبولها بأي تخفيض كبير في مطالباتها. ومع ذلك فإنه وحتى موافقة الجميع على تخفيض الثلثين فإن الدين المتبقي سيبقى كبيرا.

ولو افترضنا ان اقتصاد العراق سيتعافى بقوة ، فإن مجموع الديون والتعويضات سيبقى اكبر بمرتين من الناتج المحلي الإجمالي وأكثر من 4 مرات عائدات النفط . وهذا ما سيضع العراق في اعلى قائمة الدول المدينة، وحتى أسوأ من الأرجنتين التي تمر حاليا بأزمة ديون حادة. وفيما يتعلق بخدمة الدين أي فوائده، وحتى بنسبة فائدة متدنية 5٪ وعلى مدى 20 سنة إعادة جدولة فسيكون مطلوبا من العراق دفع حوالي 4 م د أ سنويا بالإضافة الى التعويضات. وهذا ما سيضغط على ميزانية الصحة والتعليم سوية والتي تكاد تصل الى 1.5 م د أ في هذه السنة علما بأن العراق قد دفع 1.5 م د أ كتعويضات في السنة الماضية .

(1) Susan Mitchel (17 April 2003) Jubilee Research Briefing on Debt In Iraq.

(2) World Development Moral (April 2003) Rebuilding Iraq: Start by Canceling the Debt. And: Oxfam Briefing Paper 48, (30 May 2003) A Fresh Start for Iraq, The case for debt relief.

(3)CADTM, Eric Toussaint: Iraq, War, and the G8. Comité pour l' Annulation de la Dette du Tiers Monde (CADTM)

(4)Middle East Report online, The IMF and the future of Iraq

On 7th December 2004.

(5) www.basraoilunion.org

(6)Why Iraq's Debt Deal Makes Sense:EuroMoney

(7) Plateforime Dette et Development, Position Paper on this is Irak: La Dette de Saddam Hussein – July 2004- Sarah Lazghab.

(8) WCC July 2003 : Press release: Debt Campaigners Propose Strategies to Revitalize the Debt Movement

(9)D.C. Fast Fall for Economic Justice & Cancellation of Debt in Iraq, Voices For Creative Nonviolence, 13/9/2005.

(10)Euro dad: “Iraqi Debt Cancellation Inflates Europe’s Aid Figures” on 28th June,2005.

(11) Bretton Woods Project Update 49, “ Bank and Fund inroads into Iraq 0n 26th January 2006

الفصل السادس

موقف المنظمات والشخصيات العالمية

تصاعدت أصوات عديدة هامة ورئيسية من المجتمعات الاقتصادية والمالية ورجال الأعمال في العالم، لدعم قضية ديون العراق البغيضة.

أولها جاء بعد سقوط نظام صدام ، عندما نشرت مجلة الايكونومست (1) في مقال رئيسي "ان ديون العراق المقدرة ب 200 مليار دولار نجمت عن أنشطة صدام التوسعية. وان مسألة الاستمرار لمعاقبة الشعب العراقي لذنوب ارتكبها ديكتاتور هي قضية ضعيفة جداً ". كما وجاء في مقال لاحق للايكونومست أنصب مباشرة على الديون بعد 6 أشهرمن المقال الاول التالي:

" إن مشكلة الديون العراقية تسلط الضوء على عيب كبير غير محلول في النظام المالي العالمي. هناك قضية تلقى قبولا ساحقا، سواءا في معيار الملاءمة (Expediency) الاقتصادية أوالعدالة، لإلغاء اغلب ديون العراق ومن الضروري تنفيذها بسرعة. فإن القاء أعباء ديون صدام سوف يشل العراق اقتصاديا. اضافة الى أنه من الواضح جدا ان التوقع والطلب من الشعب العراقي دفع ثمن التبديد المتهور للنظام الذي ظلمه بوحشية لسنين طويلة هو امر غير منصف. ولا يتعامل النظام المالي مع هذه المشكلة بعقلانية حاليا. إن نوادي باريس ولندن ستتفاوض متأخرة وبدون شك من أجل نوع ما من إعادة جدولة أو تخفيض بعض ديون العراق السيادية والتجارية .... ولكنهم سوف يقومون بذلك على أساس رأي أو حكم المقرضين من - قدرة العراق على الدفع - والتي تؤدي بلا شك الى مطالبات عالية وليس على أحقيتها في ذلك...وهذا ليس جيدا بشكل كاف، والاهم هو ان يتم منح العراق أفضل فرصة للنجاح".

واقترحت صحيفة الوول ستريت جورنال في مقالها الافتتاحي نهاية ابريل 2003: " ان العراق قد لا يكون ملزما لتسديد الديون بسبب نظرية الديون البغيضة، وأشارت إلى البروفيسور ساك الكسندر وسابقة كوبا.. وانتهت إلى أنه " لا يمكننا لوم العراق إذا ما قرر أن بعض الديون بغيضة. وفي هذه الحالة، فإن الدائنين العالمين لا يمكن أن يصمدوا وراء ادعاءتهم لوقت طويل. وأكدت الجريدة كذلك على أن هذه السابقة لا تؤدي الى هلع مالي في الأسواق كما خاف منه ميديش وغيره.(2)

أما المستثمر الملياردير جورج سوروس (George Soros) فقد طرح وجهة نظر في مؤتمر صحفي في مقر الأمم المتحدة يوم 20 مايو 2003 بأنه "يأمل ألا يسدد العراق كل ديونه الخارجية المتخلفة عن فترة حكم صدام حسين لتلقين درس لكل من يقرض أموالا لحاكم مستبد". واكد ان القروض التي منحت لصدام ونظامه يجب أن تلغى." وانا شخصيا سأكون سعيدا لان أرى الدائنين القدامى للعراق لا يدفع لهم. واعتقد ان هذا سيبعث برسالة مفيدة جدا الى الأسواق المالية وغيرها مفادها ان تقديم قروض لانظمة الحكم الدكتاتورية محفوف بالمخاطر ، لأنه من الخطورة التعامل مع الأنظمة القمعية " (3) . هذا وقد دعى السيد جوزيف ستيغليتز Joseph Stiglitz الحائزعلى جائزة نوبل وكبير الاقتصاديين في البنك الدولي بقوة الى ضرورة تطبيق نظرية الديون البغضة على حالة العراق، وكتب عدة مقالات بهذا الصدد (4). ومما يثير الدهشة إلى أن ديفيد ملفورد رئيس بنك كريدت سويس كتب مقالا في الفاينشال تايمز اللندنية مع مايكل موندوريز من بنك بوسطن الأول، كبير المستشارين بشأن الديون السيادية، حول موضوع إعفاء العراق من ديونه، ولاحظوا أنه في هذه المرحلة ، أي حزيران 2003 حصل تراجع في الموقف الرسمي الأمريكي من الدعوة لإلغاء الديون البغيضة وبدأوا بمجرد الحديث عن ما يطلق عليه " تخفيف للدين من خلال نادي باريس". وذلك بالقول " أن نادي باريس لا يمكن أن يكون القاعدة للتفاوض ... فهناك صيغة أفضل لإعفاء ديون العراق، وهو إنشاء لجنة عالمية لديون العراق من الحكماء الماليين لفحص كل المطالبات وان لا يسمح وترفض الديون المستخدمة لأمن الدولة والاعتداءات العسكرية، وفقط تلك الديون الممنوحة لأغراض اقتصادية يمكن التحقق منها ويمكن

النظر فيها "(5). وفي 22 حزيران 2003 نشر روبرت لونلي الاقتصادي المتخصص بقضايا الأمن في مركز الصراعات المعاصرة - الذراع البحثي لدائرة شؤون الامن القومي الأمريكي - في Naval Postgraduates School in Monterey California أول دراسة عن ديون العراق. وعلى الرغم من أن ورقته وصفية وعامة وليست توجيهية، إلا أنها تشتمل على ميل مشجع لتطبيق نظرية الديون البغيضة "بالتأكيد من وجهة نظر العراق فإن الحل المثالي هو في قيام الدول الدائنة والمقرضين التجاريين بالغاء الجزء الأكبر من الديون، وان تطبيق نظرية الديون البغيضة يكون الطريق الأمثل لذلك فلن يكون هناك بالضرورة أي خطر من عقوبات فيما يخص الاقراض المستقبلي للعراق، وان الولايات المتحدة الأمريكية والأعضاء الآخرين في نادي باريس كانوا قد فعلوا ذلك ليوغسلافيا واعتبروا حالتها قضية ديون بغيضة " (6) وكان هناك اهتمام من دانكن دارو (Duncan Darrow) من المؤسسة المتخصصة في قانون الإفلاس والأموال في NewYork's Orrick, Herrington & Sutcliffe وأحد قمم مؤسسات تحويل القروض الى أوراق مالية (Securitizations)، في مقابلة عن الديون البغيضة حيث كتب "إنها مسألة معقدة لدارو وآخرين حيث يتطلعون الى ربط ديون العراق وبيعها في الأسواق الثانوية وهو ما يعد تأكيدا لنظرية الديون القبيحة والرأي هو "إذا الأموال أقرضت واستخدمت للأنشطة العسكرية تعد هذه الأموال ملطخة Tainted)) . وقال دارو بعد أن زفر قليلا وأضاف " إنها مرشحة أساسا وببساطة لان تمحى أو تلغى".(7)

ومن البنوك الاستثمارية التي أخذت بنظر الاعتبار نظرية الديون البغيضة وبجدية في استشارتها لعملائها تحدث لرويترز الإخبارية **السيد ألكس جراد Alex Gerrard المحلل الائتماني من UBS** في تعليق على ديون العراق " نتوقع معايير التسوية لتعكس على الأقل حالة التردد أو الشك من أن استخدامها كان لأغراض عسكرية، وأنها قدمت لاعتبارات سياسية. وبافتراض تحفظي نعتقد أن تخفيض الدين ب 75٪ - 80٪ من قبل نادي باريس أو غيره من الدائنين يعد كافيا ".

كذلك **منظمة إكسوتيكس (Exotix) المتخصصة كسمسار في الديون العراقية**، تشعر بالحاجة الى إمكانية تقديم وجهة نظر من علاقتها بنظرية الديون البغيضة في تقاريرها للمستثمرين .

و من ضمن من ادانوا ديون العراق كانت وسائل الإعلام المالية كما في (The Investor Business Daily) حيث كتب محررها "أن اغلب ديون العراق سلمت لنظام المجرم صدام حسين، لذلك فالعراق يدفع اليوم للمقاتلة الفرنسية ميراج وصواريخ اكزوست (Mirage & Exocet) والمعدات الألمانية التي اشتراها صدام لقمع شعبه وغزو جيرانه ... هناك مفهوم عالمي قانوني يعرف بنظرية الديون البغيضة يقول " ان ما اشتراه الدكتاتور لا يجب أن يدفع من قبل أولئك الذين نجوا من هذه الدكتاتورية، وهذه هي حالة العراق بالضبط " (8)

بعد هذا ، نود التركيز على إبراز أهم ثلاث منظمات عالمية تناولت ديون العراق، إثنان منها دعمت قضيته منذ البداية ونشرت في أدبياتها ونشراتها الدعوة لشطب ديون نظام صدام أما الثالثة فقد كان موقفها شبه محايد، إن لم يكن مؤيدا:

أولاً : اللجنة الدولية لإلغاء الديون غير الشرعية

Committee for the Abolition of Illegitimate Debts

هذه اللجنة الدولية كانت في مقدمة من نشر وكتب في دعم القضية العراقية بمطالبته لشطب الديون البغيضة/ الغير شرعية لصدام ونظامه البائد، ليس لصدورها المبكر -باللغة الفرنسية- في عام الاحتلال 2003 بل لطروحاتها. وكما هو ظاهر فإن كاتبها مناضل وأستاذ مشهور في الأوساط العلمية والسياسية وكذلك المالية،انه رئيسها (الدكتورإيريك توسان Eric Toussaint) وهو الناطق الرسمي باسم الشبكة الدولية لالغاء الديون الغير شرعية وعضو المجلس العلمي الفرنسي، وكان المنسق العلمي للجنة الحقيقة اليونانية بشأن الديون العامة. وهو المؤلف للعديد من الكتب والدراسات المنشورة في العديد من المجلات العلمية. تناولت الدراسة مقدمة للباحث نشرها اول مرة باللغة الإنكليزية في نهاية عام 2017، ويبين أهمية مفهوم الديون البغيضة اليوم وارتباطها بأهداف وابحاث الشبكة ضد الديون غير الشرعية، غير القانونية، البغيضة وغير المستدامة. ولبيان الخطوط العريضة للدراسة نوجز التالي لما استطعنا أن نقدمه كوسيلة للاطلاع على مجمل الخلاصة.

فهو يشرح اولا لماذا بدأت الولايات المتحدة باستخدام مفهوم الديون البغيضة بوجه كل من فرنسا وألمانيا وروسيا، كوسيلة ابتزاز سياسية لمواقف هذه الدول ضد الحرب. بعدها يشرح بتفصيل هذه النظرية وابعادها مع الإشارة الى الأستاذ الكسندر ساك المحدد لمبادئها وشروط تطبيقها. ثم يقوم بمراجعة تاريخية لحروب العراق، ليصل الى تقييم الوضع الذي وصل فيه العراق الى هذه الديون الثقيلة على كاهل الشعب العراقي، والحلقة المفرغة التي سيكون عليها الوضع عندما يطلب من العراق وشعبه إعادة دفع هذه الديون او حتى بعد تخفيضها او جدولتها. ويبرز الدور الأمريكي وتطلعاته للسيطرة على العراق -وموارده الطبيعية وبالأخص النفطية منها- وإخضاعه للنفوذ الأمريكي. إن المطالبة بشطب الديون لم تقف عند هذا الحد، بل التأكيد على أهمية التعبئة الشعبية لرفع هذه المطالب الى الرأي العام العالمي، **وحتى المطالبة بمحاكمة بوش وبلير** وغيرهم من الرؤساء، ليخلص في النهاية إلى تحديد واضح لأهمية مطلب شطب الديون وتقديم التعويضات للمتضررين من نظام صدام ومن الاحتلال. وأخيرا الطلب من منظمات المجتمع المدني والمطالبين بحقوق الإنسان أن يساهموا في كل الأنشطة الممكنة لدعم الشعب العراقي وإلغاء كل الديون البغيضة لنظام صدام وما بعد صدام. ونقدم هنا، نص العريضة والبيان الصادر باسم مواطني العالم لمناصرة الشعب العراقي وعدم مسؤوليته عن الديون، الذي وقعته شخصيات عالمية وادباء كبار.

كتب الباحث الدكتور إيريك توسان مقدمة عند نشر البحث بالإنكليزية في يوم 12 ديسمبر/كانون الأول 2017 على موقع الشبكة في الانترنت، نلخصه هنا:

" لقد كان البحث الأصلي الذي نشرته الشبكة البلجيكية في أواخر عام 2003 باللغة الفرنسية لم يكن متاحا باللغة الإنكليزية حينذاك. أما اليوم، *فإن الديون العراقية البغيضة لازالت لحد الآن قليلة التوثيق والمتابعة، على الرغم من أنها وثيقة الصلة بأبحاث الشبكة وأهدافها للعمل ضد الديون غير الشرعية، غير القانونية، البغيضة وغير المستدامة (Unsustainable) ولقد كانت كحالة نادرة حيث تطلب دولة عظمى دائنة بإلغاءلدين بدعوى ان طابعه بغيض.* وبالطبع فإن اتخاذ هذه الخطوة من قبل الولايات المتحدة ليس لانها تهتم بتحقيق العدالة الاجتماعية، ولكن كورقة مساومة سياسية ضمن مشروعها الاستعماري في الشرق الأوسط من أجل تعظيم قوتها الاقتصادية على حساب الدول الدائنة الأخرى."

" أننا نعرف الآن ما نجم عن المشروع الاستعماري: الحرب الامريكية والاحتلال لم تؤدي الى التدمير المادي للعراق فحسب، لكن أيضا الى تفتيت البنية الاجتماعية " ، وقد كان ذلك متواصلا منذ حرب الـ 8 سنوات مع إيران - بدعم امريكي حين وقفت الى جانب صدام، واستمرت خلال حرب الخليج 1990-1991 وما تلاها من حصار عالمي على العراق. أضف الى ذلك ما اتخذته سلطة الاحتلال لسياسة " اجتثاث البعث " واتباع " سياسة الطائفية " والتي نجم عنها إذكاء التطرف في المنظمات اليمينية مع مجموعات مسلحة والتي عرفت فيما بعد بالدولة الإسلامية.

وبغض النظر عن الهدف النهائي لاستخدام مفهوم الديون البغيضة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في حالة العراق، فإن من المهم النظر في مجمل القضايا ذات الصلة بديون صدام والسياسات الاستعمارية التي اتبعتها أمريكا وارتباطها بالموارد الطبيعية والمالية مع ديون العراق. ناهيك عن أهمية التحري عن حجم الدين العام العراقي منذ 2003: وما هي تكلفة غزو واحتلال البلاد؟ ما هي تكلفة السياسة الطائفية المتبعة ومن سيتحمل إعادة إعمار الموصل التي دمرت من قبل قوات التحالف بالقيادة الامريكية لطرد داعش؟ كل هذه الأسئلة يمكن الإجابة عليها في تحريات عميقة في المستقبل، لكن أمرا واحدا مؤكد: هو أن حق تقرير المصير للشعب العراقي لا يمكن ضمانه إذا ما تواصلت التبعية الاقتصادية والمالية للقوى الإقليمية والدولي.

و يتناول الباحث بداية التطرق لمفهوم الديون البغيضة بين المؤيد والمعارض في الإدارة والصحافة الأمريكية :

(Financial Times - International Herald Tribune and Wall Street Journal)

ويتناول البحث تجارب تطبيق نظرية الديون البغيضة في العديد من دول العالم، بدءا من كوبا، ومعاهدة باريس، بولندا، وكوستاريكا وغيرها. ويرى أن من المؤكد أن أمريكا غير جادة ومتذبذبة في موقفها الرسمي او المعلن عن مسؤوليها في الصحافة.

وعن الاشارة لبعض المراحل التاريخية للحروب على العراق: يؤكد الباحث على الدور الأمريكي في مجريات الأحداث. ففي الثمانينيات وبدعم امريكي وحلفائها أشعل صدام الحرب على إيران والتي راح ضحيتها أكثر من مليون وتراكمت فيها الديون لأمريكا وحلفائها. وفي 1990 غزا الكويت، حيث ان هناك العديد من النظريات لما وراء هذا الغزو، ولكن ليس من المستبعد من أن كبار المسؤولين في إدارة بوش جعلوا صدام يصدق ان مثل هذا العدوان سوف لن يثير أي ردود أفعال، وفي الواقع نصبوا له الفخ. وبعد نهاية الحرب الأولى والتي سميت عاصفة الصحراء، تم ضمنيا بقاء صدام في السلطة لخوف أمريكا من وقوع العراق واحتياطاته النفطية بأيدي الثوار، وعليه تم إبادة الانتفاضة في البصرة. وهذه الحرب تمت بتفويض من الأمم المتحدة وما تلاها من تجميد الأصول الخارجية العراقية ومن ثم الحصار على العراق. وبعدها اضيف برنامج " النفط مقابل الغذاء". وفي عام 2003 هاجمت أمريكا بقيادة تحالف من بريطانيا وأستراليا وهولندا والدنمارك وغيرها من الدول التي قدمت لها دعما بطرق مختلفة. هذا التحالف قام بهذه الحرب منتهكا ميثاق الأمم المتحدة ويعد بمثابة عمل عدواني وفقا للميثاق.

الديون العراقية التي لا تطاق:

مع تفاوت بيانات عديد من المصادر حول حجم الديون يشار الى ما نشر في واشنطن من أن الالتزامات المالية للعراق (الديون، التعويضات و الالتزامات المتعاقد عليها) كانت بحدود 383 م د أ في بداية عام 2003 من ضمنها 127 م د أ تقديرات للدين بما فيه 47 م د أ فوائد. من بينها ما يزيد على 45 م د أ لدول الخليج العربي متنازع عليه قانونيا، حيث يعتبره العراق منحة من هذه الدول لمناصرته في حربه مع إيران، بينما تعده هذه الدول قرضا. وخلاصة

الأمر فإن المفاوضات بين العراق والدائنين تبدأ بما مجموعه 100 م د أ : 42 م د أ لنادي باريس + 55 م د أ قروض ثنائية + 2 م د أ للبنوك + 200 مليون د أ للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي= 100 م د أ. في حينها كان السؤال هو من سيأخذ المبادرة للإلغاء بعضا من ديونه لكي يجعل من الباقي ما يسمونه دين مطاق "Bearable Debt". ومن الطريف أن الباحث يقسم الدين لنادي باريس بين "معسكر السلام:(روسيا، فرنسا، ألمانيا، كندا، البرازيل، بلجيكا = 9,790) و معسكر الحرب: (أمريكا، اليابان، إيطاليا، بريطانيا، استراليا، اسبانيا، هولندا، والدنمارك =9,900). ولابد من التذكير بأنه في بداية المفاوضات عادة ما يصار الى تضخيم المطالبات، إضافة إلى ذلك فالنادي يطالب ب 42 م د أ بدلا عن 21 م د أ وذلك لأنه يضيف الفوائد على الدين القائم منذ 1992. وهذا طلب أحمق باطل منطقيا (Absurd)، طالما كان هناك الحصار وكل عائدات النفط تخضع لسلطة الأمم المتحدة، إضافة لتجميد كل الأصول العراقية في الخارج.

إلغاء الديون البغيضة ودفع التعويضات للعراقيين : ليس لأن الامريكان استخدموا مفهوم الديون البغيضة بطريقة انتهازية ، واننا سوف نرفض الطلب لتطبيقها من أجل ضمان العدالة والحقوق الأساسية للشعب العراقي. بل العكس يجب ان ندعم فكرة السلطة الشرعية في العراق التي تستطيع أن تتنصل من هذا الدين. ويجب طرح حقوق التعويضات، التي تأخذ في حسبانها الأضرار التي أوقعها صدام وكل من أمريكا ودول العدوان في الأرواح والممتلكات الفردية ونهب وسلب الآثار التراثية وغيرها. باعتبارها مسؤولة كقوة احتلال لضمان سلامة الأفراد والممتلكات. إن تطبيق نظرية الديون

البغيضة لحالة العراق سيكون من الأهمية بمكان للشعب العراقي وغيره من الشعوب في الدول النامية.

إن على الحركة العالمية ضد ما تسببه العولمة (Alter globalization) ان تطالب بإلغاء الديون الخارجية العراقية، اضافة للمطالب الاخرى مثل سحب قوات الاحتلال،عودة السيادة الكاملة للعراقيين بما فيها استخدامهم الحر لثرواتهم الطبيعية والحصول على تعويضات لكل الأفراد الذين تضرروا من جراء الحرب التي بدأتها أمريكا وقوات التحالف وفي انتهاك واضح لميثاق الأمم المتحدة.

كما ويجب محاكمة كل من جورج بوش وتوني بلير و جون هاورد (رئيس الوزراء الأسترالي) ورؤساء حكومات هولندا والدنمارك ومعاقبتهم باعتبارهم مسؤولين مباشرين عن جريمة العدوان ضمن المنطق المعروف في ميثاق الأمم المتحدة وجرائم الحرب.

ويقترح للأهمية ما يلي:

للشعب العراقي الحق في التنصل من جميع الديون البغيضة لنظام صدام حسين والمطالبة بشطبها والغائها .

- اعتبار الديون الجديدة لتكاليف الحرب وإعادة الإعمار بغيضة وباطلة أيضا.

– واحترام حق العراقيين من ضحايا صدام والعدوان الأمريكي والاحتلال في التعويضات

- وأخيرا تعبئة الأنشطة الفردية والجماعية في كل أنحاء العالم للقيام بالتجمعات والمظاهرات وتقديم العرائض والنداءات لدعم مطالب الشعب العراقي. وجمع التواقيع على مثل هذه العريضة والنداء الذي أصدرته الشبكة الدولية:

العريضة الداعية لإلغاء ديون العراق والمطالبة بتعويضات له:

" نحن مواطنوا العديد من الدول متحدين بالاعلان بأن شعب العراق لا يمكن أن يتحمل مسؤولية الديون التي تعاقد عليها وانفقها صدام حسين ونظامه الديكتاتوري المستبد. وفي ظل احكام نظرية الديون البغيضة تسقط هذه الديون بسقوط النظام الذي تعاقد عليها. وليس على الشعب العراقي ان يتحمل أعباء احتلال العراق من قبل قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة واستراليا.

اننا ندعو كل الدائنين لالغاء الديون التي تعاقدوا مع صدام حسين عليها. ونحن نعلن ان تكلفة الحرب والاحتلال الحالي للعراق لايمكن تحويلها الى ديون جديدة اخرى اننا نعتبر ان من حق الشعب العراقي الحصول على تعويضات عن الدمار والنهب الذي تسببت به الحرب.

اننا ندعو الجمعية العامة للامم المتحدة لدعم الشعب العراقي والمطالبة بالغاء الديون وتقديم التعويضات عن الاضرار التي نجمت عن الحرب التي شنتها دول التحالف منتهكة لميثاق الامم المتحدة.

ان الشعب العراقي وممثليه المنتخبين بحرية يجب ان يسمح لهم بالدخول الى مرحلة جديدة من تاريخهم باستقلالهم التام. ولابد من اتاحة كل الموارد المالية والطبيعية لاستخدامها من قبل العراقيين مستقبلا لمصلحة شعبهم وبذلك يستطيعون اعادة اعمار بلدهم.

اننا ندعو كل دول العالم وكل المنظمات وكل الشعوب لدعم واسناد هذا البيان."

التواقيع: **وقع على هذا البيان في أول إصداره المئات من الشخصيات العلمية والأدباء والفنانين من حوالي 13 دولة (الإكوادور، فرنسا، الولايات المتحدة، بلجيكا، سويسرا، تونس، اليابان، ألمانيا، المكسيك، اسبانيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، كولومبيا، النيجر.) لدينا كامل أسماؤهم ووظائفهم، و ننشر صورة اصلية في ادناه ، وعلى رأسهم العالم المؤرخ الدكتور إيريك توسان: المتحدث باسم الشبكة الدولية، مع بقية الأسماء الموقعة على هذا البيان :**

First signatories: Acosta Alberto (Univ. de Cuenca, Ecuador), Albala Nuri (lawyer, Pari): Badrul Alam (secretary general Bangladesh Krishok Federation, Bangladesh), Boudjenah Yasmine (European deputy GUE/NGL, France), Bugra Ayse (Univ. Bebek of Istamboul, Turkey). Chomsky Noam (United States), Cirera Daniel (French Communist Party international relations), Cockroft James (author, United States), Comanne Denise (CADTM-Belgium), Eliecer Mejia Diaz Jorge (lawyer, criminal law specialist, France), Gazi Carmen (architect, CADTM president-Switzerland), Gillardi Paolo (Anti-war coalition, Mouvement pour le Socialisme, Switzerland), Gottschalk Janet (Medical Mission Sisters' Alliance for Justice), Hediger André (Mayor of Geneva, Switzerland), Husson Michel (economist. France), Khiari Sadri (Artist-painter, CNLT, Raid Attac, Tunisia), Kitazawa Yoko (Japan Network on Debt and Poverty, Peace Studies Association of Japan), Krivine Alain (European deputy GUE/NGL, France), Künzi Daniel (filmmaker. Municipal council of the of the Econome and Social Council, France), Martinez Cruz José (Independent Human Rights Commissioner. Morelos, Mexico), Maystre Nicolas (student, CADTM-Switzerland secretary), Mendès France Mireille (lawyer, Pans); Millet Damien (CADTM France secretary general), Nieto Pereira Luis (Asociación Paz con Dignidad, Spain), Nzuzi Mbembe Victor (farmer, GRAPR, Democratic Republic of Congo)

, Pazmiño Freire Patricio (lawyer, CDES general coordinator, Ecuador), Pérez Casas Luis Guillermo (José Alvear Restrepo lawyers collective before the EU and the United Nations, Columbia), Pérez Vega Ana (Univ. de Sevilla, Spain), Piningre Denis (filmmaker), Pfefferkorn Roland (sociologist, France), Said Alli Abd Rahman (Perak Consumers Association, Malaysia), Saumon Alain (president CADTM-France), Soueissi Ahmad (Nord-Sud XXI), Theodoris Nassos (lawyer, Greece), Toussaint Eric (CADTM, Belgium), Verschave François-Xavier (author, France), Yacouba Ibrahim (National network "debt and development", Niger), Ziegler Jean (writer, North-South Foundation for Dialog, Switzerland)

ثانياً : منظمة اوكسفام العالمية

OXFAM INTERNATIONAL, May 2003

منظمة اوكسفام منظمة عالمية ، اشتق إسمها من جمعية بريطانية تأسست عام 1942 باسم جمعية اوكسفورد من اجل القضاء على المجاعة في العالم. وتستهدف العمل من أجل السلم والعدالة وإنهاء الظلم وحقوق الإنسان والقضاء على البطالة والعمل على إنهاء الصراعات. ولقد نشرت دراسة مستفيضة حول الديون البغيضة العراقية تؤيد وبشكل صريح ضرورة الغاءها. وللأهمية فسوف نستعرض أولا خلاصة الدراسة ثم نتناول أبرز ما جاء في طيات عناوينها الفرعية . وتبدأ بالإشارة إلى أن عملية إعادة الإعمار في العراق تعد مسألة ملحة أمام المجتمع الدولي. وان الفشل في إنجازها ستكون له عواقب وخيمة ليس على الشعب العراقي فحسب بل على الامن والسلم الإقليمي والعالمي. فالمتطلبات العاجلة لتمويل البنى التحتية التي دمرت في الحرب تشكل تحديا، لعكس اتجاه عقدين من التنمية المفقودة منذ 1990. فلقد عانى العراق انخفاضا كبيرا في مستوى المعيشة وزيادة في مستوى الفقر، وتدنت مؤشرات التنمية البشرية للصحة، التعليم والتغذية وان تحسينها يعد مؤشرا لبداية جديدة للشعب العراقي. ومن أهم المشاكل التي تواجه التنمية في العراق مشكلة " الدين الخارجي"، إذ يعتبر الشعب العراقي من أكبر المدينين في العالم. فكل فرد من أبناء الشعب مطلوب للدائنين بمقدار 11000 دولار أمريكي، وهو ما يعادل 55

مرة لمتوسطي الدخل السنوي لأفقر الأفراد. *أن نظام صدام هو المسؤول عن اقتراض هذا الدين، مقابل إقراض الدائنين غير المسؤولين من دول الغرب والشرق وعدد من دول الخليج العربي.*

ديون العراق غير قابلة لاعادة دفعها.

إذ أن ذلك يتطلب تحويل كل عائدات النفط العراقي لحوالي 20 عشرين سنة. وحتى اذا ما تم إعادة جدولة الديون، فإن مطالبات الدائنين لها ستؤدي الى حرمان ما يتاح من الاستثمارات للبنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية. إن التكاليف المتوقعة لهذه الاستثمارات أكبر بكثير من تلك التي ارتبطت بحالات قريبة لإعادة البناء لما بعد الحرب كما في أفغانستان وكوسوفو. *ان اغلب ديون العراق غير شرعية على أوسع منظور. وان نظرية الديون البغيضة تضع بوضوح الأسباب لعدم الشرعية. ان اوكسفام تؤكد على ان معظم او ربما كل ديون العراق تصنف كبغيضة.* إن اغلب الدائنين تصرفوا وبعلم كامل تام من طبيعة النظام الذي يقرضونه، ولأي غرض قدمت قروضهم هذه. *وبعيدا عن النقاش في المسائل الاقتصادية والأخلاقية فهناك الجانب السياسي.* إن الاعتراف بدور تلك الدول وحكوماتها في تمويل صدام ونظامه وقبولهم الطبيعة البغيضة لذلك الدين الذي ساعدوا في تقديمه، فإن حكومات الشمال ودول الخليج العربي ستقدم إشارة هامة للشعب العراقي. وإنها تقدم الدليل على الرغبة لتحمل مسؤولياتهم عن دعم النظام الذي ساعدوا على إطالة أمده، ولدول التحالف ودورها في تدمير النظام وإزالته. وتقول اوكسفام ان السؤال الباقي هو: *هل يتحمل الانسان*

العراقي البسيط مسؤولية دفع ديون حصلت كنتيجة لإقراض متهور إلى أحد أسوأ المتجاوزين بشكل واضح لحقوق الإنسان الأساسية؟ وبعبارة أخرى فهل من المقبول أخلاقيا، وحتى اذا كان العراق قادرا على دفع الدين، من أنه يجب عليه دفع هذه الديون!ان اوكسفام تؤمن ان الجواب على كلا السؤالين هو بين وجلي لا لبس فيه" لا لا NO". والآن ومع إزاحة النظام فإن شعب العراق يجب ان لا يتحمل عبئ الديون المتراكمة بإسمهم من قبل حاكم مستبد. وأن نظرية الديون البغيضة تقدم الاساس الواضح لمعالجة هذه القضية. ان الدين العراقي ومشاكله لا يمكن النظر إليها بصورة منعزلة، وهو ما يبرهن بقوة، الحاجة الى إطار عالمي متفق عليه للتعامل مع الديون البغيضة كما تقتضي الحالة، ومن أجل عدم حصولها ثانية. ان اتفاقا متعدد الأطراف لوقف أو منع الإقراض للأنظمة الدكتاتورية المستبدة يعد استراتيجية فعالة بدلا من التعامل بأثر رجعي مع قضية الديون التي تركوها خلفهم. وأن آثار كبيرة ستحقق من عملية التنمية التي ستستفيد من المكاسب في حال تطبيق مثل هذه الاستراتيجية عالميا.

الاستنتاجات والتوصيات: الجانب السياسي لاعفاء الديون

إن المبدأ الأساسي يكمن في "ان الشعب العراقي يجب ان لا يتحمل تكلفة الدين الذي ساعد حاكم مستبد للبقاء في السلطة وعرضه لمعاناة هائلة".

- إن الحاجة لإعادة الإعمار تضيف بعدا هاما يجب ان يؤخذ بنظر الاعتبار مع موضوع الديون.

- كما إن من المهم جدا أن لا تبدد الثروة النفطية في محاولات إعادة دفع ديون غير شرعية. وهذا لا يعني أن إعفاء الدين وحده هو الحل الناجع للمأزق الحالي للبلاد. ***أن الإعفاء يجب أن يكون مكملا بإدارة نزيهة جيدة للموارد النفطية وجهاز تدقيق لمتابعة المساعدات المالية الخارجية.***

- ويجب اتباع سياسات فعالة لتخفيض الاعتماد على النفط، وتنظيم المراقبة الشديدة على الإيرادات والنفقات الحكومية بدعم عالمي لبناء الطاقات البشرية لضمان إدارة مالية قوية ، كذلك الدعوة إلى إنشاء " صندوق للاستقرار – Stabilization Fund – لامتصاص الزيادة في عائدات النفط (عند ارتفاع الأسعار) وليقدم أموالا بمستوى ثابت لتغطية انخفاض الأسعار، مع ضرورة العمل بسياسة تنويع مصادر الدخل.

- إن مسألة إعفاء الدين وفي مسألة التوجه لجهد عالمي من خلال هيئة مستقلة للتعامل مع اشتراطات نظرية الديون البغيضة، و الاعتراف بالطبيعة اللاشرعية لديون العراق، سيمهد المجتمع الدولي حينذاك الطريق للتعامل مع الظلم الكبير ويرسل إشارات سياسية واضحة. وذلك يعني اعترافهم بدورهم ومسؤولياتهم في دعم نظام صدام. وبالتالي فإن دول الشمال والخليج العربي ستفتح بذلك الباب لحقبة جديدة من العلاقات مع العراق. ومن ثم فالمجتمع الدولي سوف يرسل كذلك رسالة للدائنين من أن تجربة الإقراض غير المسؤول لا تعد مقبولة مستقبلا

ثالثاً : المؤسسة الالمانية: وقف فريدريش إبرت - برلين

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG – BERLIN

يمكن القول بأن هذه المؤسسة بادرت بخطوة متميزة بعقد ندوة متخصصة لاستكشاف حقيقة الديون البغيضة في العراق . التي ساهم فيها الكثير من العراقيين والأجانب الى جانب حشد من الألمان وشركاتهم ذات الصلة. وقدمت فيها بحوث هامة للاستاذة **باتريشيا آدمز و سكرتيرة نادي باريس** وغيرهم . وكانت دراسة المعهد ذات طابع تحليلي عام . ففي بداية الدراسة تم تقديم ممنهج لنظرية الديون البغيضة بطرح حقيقة "***إن كافة المؤسسات الدولية الرسمية ذات الصلة بإدارة الديون والتي أنشأتها الدول الدائنة لم تعطي أي اهتمام لمسألة شرعية مطالبات الديون العراقية***". كذلك لم تكن هناك أي محاولة لإجراء تقييم سياسي لأي مطالبة للدفع في مفاوضات إعادة هيكلة الديون.

وبالتالي فهل كان هناك تقييم قانوني أو أخلاقي لمطالبات الدائنين؟ نعم لقد طرحت مسألة شرعية أو عدم شرعية المطالبات مرات عديدة من قبل الكثير من الأكاديميين، المنظمات الدولية لإعفاء الديون، المنظمات غير الحكومية وحتى من الكنائس .

وتثمن الدراسة دور السيدة باتريشيا آدم والثلاثي كينج، خلفان وبراين ثوماس (Adam P.; Odious Debts. And King, J., A. Khalfan, Bryan Thomas; Advancing the Odious Debts Doctrine) لما أبرزوه من نقاط القوة في النظرية باعتبارها قاعدة أساسية لتجاوز الإشكاليات في تدفقات رؤوس الأموال العالمية.

وعلى الرغم من تناول الدراسة للتجارب الدولية التي اعتمدت على مفاهيم نظرية الديون البغيضة، إلا أنها تعتبرها من جهة مفهوم تقييدي صارم عند مقارنتها مع المفهوم الواسع " للديون غير الشرعية". ومع ذلك فمن الجهة الأخرى، ترى أن للنظرية افضلية في المناقشات الحالية بشأن العراق إذ تقع المسألة في إمكانية تطبيقها، بافتراض وجود كيان قائم مختص مؤهل لاتخاذ القرار في المسائل المطروحة. ونشير هنا الى نقطة نفضل إدراجها منقولة عن ساك الذي كتب في 1927 ***" ان ان النظرية لايمكن تطبيقها من جانب واحد وإنما تعتمد بصرامة على اتفاق متعدد الاطراف، أي اتفاقية او معاهدة دولية أولاجراء متعدد الاطراف ومحدد المعالم".*** وعليه وكما كنا قد اشرنا سابقا في رسائلنا أو في خطابات اليوبيل العراقي الى الدعوة لإنشاء هيئة او جهاز تحكيمي لتطبيق مفهوم الديون البغيضة العراقية على كل من يتقدم بطلب لإعادة ديونه التي قدمها لنظام صدام .

وفي الجزء الثالث من الدراسة وفي عنوانه المتميز" ***نظرة على المطالبات الاجنبية للعراق في نهاية 2003 على ضوء نظرية الديون البغيضة".***

ان هذه المطالبات الأجنبية تخضع لتحفظين إثنين لابد من أخذهما بالحسبان، أولهما: ليس هناك كيان دولي ذو صلاحيات مطلقة لاتخاذ قرارات قانونية فيما يختص بدائن سيادي. فالمعلومات المتاحة تستند إلى مطالبات نشرتها العديد من المؤسسات المتعددة الأطراف أو الثنائية، علما بأن العراق ليس عضوا في ما يسمى " نظام تقديم البيانات من الدائنين Debtor Reporting System " بالبنك الدولي.

وتنتقل الدراسة الى مسائل تتصل بمدى شرعية الديون المتحفظ عليها من قبل الدائنون ضد العراق. وقد تم اعتماد معايير ثلاثة من مفهوم الديون البغيضة لتناول هذا المسألة:

أولا : هل حصلت موافقة الشعب العراقي على الاقتراض الخارجي؟. والقبول الشعبي هنا يعني توقيع الحكومة الشرعية على اتفاقية قرض بدون تهميش لحقوق البرلمان أو غيره في ظل دستور البلاد القائم. أن سطوة صدام وحزب البعث على كل مناحي البلد ومجلس قيادة الثورة هو من يصادق على الدستور المؤقت. وكل منظمات حقوق الإنسان كانت تدل على انتهاك صارخ للحقوق الفردية والاقتصادية، الاجتماعية والثقافية لمعظم أبناء الشعب العراقي.

وفيما يتعلق بشرعية الاتفاقيات الموقعة من قبل النظام، فإن الحالة في العراق يمكن مقارنتها بما يقاربها في جنوب افريقيا ونظام التمييز العنصري حيث النظام يمثل اقلية من السكان تتحكم بالسلطة من خلال القوة وانتهاك حقوق الغالبية ووقعت الاتفاقيات في ظل دستور وضعته بنفسها دون إقراره شرعيا بطريقة ديمقراطية.

ثانيا : هل استفاد الشعب العراقي من هذه الديون؟ وفي هذه الحالة تثار تساؤلات أولها: هل كانت القروض قد استخدمت مباشرة أو بشكل غير مباشر للحفاظ على وادامة أدوات القمع؟ علما بأن النظام كان قد جر البلاد الى حرب عدوانية ضد الجارة ايران في بداية عام 1980. وبالتالي فمعظم القروض قد انفقت على القوات المسلحة، الحرس الجمهوري والأجهزة الأمنية للسلطة وحزب البعث. وقد تفاوتت التقديرات بين 30٪ و90٪ من هذه الديون قد كانت من نصيب واردات الأسلحة وأجهزة ومعدات التعذيب. وفي حالة مشروعات البنية الأساسية وبالأخص الطرق والابنية فقد يقال بأنها ذات فائدة وتخدم مصالح الشعب العراقي وبالتالي تعد قروضها شرعية. ولكن يرد على ذلك بأن الطرق التي مدها بين محافظات العراق في تلك الفترة من الحرب كانت لخدمة الجيش وأما الأبنية فقد تضمنت بناء القصور للطاغية و مقرات لفروع حزب البعث بالإضافة الى بناء السجون والمعتقلات في كل انحاء العراق.

أن المساعدات المقدمة ضمن ما يسمى دعم الميزانية "Budget Aid " والتي كانت لفائدة ميزانية الدولة يمكن توجيهها طبيعيا نحو استخدامات أخرى للنظام وبهذا تعتبر مبدئيا وعلى ضوء طبيعة النظام أموال مقترضة لتخدم ولتدعم نظام غير شرعي وبغيض.

ثالثا : هل كان الدائنون على دراية ومدركين بأن الشعب لم يعط موافقته وأنه لم يحصل على أي فوائد أو مزايا من القروض المقدمة؟ ان على العراقيين الإثبات والبرهنة على تلك الحقائق وهو ما كان واضحا للجميع. وبذلك يتطلب من الدائنين في حالة تمسكهم بمطالبهم إثبات أنهم كانوا على غير علم بطبيعة النظام الدكتاتوري وبعدم حصول الموافقة الشعبية على اتفاقيات قروضهم ومن أنها لم تكن تخدم مصالح الشعب بقدر ما كانت تخدم النظام الصدامي.

وبعدها تناولت الدراسة مطالبات ألمانيا لديونها من العراق والذي عادة ما تقوم به الحكومة الاتحادية ممثلة بوكالة ضمان التصدير (Hermes : German Export Agency -ECA) خلاصتها مطالبات مجموعها 3.9 مليار يورو (2.8 للوكالة أكثر من نصفها 11.7 فوائد. و1.1 ديون لألمانيا الديمقراطية سابقا منها 400 مليون يورو فوائد). وهناك أيضا مطالبات القطاع الخاص تراوحت بين 500 الى 1400 مليون يورو. بالإضافة إلى ذلك هناك مطالبات بالتعويضات عن حرب الخليج الثانية في 1991، والمهم في الأمر هنا هو فيما إذا كانت هذه الأموال قد استخدمت لمصلحة الشعب العراقي.

وبدون الدخول في تفاصيل وطلبات التعويضات، توجد فقرة تبين أن هناك ثلاث حالات توفرت بيانات عنها من أن القروض المقدمة منها كانت لمقاول بوزارة الدفاع قام بتسليم معدات لمختبرات مضادة للحشرات ولكنها استخدمت لإنتاج الغازات السامة، وأن هناك شركتين ألمانيتين معروفة كانت قد سلمت معدات واسلحة عسكرية للعراق. هذا وتجدر الإشارة إلى أن هناك 248 مطالبة قدمت الى لجنة الأمم المتحدة للتعويضات ضمن الفئة E حجمها 1.9 م د أ تم رفض أغلبها على اعتبار أنها ليست من ضمن اختصاص اللجنة للبت فيها، وهي ديون قدمت خلال الحرب العراقية - الإيرانية. وأخيرا تم مناقشة كيفية معالجة المطالبات الدولية على العراق في ظل نظرية الديون البغيضة. بدآ من الجهود الدبلوماسية للحكومة الامريكية وتحركات المبعوث الخاص جيمس بيكر وحصوله على إجماع لخفض -جزئي- للديون الخارجية العراقية. وقد كان من الواضح أن الدعوة لإلغاء الديون وفقا لنظرية الديون البغيضة، والتي كانت مدعومة من جناح محافظ في الحكومة والكونجرس الأمريكي، لم تكن حاضرة في أثناء جولة بيكر. بل على العكس من ذلك، تم خلالها التوصل إلى اتفاق سياسي على إجراءات في إطار نادي باريس. وبالرغم من ذلك فإن مثل تلك الإجراءات وبغض النظر فيما إذا أدت الى تخفيض ديون العراق نسبيا فإن فيها جوانب ضعف أساسية: **فهي**

(أولا:) تعنى بعدد محدود من دول الدائنين مقابل دول الخليج غير الأعضاء ، وأنه ليس من الممكن في هذا الإطار وجود حل يقبل به الجميع - كما هو الحال في رفض السعودية والكويت - وعدم اعتراف العراق بالمديونية لهذه الدول - وبذلك فإن من المهم في هذا المجال عدم التقليل من مشكلة عدم الترابط المنطقي (Problem of Coherence). خاصة إذا ما لجأ الدائنون الى المحاكم وحصلوا على حكم لوضع اليد على أصول المدين الخارجية مما يخلق مشكلة كبيرة، للعراق واقتصاده المعتمد على النفط.

و (ثانيا:) فإن لم يتم تناول مسألة الشرعية في مثل هذه الحالة الخطيرة فإن ذلك يعني إهدار لفرصة لايجاد صيغة مسؤولة لعملية الاقراض. إذ لو أن المجتمع الدولي اليوم متفق على أنه كان بالامكان أن يكون في وضع أفضل لو لم يدعم نظام صدام بهذه الأموال الكبيرة، وبذلك لابد من أن يكون الآن مستعدا لتصحيح هذا الموقف وقبول خسارة مطالباته القائمة حاليا، اذا ما كان يرغب في المحافظة على مصداقيته. وهذا وحده سيكون كإجراء وقائي يحث المقرضين، في المستقبل، على أن يكونوا أقل تعاونا في تعاملاتهم مع دكتاتور مثل صدام. ومن الجدير بالذكر أن هذه الدراسة لا تتفق مع اللجوء إلى نادي باريس طالما لا يتعامل مع متطلبات نظرية الديون البغيضة. بل وبعد قيام حكومة منتخبة في العراق يمكن طرح ***ثلاثة بدائل (أ)*** تتفق الحكومة العراقية والدائنين لتحويل سلطة اتخاذ القرار إلى الأمم المتحدة مثل محكمة فض المنازعات الدائمة في دان هيج. ***(ب)*** تنشأ الأطراف بمساعدة سكرتارية الأمم المتحدة كيانا لاتخاذ القرار بما يشبه لجنة تسوية مطالبات أمريكا-إيران. ***(ج)*** تتفق الأطراف على إنشاء محكمة أو هيئة تحكيمية يعين فيها ممثلين من كلا الطرفين مع طرف واحد محايد.

1- The Economist, The Hard Path to New Nationhood, 17 April 2003.

2- The Wall Street Journal, Iraq Odious debts: Don't Stick Saddam' Victims with the Bill for his Rule, 30 April 2003.

3- Georg Soros, Speech at the Centre for Strategic and International Studies, on 13 May 2003. – 5- 21/22 في 1511 العدد ، العراقية الزمان جريدة وفي 2003

4- The Atlantic Monthly : Joseph Stiglitz, Odious Rules, Odious Debts, November 2003.

5- Financial Times," Iraq Debt, Like War, Divides the West", David Mulford and Michael Monderoso

6- Robert Looney, " Bean Counting in Baghdad, Debt, Reparations, restructuring and Resound" Center for Contemporary Conflict,2nd June 2003.

7- Amy Kublow " Toppling Saddam Leaves Debt Questions to be Solved", The Gulf News 24 September 2003.

8- Investor Business Daily, www.investor.com , 27 October 2003

الفصل السابع

الدعوة لهيئة تحكيمية لحل مشاكل الديون العراقية القبيحة

" إن على العراق أن يحل أزمة الدين ، ليس بطلب الرأفة من الدائنين، بل من خلال الاحتكام بقواعد القانون.... على الإدارة الجديدة أن لا توافق على إعادة دفع أي دين أخذه صدام حتى يقدم الدائنون برهانا على شرعية الديون ...وعند طلب البرهان، فالشعب العراقي لا يحتاج ، ولا يجب أن يشعر بأنه بحاجة للحصول على موافقة من هذه الحكومات أو من المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة ، نادي باريس ، البنك وصندوق النقد الدوليين لأنه مدعوم بقواعد العدالة الطبيعية لحق إتخاذ القرار العادل المناسب" *باتريشيا آدمز (1)* أن كلا من الجمعية العراقية – الكندية واليوبيل العراقي كانتا من الأوائل قبل وبعد العام 2003 في الدعوة لحل وإلغاء الديون القبيحة ، عن طريق تشكيل هيئة أو محكمة خاصة بالتعاون مع تلك النخبة من المحامين و القضاة في القانون الدولي والتي بادرت بعرض خبرتها وجهودها في هذا المجال - وبدون مقابل – للمشاركة في تشكيل هيئة للعراق تتسلم ملف كل الديون للعرض والدفاع أمام ديون كل دولة دائنة . وذلك لمواجهتها بمبادئ القواعد القانونية للديون البغيضة والتي طبقت فعليا في العديد من القضايا المماثلة في دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي وألمانيا وبريطانيا .

لقد عرضت العديد من دراسات منظمات دولية واجتماعية إلى جانب بعض المختصين والخبراء في المسائل المالية والديون مواقف مماثلة تؤيد هيئات تحكيمية وعلى أساس ضرورة معاملة ديون النظام الدكتاتوري على أنها ديون بغيضة لا يجب لاتحميل الشعب العراقي بها ويجب إلغاؤها كاملة .

ومع ذلك، فقد كنا نرى أنه ليس من الصعب تحديد مدى شرعية تلك الديون ، وذلك بدعوة الدائنين تقديم مطالباتهم الموثقة من خلال موقع محدد ينشأ على الشبكة أو في إحدى سفارات العراق. وإن لدينا من الخبراء والقانونيين العراقيين والأجانب ممن يعملوا على أسس عادلة لاتخاذ إجراءات لدفع الديون التي يجدونها شرعية أو يدعون لهيئة تحكيمية بشأن الديون التي يعتبرونها بغيضة غير شرعية .هذا ما كنا نقوله في حينها للحكام والساسة في المنطقة الخضراء من بغداد بعد سقوط النظام الدكتاتوري . ومع أن هناك العديد الكثير من الدراسات والأبحاث حول هذا الموضوع ، فلقد اخترنا أولا كبداية الإشارة لدراسة مميزة ، رغم انها جاءت متأخرة بعض الشيء، في سنة 2005 ، إلا أنها كانت واضحة من بدايتها وحتى آخرها. في ان الحل الامثل يصار في خلق هيئة تحكيمية دولية يتم تشكيلها من ممثلين عن العراق والدول الدائنة – ذات الدين العالي – وتستند الى قواعد/ قوانين الامم المتحدة . ولقد قام بهذه الدراسة الأستاذ (داريوس آدم مارزك) من جامعة يشيفا في نيويورك . وعنوانها : ""العراق الجديد : حل الالتزامات العامة والخاصة الناتجة عن نظام حكم حسين الدامي في إطار التحكيم الدولي"" (2). ولسوف نقتبس منها باختصار بعض الجوانب المحددة ذات الصلة بتصرف .

إذ بعد أن تتناول الدراسة بتفصيل الديون والالتزامات العامة والخاصة ، نذكر بدور الولايات الأمريكية التي احتلت العراق في الدعوة بداية لالغاء أو تخفيض ديون العراق ، ثم ما تم التوصل اليه في نادي باريس في 2004 . والإشارة الى امكانية مواجهة العراق لبعض الصعوبات بربط تسوية بعض الديون ببرنامج ومتطلبات صندوق النقد الدولي من جهة وإمكانية عدم قبول الدول غير الأعضاء بنسبة التخفيض – ال80 ٪ - ناهيك عن تعويضات حرب الخليج والمطالبات الاخرى عن العقود التي وقعها النظام مع الدول والشركات الأجنبية . ولهذا تبرز أهمية مقترح الدعوة الى جهة أو محكمة خاصة تحكيمية بقواعد وأطر قانونية لضمان تسويات عادلة للجميع . طالما ان هذه الادارة الامريكية وبعضا من أطراف المجتمع الدولي قد دفعوا نحو تخفيض للاعباء الثقيلة لهذه الديون ، والتي تعيق أي انتعاش اقتصادي في العراق وتهدد الاستقرار السياسي والأمني في الداخل وفي المحيط الإقليمي. اذ ليس من العدل ان يحمل الشعب العراقي بأعباء هذه الديون التي تعتبرها غالبية العراقيين من أنها بغيضة قبيحة . اذ ان بقاء هذه الديون سينجم عنه تدهور في قيمة العملة العراقية ، إضافة إلى أن ضخامة أعباء خدمة الديون وفوائدها تؤدي إلى تدهور في الميزان التجاري وتقلل من الفرص الاستثمارية وتضيع خلق فرص عمل جديدة . وتنقل الدراسة من مصادرنا - اليوبيل العراقي - عن **الاخ صالح ياسر من قيادات الحزب الشيوعي العراقي** قوله " ليس هناك من طريق لتحقيق الديمقراطية في العراق بدون حل للواقع الاقتصادي، وان حل ديونه يعد الجزء الاهم في ذلك ". إضافة لذلك فإن الكثير يرى أنه ليس هناك عدلا في الطلب من العراقيين لاعادة دفع ديون نظام صدام ، ناهيك عن دفع الفوائد وغيرها للفترة التي لم تسمح بها الأمم

المتحدة للعراق في تحقيق العائدات بالعملة الصعبة لخدمة ديونه أثناء فترة الحصار .

وفي ظل مثل هذا الوضع الاقتصادي المتدهور بعد حروب صدام ثم الاحتلال الأمريكي ، ""كان من الضروري تحقيقا للعدالة ورعاية لمبادئ القانون الدولي ، أن يقدم العراق على اتخاذ الخطوات اللازمة لإنشاء هيئة تحكيمية لتحل وبشكل عادل التزاماته تجاه العالم الخارجي. وفي الحقيقة ، فإن الهيئات التحكيمية التي أنشئت العديد من الدول والحالات في السابق قد أدت دورها بشكل جيد وحلت بإمتياز مشاكل مماثلة"" وهذا ما كنا اشرنا اليه من البداية في دعوة كل من الجمعية العراقية لشطب الديون العراقية الخارجية واليوبيل العراقي بعد سقوط النظام الصدامي. ومن أبرز الأمثلة الهامة التي يشار إليها كانت الهيئة التحكيمية بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية في سنة 1981 . إذ نتج بعد قيام الثورة الإسلامية **سنة 1979 " إنشاء اهم هيئة تحكيمية في التاريخ "** . وقد ارتبط ذلك مع احتجاز الرهائن في السفارة الأمريكية وجاءت اتفاقية الجزائر في سنة 1981 والتي تضمنت اطلاق سراح الرهائن وأدت إلى قيام الهيئة التحكيمية الايرانية – الامريكية . اذ قامت ايران حينها بقطع علاقاتها التجارية مع أمريكا ومصادرة استثماراتها وطلبت سحب موجوداتها في أمريكا وفسخت كل التزاماتها المالية إزاء المواطنين الامريكان ، وفي المقابل قامت الحكومة الامريكية بتجميد 12 م.د.أ من الموجودات الايرانية في أمريكا والخارج .

وعلى ضوء ذلك يطلق الباحث ما **سماه محكمة التحكيم لمطالبات حسين العراق "**

The Hussein Iraq Claims Arbitration Tribunal "

إذ كما كانت مفيدة لامريكا – وايران – فإنها بكل تأكيد تتناسب وتعمل جيدا لأمة متساهلة كالعراق . ثم يشرح بالتفصيل الهيكل والسلطة القضائية والقواعد لهذه المحكمة التحكيمية . فأولا لابد أن تعقد المحكمة في مكان محايد يتفق عليه بين المحكمين العراقيين - أو من يمثلهم – وكبار الدائنين . وإن كانت ستتناول أيضا قضايا العقود مع الشركات والدول الأجنبية لابد أن يكون لروسيا محكمين باعتبارها من اكثر من لها عقود نفطية وتجارية . ثم إن اختيار المقر للمحكمة يتطلب تعيين موظفين واعتماد هيكل تنظيمي ووضع ميزانية واعتماد قواعد تشريعية وقضايا الترجمة وغيرها . أننا سبق وأن أشرنا أن الغاية من محكمة لتحكيم مطالبات الديون على العراق تتمثل في محاولة لتخفيف الأعباء الثقيلة عن كاهل الشعب العراقي ، من تجاوزات النظام السابق وتحقيق عملية حل التزاماته بطريقة عادلة إزاء الدائنين وما أكثرهم . ليقدموا الوثائق لما يثبت مطالباتهم ونعتمد المبادئ القانونية التي اعتمدت في قضايا التحكيم الدولية السابقة بشأن الديون التي خلفتها الانظمة السابقة (امريكا – اسبانيا في قضية كوبا ، قضية رفض السوفيت سداد الديون القيصرية ، ديون بولندا – ألمانيا ومعاهدة فرساي ، ديون بريطانيا – كوستاريكا بتحكيم تينوكو ، ديون ايطاليا على أثيوبيا وغيرها الكثير) .

ونتفق مع الرأي في أن العراق سيضع الأموال ويقبل بفتح حساب تأميني يضمن دفع ما يقرره المحكمين في القضايا المتفق عليها . كذلك فإن اعتماد قواعد " لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة العالمية " الذي يتعامل مع قضايا التجارة العالمية والاستثمار بالجلسات التحكيمية . حيث من خلال قواعدها التي تحافظ على المرونة للتمييز بين القضايا التحكيمية وجلسات المحاكم العادية . وان استخدام قواعد هذه اللجنة سوف يزيد من شرعية أي هيئة تحكيمية تنشأ لمعالجة ديون العراق البغيضة .

United Nations Commission on International Trade Law (UNCITRAL) .

في ذلك الوقت ، كان لنفوذ الاحتلال الامريكي دورا في التأثير على مجريات الاحداث، وخاصة في القضايا المالية، ومطالبة العراقيين بعدم دفع ديون صدام البغيضة . إلى جانب مواقف العديد من منظمات المجتمع المدني في الخارج والتي ترى بعدم جدية الامريكان في موقفهم لصالح العراق وتأييد اللجوء الى المحكمة التحكيمية - انظر الفصول الخاص بالمنظمات المؤيدة لنظرية الديون البغيضة – مثل الجمعية العراقية – الكندية ، اليوبيل العراقي (الفصلين الرابع والخامس)، ومنظمة اوكسفام الدولية ، اليوبيل الامريكي ، منظمة كادم الفرنسية والتي نظمت محكمة شعبية في 31 مارس 2003 بجنيف (الفصل السادس) .

ان هذا الكاتب ومع أنه ركز في خاتمة بحثه على التحكيم في قضايا عقود الشركات الاجنبية ومن أن الدائنين لابد من يدفع لهم وفقا للاتفاقيات التعاقدية مع الأنظمة القائمة . إلا أنه مع ذلك أثار هذا التساؤل "" ماذا لو كان النظام المقترض مجرما ؟"" ... أن المحكمة التحكيمية يمكن أن تتناول أيضا العقود التي عقدها نظام صدام لأغراض شرعية – ويشير هنا الى عقد مع شركة روسية لشراء أعداد من سيارات التاكسي باعتبارها تخدم أغراض مدنية - .لذلك بمقترح التحكيم يحلل بالضرورة أيضآ ، مدى استفادة العراق من الديون التي قدمتها المطالبات في ظل الالتزام بالقواعد القانونية مع التحقيق في حالات الفساد والرشاوي لعقدها في ظل النظام السابق. .

وفي خلاصته يقول :

"لقد مر الشعب العراقي بويلات الحروب ، الدكتاتورية والاضطهاد الجسدي والنفسي ، لذلك وللاسباب أعلاه ، فإن تخفيض أعباء الديون لا يعد حتميا فحسب بل ضروريا. فإذا ما كان هدف العراق ولمساعدة نفسه في البناء والمنافسة على أسس متساوية مع الدول المسالمة الاخرى، فإن الجزء الأعظم من ديونه الباقية التي لم تتم تسويتها بعد يجب أن" **تخضع للتحكيم وترفع عن كاهله**" ، او على الاقل يتفاوض عليها أو يعاد جدولتها لتحقيق هذا الهدف" .

ويختم الكاتب:

بحثه بشكل مثير بانتقاء مقطع من *قصيدة " أنشودة المطر" للشاعر العراقي شاكر السياب :*

وفي العراق ألف أفعى تشرب الرحيق ...

من زهرة يربها الرفات بالندى.

وأسمع الصدى يرن في الخليج ..

مطر . مطر .. مطر...

في كل قطرة من المطر ...

حمراء أو صفراء من أجنة الزهر

وكل دمعة من الجياع والعراة ..

وكل قطرة تراق من دم العبيد

فهي ابتسام في انتظار مبسم جديد ..

أو حلمة توردت على فم الوليد

في عالم الغد الفتي، واهب الحياة ..

ويهطل المطر .

موقف منظمة الاوكسفام الدولية من الدعوة لهيئة تحكيمية

"إن ما نحتاجه الآن خطة عمل لمواجهة المشاكل العاجلة للعراق، في ظل الأعداد لتطوير استراتيجية طويلة الأمد" (3) وعليه تقترح اوكسفام التالي:

-**إنشاء هيئة مستقلة تحت مظلة الأمم المتحدة** للحكم والفصل في تصنيف الديون القبيحة في العراق، وعلى أن تقدم توصياتها حول الإعفاء المناسب/ الجدولة على أساس نظرية الديون القبيحة. وان تقدم تقييما لاحتياجات التنمية الشاملة: ويمكن أن تعمل الهيئة كهيئة قضائية تتكون من القضاة والاقتصاديين وغيرهم من الاختصاصيين الى جانب اتخاذها القرارات بشأن مدى شرعية الديون العراقية . كذلك من الوارد أن تغطي أعمالها موضوع التعويضات والعقود المعلقة أيضا .

- **الوقف العاجل لاي إعادة دفع من ديون العراق** حتى تعد الهيئة تقريرها بشأن إلغاء الديون القبيحة. وهذا يعني توقف أعمال لجنة الأمم المتحدة للتعويضات، وهذا ما يتيح للهيئة الوقت لتقييم الديون والتعويضات وتقدير احتياجات البناء، وأن تمنع الهيئة توجيه أيا من الموارد لغير الاحتياجات الأساسية لإعادة البناء. - **أن يعمل الدائنين مع السلطات الشرعية المستقبلية**، مع وكالات الأمم المتحدة وجمعيات المجتمع المدني لتحويل بعض الدين إلى تمويل لمبادرات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية: وذلك لضمان الربط المباشر بين اعفاء الديون وأهداف التنمية. وهو ما يمنح الدائنين خيار مبادلة الدين بالتنمية. ومن خلال ذلك فيمكن للبنوك ان تتبرع بكل أو جزء من إعفاء الدين للسلطات الشرعية الجديدة او لوكالات الأمم المتحدة أو لمؤسسات المجتمع المدني.

إن حالة العراق تؤسس لسابقة للبدء في عملية لخلق هيئة أو مؤسسة قائمة لإعداد وصياغة المعايير العالمية والإشراف لتقييم الديون القبيحة في المستقبل. ومن الجهة الأخرى الأعداد لقواعد شفافة وإجراءات تصنيف مدى شرعية الدول الدائنة في مطالباتها للديون المقدمة للأنظمة الدكتاتورية.

موقف الورقة الألمانية من الدعوة لهيئة تحكيمية

ان الدراسة الألمانية (4) لا تتفق مع اللجوء الى نادي باريس طالما أنه لا يتعامل مع متطلبات نظرية الديون البغيضة.

بل وبعد قيام حكومة منتخبة في العراق يمكن أن تطرح ثلاثة بدائل :

(أ) تتفق الحكومة العراقية والدائنين لتحويل سلطة اتخاذ القرار الى الأمم المتحدة مثل محكمة فض المنازعات الدائمة في الهيج.

(ب) تنشأ الأطراف بمساعدة سكرتارية الأمم المتحدة كيانا لاتخاذ القرار بما يشبه لجنة تسوية مطالبات أمريكا – إيران .

(ج) تتفق الأطراف على إنشاء محكمة او هيئة تحكيمية يعين فيها ممثلين من كلا الطرفين مع طرف واحد محايد.

□

□

موقف اليوبيل الالماني

Jubilee Germany

قام اليوبيل الألماني بنشر وتوزيع ورقتين بحيثة أثناء انعقاد الندوة الخاصة " **الديون القبيحة والمطالبات الدولية على العراق في برلين – 12 مارس / آذار 2004** ، كانت الأولى تحت عنوان : " من أجل عملية تحكيم شفافة عادلة لدول الجنوب المدينة" (5) "

ودعت الى خلق جهاز / إداري ذات صلاحيات اتخاذ قرارات محايدة، مستقلة عن طرفي النزاع . وبإجراءات شاملة ، للتعامل بكل المطالبات من دولة مدينة للوصول الى حلول وسطية . مع الاستماع إلى كل طرف ولكن يجب إعطاء أهمية لأخذ الاحتياجات الضرورية لمجتمع الدولة المدينة قبل اتخاذ اي قرارات . إضافة الى الدعوة للأخذ بالاقتراح الذي قدمه البروفسور الاقتصادي النمساوي كينبرت رافر بتدويل الفصل التاسع من الدستور الامريكي - (Kunibert Raffer)

Internationalizationالذي هو باب – الإعسار (Insolvency) أي العجز عن الوفاء المتعلق ب " اجراءات الافلاس " للبلديات التي تواجه مشاكل مالية والتركيز على حمايتها من الدائنين من خلال خلق خطة لهيئة لتسوية الديون القائمة بين البلديات الحكومية والدائنين . وهذه بمثابة هيئة تحكيمية بين الطرفين من جهة، ولكنها أساسا تحمي الطرف المدين من أي إجراءات يتخذها الدائن من الجهة الثانية .

بعدها نلخص ما جاءت به الورقة الثانية والمعنونة :

"عدم القدرة على السداد / التحكيم : الحجج والحجج المضادة " (6) إن عدم القدرة على الإيفاء بالدين تنطبق على الشركات والمؤسسات : ولا تنطبق على الدول ، باعتبار أن الدول ذات سيادة ، ولهذا يقترح الأخذ بنموذج الفصل 9 الامريكي الذي صمم للحالات التي تمنع وتضع قيودا على الدائنين عند تعاملهم مع سلطة الدولة الحكومية . إن هذا النموذج لا يحتاج أبدا قيام منظمة عالمية ولا بيروقراطية مكلفة . بل من خلال تشكيل هيئة تحكيمية يتم اختيار أعضائها من قبل الطرفين . ويعد ذلك بمثابة إجراء مؤقت ، حيث يتم حل الهيئة عندما تنجز مهامها . بعدها تنتقل الورقة لتناقش ما كان مطروحا للحل على الصعيد العالمي المالي للمساعدة لحل مسألة الديون وهو ما سمي ببرنامج " الدول الفقيرة ذات الديون الثقيلة " . (Heavily Indebted Poor Countries – HIPC).

وهذا البرنامج لا يأخذ بالحسبان إلا جانبا واحدا من مشكلة الديون . حيث ليس هناك من هيئة مستقلة لإتخاذ القرار ولا جلسات للاستماع للطرفين قبل اتخاذ القرار وان إجراءاته مؤقتة غير شاملة . فهو يهدف لحماية الحاجات الاساسية للدولة المدينة فقط وهو الجانب الأهم . ومع هذا فإن **استخدام معيار تواصلية الدين**(debt sustainability) .

قد أثبت من خلال تطبيقه في حالات بعض الدول من عدم الواقعية حيث نجم عنه "إعادة دفع أكثر مما تم اعفائها "من أعباء ديونها من قبل . إن مثل هذه النتيجة تعد فشلاً ، ليس عرضيا ، بل يعكس الخلل الأساسي لما يعتمده برنامج "تواصلية الدين " في مطالبات لا يمكن تحقيقها إذا كان أحد الأطراف هو الحاكم في قضيته . لذا فإن " نادي باريس وحتى إذا تم إصلاحه

" لا يمكن أن يقدم حلولا عادلة . فهو كارتيل يعمل لمصلحة الدائنين لا يتبع أحد العناصر الأساسية لقواعد القانون وهو الحياد والنزاهة .

ومن مقولة " **أن الاقتراض السيء يدل بالضرورة على إقراض سيء** " وهو ما يفترض أن هناك مقرضين سيئين . وهذا يتطلب تطبيق قواعد الزامية تراعى من قبل المقرضين عند تقديم القروض. وتاريخيا فإن هذه المبادرة لم يكن فيها ما يردع " الإقراض السيء " . الحكام الفاسدين والدكتاتوريين لم يأخذوا بجدية ما يتطلب منهم في إعادة ما أخذوه من قروض لأغراضهم الشخصية أو حروبهم العدوانية أو لأدوات القمع ضد شعوبهم . ونفس الشيء ينطبق على المقرضين حيث قدموا أموالا طائلة لأنظمة فاسدة طاغية ، ولم يفكروا جيداً في إفلاس هذه الانظمة أو سقوطها في المستقبل .

---

(1) Patricia Adams “Iraqi Odious Debts – The Odious Doctrine and Iraq After Saddam” Berlin Conference -16-17 March 2004. p2

2)) Darius Adam Marzec “The New IRAQ: Resolving Public and Private Obligations Incurred Under Saddam Hussein’s Rule in Context of International Arbitration” Cardozo Journal of Conflict Resolution Fall 2005, Yeshiva University – New York.

(3) Oxfam International, May 16, 2003

(4) JURGEN KAISER - ANTJE QUECK, DIALOGUE ON GLOBALIZATION: FRIEDRICH EBERT STIFTUNG, “ODIOUS DEBTS – ODIOUS CREDITORS?

INTERNATIONAL CLAIMS ON IRAQ”. BERLIN MARCH 2004

(5) Jubilee Germany: A Fair and Transparent Arbitration Process for Indebted Southern Countries – Berlin – March 2004.

(6) Jubilee Germany: International Insolvency / Arbitration: Arguments and Counterarguments – Berlin – March 2004.

□
□
□
□
□
□
□
□
□
□
□
□
□
□
□
□

الفصل الثامن

نادي باريس والديون القبيحة

"" نادي باريس يتستر على قروض دول الغرب القبيحة لصدام ".. باتريشيا آدمز.

في عالم المال العالمي ، القروض السيئة للقطاع العام يجري التفاوض عليها في نادي باريس. إذ ما هو إلا " مجموعة من الحكومات الدائنة الرئيسية يتم التنسيق بينها بواسطة وزير المالية الفرنسي ، ونادي لندن يتناول القروض السيئة التي تقدمها البنوك التجارية: كلاهما يعمل بسرية و بصورة غير رسمية لتجنب الاحراج من المقترضين والمقرضين على حد سواء .(1)

وفي البداية لابد لنا من الإشارة الى نص قرار مجلس الأمن رقم 1483 الصادر في مايس / مايو 2003 الذي يقول في الفقرة 15 مايلي : "يطلب الى المؤسسات المالية الدولية مساعدة شعب العراق في إعادة بناء إقتصاد وتنمية وتيسير تقديم المساعدة من جانب مجتمع المانحين بنطاقه الواسع ، و يرحب باستعداد الدائنين بما في ذلك نادي باريس للتوصل إلى حل مشكلة الديون السيادية للعراق " . (2) وهنا يثار التساؤل هل أن ذلك يعني أن شعب العراق ملزم حتى إذا رحب المجلس "باستعداد الدائنين " ومن هم ؟ بما فيهم نادي باريس للتوصل إلى حل مشكلة الديون ، باعتبار أن هذا القرار جاء تحت

البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة ؟؟ . سوف نتناول هذا الأمر في ضوء آراء العراقيين و الخبراء والاقتصاديين في العالم والموقف الأمريكي . في ورقتها التي قدمتها ايمانويل ماولين السكرتيرة العام لنادي باريس بعنوان " العراق وتخفيف أعباء الديون : المطالبات العامة على العراق" (3) في ندوة برلين لابد لنا من التطرق لأهم ما جاءت به خطوطها العريضة .إذ بدأت بالإشارة إلى أهمية تقييم المطلوبات العامة على العراق في سياق تدخل نادي باريس وكيفية معالجة هذه الديون فيه . ومرت مرور الكرام دون الحديث طويلا عن مسألة الديون غير القانونية / غير الشرعية The case of Illegal Debt باعتبار انها لاتعني النادي بشيء. على أن ديون العراق تشمل : ديون الحكومة المركزية - ديون القطاع العام والتي يمكن إرجاعها إلى 1 . أعضاء نادي باريس من الدائنين الرسميين 2 . غير أعضاء نادي باريس من الدائنين الرسميين 3 . الدائنين من القطاع الخاص . وتطرقت إلى مسألة التعويضات حيث تم وضع إطار خاص من قبل لجنة التعويضات التابعة للأمم المتحدة (UNCC) و2.64 مليون مطالبة مسجلة لدى اللجنة يبلغ مجموعها 350 مليار دولار أمريكي . تمت معالجة 98٪ من المطالبات ودفع مبلغ 17.5 مليار دولار تحت مظلة برنامج النفط مقابل الغذاء. وجاء قرار مجلس الأمن (UNSC) رقم 1483 في 20 مايس / مايو 2003 (الفقرة C 1) وتم تخصيص نسبة 5٪ من

عائـــدات الـــنفط لتوضـــع في UNCF . وحـــول تقيـــيم ديـــون العـــراق – باستثناء التعويضات – لكن تشمل الفوائد المتأخرة يتبن أن :

36.1 ٪ ديون نادي باريس

53.2 ٪ ديون غير أعضاء نادي باريس

10.0 ٪ ديون تجارية

المجمـــوع المقـــدر للـــديون العراقيـــة حســـب النـــادي 120 مليـــار دولار أمريكـــي . إذ أن هنـــاك 21 مليـــار دولار مـــن الـــديون المتـــأخرة زائـــدا حـــوالي 19 مليـــار دولار فوائـــد متـــأخرة ، وأن الـــدائنين مـــن الاعضـــاء بينوا عدم قدرة العراق لبدء السداد قبل نهاية 2004 .

هـــذا وإن بيانـــات الأمـــم المتحـــدة الـــتي تم جمعهـــا تشـــير الى ديـــون قـــدرها 63 مليار دولار لغير الأعضاء من نادي باريس .

ولعـــل أهـــم مـــا جـــاءت بـــه الســـكرتيرة مـــولين هـــو " أن الـــدائنين مـــن أعضـــاء النـــادي لا يعترفـــون بمفهـــوم الـــديون البغيضـــة ، حيـــث يمثـــل الاعـــتراف بهـــا – خطـــورة علـــى العلاقـــات الماليـــة الدوليـــة ولا تعـــد عمليـــة في التطبيـــق - . وان نـــادي بـــاريس يعتمـــد معيـــار إيفيـــان (Evian)الـــتي في رأي النـــادي تـــوفر إطـــارا لمعالجـــة ديـــون العـــراق " . وعـــن هـــذه الصـــيغة التي :

- اعتمدت في اكتوبر / تشرين الاول 2003 من قبل نادي باريس فإنها تطبق على الدول Non – HIPC

- تأخذ بنظر الاعتبار معايير الاستدامة Sustainability

- تعتمد على استجابة نادي باريس للوضع المالي للدولة المدينة

- تؤكد على الالتزام بتطبيق مبدأ المعالجة للمقارنة Comparability of Treatment

وتقرر بعبارات مختصرة موقف النادي بالتحديد " أن الدائنين من الاعضاء لا يعترفون بمفهوم الديون القبيحة لثلاثة أسباب : ا. إنها تمثل خطرا للعلاقات المالية العالمية (Dangerous) 2. طارئه و مشكوك فيها- وخاصة ان تطبق بأثر رجعي (Contingent and Uncertain – in particular if ex-post) 3. غير عملية أو باطلة (Not operational). ويطرح صيغ ما سمي– إيفيان والدول الفقيرة ذات المديونية العالية (Evian Approach and HIPC) كإطار لمعالجة ديون العراق . انتهت .

يتوقع من بعض الدائنين أن يقدموا إعفاءات للديون، رغم أن نادي باريس لا يستطيع أن يطلب منهم ذلك. تقليديا تقدم إعفاءات الديون تحت معايير أساسية (Standard Terms) ، سميت على ضوء مكان الاجتماع لمجموعة القمة جي 7 /جي 8 . مثل معايير نابولي Naples Terms) تطبق على البلدان الأكثر فقرا بتخفيض ثلثي الدين 2/3 ، بينما معايير هيوستن (Houston Terms) تطبق على الدول ذات الدخل دون المتوسط وتشتمل على إعادة جدولة للدين وليس الإعفاء . أما الجديد فكان المعيار المشار إليه إيفيان Evian Terms) الذي تم التوافق عليه مؤخرا وبموجبه يتم النظر في كل حالة على حدة.

أما موضوع ديون العراق ومقدار إعفاءه فيعتمد على أساس نادي باريس المتصل " بقدرة العراق على الدفع من جهة مع تقييم صندوق النقد الدولي وفقا لمعايير الاستدامة " القدرة على تواصل الدين (Debt Sustainability) كما اشرنا اعلاه . حيث قدر حينها باحتمالية أن يكون بحوالي 50 مليار دولار- وهو ما يمثل 225٪ من عائدات الصادرات، باستخدام توقعات تفاؤلية لعائدات النفط المستقبلية. وان إعفاء الدين هذا سوف يمتد لحوالي 3 سنوات مع تخفيض في كل سنة مرتبط بمدى تحقيق أهداف الأداء المعدة من قبل برنامج صندوق النقد الدولي .

إن مثل هذه الإعفاءات المقترحة للعراق لا تأخذ بنظر الاعتبار الحاجات الاجتماعية الكبيرة والملحة (على سبيل المثال معدل البطالة يصل إلى 50٪ ، معدل وفيات الأطفال دون الـ 5 سنوات 13٪ من أمراض يمكن علاجها ، 32٪ من الأطفال يعانون من سوء التغذية ، 55٪ من الأطفال لم يلتحقوا بالدراسة الثانوية ، توقعات الحياة 61 سنة متوسط العمر المتوقع وهو أقل ب 15 سنة عن الكويت وانه حتى أدنى من متوسط العمر في بنغلاديش .

تقول السيدة باتريشيا آدمز " اعتقد ان على العراق ان يحل أزمة الديون، ليس بطلب الرأفة من الدائنين ، لكن من خلال الاحتكام وفقا لقواعد القانون . على الإدارة الجديدة للعراق ان لا توافق على إعادة دفع أي دين أخذه نظام صدام حتى يقدم الدائنين برهانا على شرعية الديون. وعند طلب البرهان ، فالشعب العراقي لا يحتاج ، ولا يجب أن يشعر بأنه بحاجة للحصول على موافقة هذه الحكومات أو من المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة ، نادي باريس أو صندوق النقد الدولي ، لانهم مدعومين بقواعد العدالة الطبيعية -المعايير الدنيا لحق اتخاذ القرار المناسب . إن من حق الشعب العراقي ان يطلع تفصيليا على أي مطلوبات تستحق عليه، وليس بشكل إجمالي ، ان لهم الحق لأن تسمع قضيتهم بشكل عادل حيث تتاح لهم التمثيل القانوني وان لهم الحق أيضا" .

هـذا وقـد وجـدنا في فبرايـر 2004 السـيد جـانس ديفيـد (4) يطـرح السؤال التالي :

Is the Paris Club the Right Venue for Iraq Debt Relief ??

هـل نـادي بـاريس هـو المكـان المناسـب لإعفـاء العـراق مـن الـديون ؟؟ ويبـدأ بـالعودة الى نظريـة الـديون القبيحـة ، ومـن أن ديـون صـدام يمكـن تبويبهـا كـديون غـير شـرعية في ظـل القـانون الـدولي .. " وأن معالجتهـا في نـادي بـاريس تعـني أن المجتمـع الـدولي يعطـي شـرعية للنظـام وللـديون المقدمـة لنظـام صـدام " . اذ ان هنـاك " دعـوات الى إعـادة المفاوضـات في ظـل حكومـة عراقيـة جديـدة أو هيئـة دوليـة قانونيـة وليس في نـادي بـاريس " . إذ أنـه يعتقـد أن مثـل هـذه الصـيغة تعطـي شـرعية أكـبر داخـل العـراق لمعالجـة الـدين ، طالمـا أن معظـم العـراقيين لا يريـدون دفـع ديـون صـدام . ولكنـه في الأخـير يشـير الى أن أمريكـا وهـي دولـة وقـوة الاحـتلال .." قـد أوضـحت نيتهـا لحـل مسـألة الـديون مـن خـلال نـادي بـاريس وإجـراء مفاوضـات متزامنـة مـع غـير الأعضـاء في النادي " .

<u>وهذا يلغي دور نادي باريس</u>

الحكومـات الدائنـة تجلـب مطالبتهـا الى نـادي بـاريس بشـكل إجمـالي وليس كـل ديـن علـى حـدة . ويفضـل هـؤلاء الـدائنون أن يشـطبوا ديـون صـدام في مثـل هـذا الإطـار لتجنـب البـديل ألا وهـو الإحـراج أمـام الـرأي العـام في كشـف تمويلـهم للأنظمـة الدكتاتوريـة . عليـه فالنـادي يفضـل تغطيـة ديـونهم البغيضـة القبيحـة لصـدام ودفـن أخطـاء بواعثهـا السياسـية تحـت إطـار مـا يسـمى " عمليـة إعـادة الجدولـة المنظمـة "

القائمة على ما يقرره بشأن قدرة العراق على الدفع ، وليس على أحقية العراق في أن يطلب ذلك الأمر . إن ماكينة نادي باريس تعمل وبحركة " من أجل ما يدعون أنه لمصلحة العراق !!! ". ولكن تقول السيدة باتريشيا آدمز، على العراقيين أن يحذروا من الاعيب الدائنين الذين يقدموا الاغراءات للذهاب إلى نادي باريس . فهذا النادي سوف يعامل ديون نظام صدام على أنها ديون الشعب العراقي ، أي أنهم يضفوا عليها طابع الشرعية في هذه العملية . وبدلا عن الموافقة على دخول الصفقات السياسية الغرف الخلفية ، حيث يكون الدائنون هم القضاة وعلى العراق طلب الرأفة والرحمة، فإن على الحكومة العراقية الجديدة أن تتبع الطريق القانوني لتحديد مدى شرعية المطالبات ضد شعبها وعليها أن تؤسس العملية التحكيمية لبيان وكشف من كان يمول نظام صدام ، وأين ذهبت المليارات تلو المليارات من الدولارات ؟ وفي ذلك الوقت كنا في بغداد ندعو الى ضرورة سماع الآراء والأصوات التي تكشف عورات نادي باريس والداعمة لمطالب الشعب العراقي سواء من السياسيين أو خبراء المال والاقتصاد والقانون من نفس الدول الدائنة الغربية والشرقية . وقلنا إن الجري المتسرع بالموافقة على الذهاب الى باريس هو عين الخطأ. تحدثنا وجها لوجه مع من كنا نعتقد انهم يمكن ان يأخذوا موقفا وطنيا صلبا إزاء شطب جميع الديون القبيحة لنظام صدام. وقدمنا بالتعريف لواحد من كبار المسؤولين - والذي أصبح بعدها رئيسا للوزراء – حيث بادرنا بالاستهزاء من كلمة الديون " القبيحة أو البغيضة " وادار ظهره ومشى نحو قاعة المجلس الوطني آنذاك . في ذلك اليوم شعرنا بأن معظم من كان في موقع المسؤولية أو

بدرجة وزير أو ممن يتولى حقائب ليسوا سوى حفنة من طلاب الكراسي وليس في إمكانهم معارضة توجيهات السادة الأمريكان أصحاب النفوذ والسلطة الحقيقية . كنا نعتقد أنهم أيدوا ووافقوا على ما عرضنا لهم من اننا يجب ان نطالب بتحديد مدى شرعية الديون ، التي استخدمت لمصلحة الدولة – وليس النظام – أو تلك الديون التي كان فيها منفعة وفائدة للشعب العراقي . دعوة الدائنين ليتقدموا بالوثائق التي تثبت مطالبهم ويمكن للحكومة بعدها اتخاذ الإجراءات لدفع تلك الديون التي تجدها شرعية وتدعوا للتحكيم بشأن الديون التي تعتبرها " قبيحة ".لقد كان لدى اليوبيل العراقي والجمعية العراقية – الكندية لشطب الديون العراقية ثلاثة من كبار المحامين وأساتذة القانون الدولي – من كل من كندا والولايات المتحدة وفرنسا - . ومستعدين المرافعة والدفاع عن حقوق الشعب العراقي ومطالبه لشطب الديون القبيحة ، وبدون أجر أو أتعاب، أمام المحاكم الدولية . أو أن يقوموا بتمثيل العراق في أي مرافعات أو قضايا قانونية تتصل بإجراءات التحكيم . ولكن مع الأسف الشديد لم نجد الآذان الصاغية من السياسيين في السلطة الحاكمة أو حتى بعض قادة الاحزاب . اللهم إلا من السادة المراجع الثلاث الكبار الذين التقيناهم في مدينة النجف الاشرف كما ذكرنا سابقا ، والذين نثق في أنهم نقلوا للمسؤولين في السلطة تأيدهم لموقفنا ومطالبنا في الحصول على الحقوق الشرعية العادلة للشعب العراقي المظلوم . لقد كانت هناك فرصة ثمينة يمكن للعراق بموجبها شطب ديون صدام القبيحة وذلك بالاهتداء إلى ما

كان يدعوا له كل الطيبين من القوى الوطنية العراقية لسلوك طريق التحكيم . ولن ننسى أولئك النخبة من الشباب والاساتذة والخبراء الأجانب من معظم الدول الاوربية والأمريكية الذين وقفوا بصلابة إلى جانبنا لرفع الظلم عن الشعب العراقي بتحميله أعباء ديون النظام الدكتاتوري . وكما اشرنا الى ان هناك قواعد وإجراءات تحكيمية متفق عليها وتعتبر بمثابة دليل لحل الخلافات الدولية يمكن استخدامها ، بما فيه " لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي UNTIL ". ووفق تلك القواعد كان يمكن للعراق والدائنين اختيار الحكام و تشكيل محكمة . مع الاتفاق مسبقا على وجهة النظر العراقية في اختيار مجموعة المبادئ والمعايير القانونية وأن مبادئ نظرية الديون القبيحة يمكن أن تكون واحدة من المبادئ المعتمدة . أما مبادئ العدالة والشرعية ذات الصلة بالصفة التمثيلية كالغش ، الفساد والرشوة ، الشراء غير المشروع، بما فيها القواعد العامة للقانون الشخصي ، فيمكن للمحكمين الاسترشاد بها . ومن أجل إضفاء طابع الشرعية للعملية التحكيمية ، وبالتالي شرعية وقانونية قراراتها، فإن جلسات التحكيم يجب أن تجري علنية أمام الجمهور العراقي وانظار العالم الدولي . هذا ما كنا نطمح اليه ، وهو ما كان يرهب الدائنين سواء من القطاع الحكومي العام في تلك الدول العظمى او ماشابه او البنوك والمؤسسات المالية والتجارية من القطاع الخاص . حيث كنا على ثقة تامة من أن نجد في هذه العملية التحكيمية الجزء الأعظم من الديون هي غير شرعية، ليبقى ذلك الجزء البسيط من الديون التجارية البحتة والتي يمكن تحملها او يمكن إعادة تمويلها بدون مساعدة من نادي باريس.

وبذلك يكون العراق قد اعتمد كامل متطلبات العملية القانونية، وحتى لأن نكون الى حد ما مثل بعض السوابق التاريخية التي رفضت الاعتراف بالديون أو تلك التي امتنعت عن الدفع بشكل احادي الجانب . لقد قال لي أحد المسؤولين حينما كنا ندعو إلى عملية تحكيمية قانونية " إنكم تريدون أن تدخلونا في مأزق كبير لسنا بحجمه ومن وراءه " وبعبارة مختصرة عامية قال " تريدون تودونا بداهية ". فكان ما أتذكره أن أجبته " لا والله أنتم الذين تسوقون أموال العراق الى جيوب من دفعها لقهر وبطش شعبنا المظلوم ". وتركني غاضبا حيث كان على موعد مع ممثل من السفارة الامريكية في بغداد . إن أولئك المسؤولين العراقيين في واقع الحال يرددون صدى التحذيرات التي يطلقها بعض الدائنين "هلاك مالي للعراق " إذا ما اتبع طريقة التحكيم وفقا لمفهوم الديون القبيحة ، وغيرهم يصرح بغباء ويهدد بمقاطعة مالية للعراق . وأفضل رد على هؤلاء ما كتبته السيدة باتريشيا آدمز " إن هذا هراء وأن على حكومة العراق الجديد إهمال مثل هؤلاء ".

تفاصيل الاتفاقية المقدمة من نادي باريس

كما أشرنا سابقا فإن ما كان في جعبة نادي باريس معيار أو صيغة إيفيان التي تقدم للدول التي تطلب المساعدة لإعفائه من الديون . إذ على الدولة أن تخضع لتحليل تواصلية الدين يقوم بها صندوق النقد الدولي ، حيث بموجبها تحدد فيما إذا كانت الدولة تواجه مشاكل في السيولة – فيقترح إعادة جدولة ديونها لفترة تالية - أو مشكلة تواصلية الدين – حيث ليس لديه موارد حاليا إزاء التزامات ديونه وان حجم الديون يؤثر سلبيا على قدراته للدفع مستقبلا ليكون مؤهلا لعملية إلغاء الديون . وعند مناقشة حالة العراق تبين لأعضاء نادي باريس أن على العراق ديونا خارجية لا تطاق ولا يمكن تحملها ، وعليه انتقل النادي للتفاوض حول إلغاء ديون العراق . وعندما علمنا بموعد اجتماعات نادي باريس ، قمنا مع الاخوة في اليوبيل العراقي بمختلف أنواع الاتصالات بأصدقائنا من العراقيين والأجانب في أوروبا كافة للمشاركة في المظاهرات والاعتصام أمام مبنى اجتماعات النادي في باريس . لإسماع صوت العراق المطالب بشطب جميع دون صدام البغيضة . وكان الجمع يهتف ويرفع الشعارات أن " اشطبوا ديون العراق البغيضة " .

اجتمع ممثلي أعضاء نادي باريس من 17 -21 نوفمبر/ تشرين الثاني 2004 مع ممثلين عن جمهورية العراق واتفقوا في يوم 21 نوفمبر على معالجة شاملة للديون الخارجية العامة للعراق وذلك بتقديم خفض يصل مجموعها إلى 80 ٪ على ثلاث مراحل . ومما تسرب من مناقشات لشطب هذه النسبة من ديون صدام ، ان امريكا كانت تضغط على أعضاء النادي لتخفيض 95 ٪ من الديون ، في حين كان الأوروبيون بقيادة فرنسا وروسيا يريدوا تخفيضا بنسبة 50 ٪ . ووفقا لبعض المصادر فإن ألمانيا اقترحت حل وسط بنسبة تخفيض 80 ٪ وافق بعدها عليه بقية الأعضاء. على ماذا وافقوا ؟

وافقوا على شرعية وقانونية ديون نظام صدام وان على الشعب العراقي الذي تخلص منه أن يعيد دفعها لهم ، ومن أنهم على دراية من أنها قدمت لشراء الأسلحة وتأجيج الحروب على جيرانه. نعم ، إن أعضاء نادي باريس ممن دفع لصدام يعلمون ان ايديهم ملطخة بدماء الابرياء العراقيين الذين قتلتهم معدات القتل والتعذيب التي صدروها للنظام وأننا الآن ملزمون بدفع قيمتها لهم . نعم انهم يعطوننا خصما وتخفيضا بنسب يتحاورون حولها وممثلي الحكومة جالسين وكآن على رؤوسهم الطير ، سامعين لا حيل لهم ولا يرمش لهم جفن عين. لا يسمعون صرخات وهتافات العراقيين وأصدقائهم في خارج قاعة الاجتماع ، المطالبين بشطب كل الديون القبيحة . وقد قال أحد المدافعين عن قضية الشعب العراقي في هذا الموقف وهو يتساءل فكهآ " هل تتوقعون من ممثلي الحكومة أن يخرجوا إلينا طالبين منا السكوت أو خفض أصواتنا ؟؟ لكي لا نزعج أعضاء النادي !! .

إن ممثلي الحكومة قدموا ضمانات بالإجراءات التي تعهدوا بالقيام بها ضمن برنامج الحكومة المدعومة بصندوق النقد الدولي والمساعدات الطارئة التي يقدمها للدول بعد فترة النزاعات والتي صادق عليها مجلس الصندوق في 29 سبتمبر / أيلول 2004 . وفي ادناه نقتبس النص الأصلي لمنحة نادي باريس : تحت عنوان نشره النادي (5) :

الموافقة على إعفاء الدين بين نادي باريس والجمهورية العراقية

"" إن ممثلي الدول الدائنة، مدركين بالوضع الاستثنائي لجمهورية العراق و لمحدودية قدراتها لإعادة الدفع خلال السنوات القادمة ، وافقوا على معالجة الديون لضمان قدراتها على تواصلية إعادة دفع الديون في الأجل الطويل القادم في يوم 21 تشرين الثاني / نوفمبر 2004 ، ولذلك بأن يوصوا حكوماتهم تقديم المعالجات الاستثنائية التالية :

- الإلغاء الفوري للفوائد المتأخرة والتي تمثل 30 ٪ من مجموع الدين كما هو في 1 يناير / كانون الثاني 2005. وان المتبقي من مجموع الدين يؤجل حتى تاريخ الموافقة على برنامج صندوق النقد الدولي . هذا الالغاء ينجم عنه شطب 11.6 مليار دولار من مجموع الدين المستحق لنادي باريس والبالغ 38.9 مليار دولار:

- وعند الموافقة على برنامج الصندوق، يجري تخفيض بنسبة 30٪ من مجموع الدين . وأن الباقي من مجموع الدين يعاد جدولتها خلال فترة 23 سنة بما فيه فترة سماح قدرها 6 سنوات. وبهذه الخطوة يخفض مجموع الدين بحوالي 11.6 مليار دولار أي بزيادة في نسبة الإلغاء الى 60 ٪ :

- إن الدائنين من أعضاء نادي باريس وافقوا على منح حزمة إضافية لتخفيض الدين تمثل 20 ٪ من أصل الدين عند إتمام نظر مجلس الصندوق في تنفيذ برنامج الثلاث سنوات المعتاد لصندوق النقد الدولي .

هذه المعالجة للدين ستخفض مجموع الدين من 38.9 مليار الى 7.8 مليار دولار . وعلى أساس اختياري، فلكل بلد دائن الحق للقيام بمبادلة للدين . وان حكومة العراق تلتزم بأن تحصل على معالجة مماثلة من الدائنين الآخرين . ""

==========

هذا ونشر النادي أسماء الدول المشاركة في الاجتماعات بالإضافة الى المؤسسات العالمية وبعض منظمات الامم المتحدة . وان الوفد العراقي ترأسه عادل عبد المهدي وزير المالية ، وقد ترأس الاجتماع السيد جان – بيير جويت ، رئيس نادي باريس . وأشير في مؤخرة البيان الى أن الديون العامة العراقية تقدر بقيمة اسمية تعادل

120.2 مليـــار دولار في نهايـــة عـــام 2004 . وان الـــديون المســـتحقة للـدائنين مـن نـادي بـاريس كانـت كمـا في 31 ديسـمبر 2004 تقـدر بقيمـــة اسميـــة بحـــدود 38.9 مليـــار دولار. ولـــو رجعنـــا إلى نفـــس النسـبة (8.87 ٪) الـتي تعـادل بهـا وزارة الخزانـة الأمريكيـة لحسـاباتها الحقيقـة للقيمـة السـوقية لـديون العـراق – مـن 4.1 مليـار الى 360 مليـون – لنجـد أن القيمـة السـوقية الحقيقيـة للـديون العـراق البالغـة 120.2 لا تســـاوي إلا 10.6 مليـــار وان قيمـــة ديـــون نـــادي بـــاريس البالغـــة 38.9 مليـــار لا تســـاوي إلا 3.4 مليـــار دولار. أي لـــو اعتمـــدنا التقيـــيم الأمريكـــي لأســـعار الـــدين العراقـــي آنـــذاك في الســـوق الماليـــة العالميـة لنجـد أن الـدائن في هـذه السـوق سـوف لـن يحصـل البـائع لهـا مـن مشـتري إلا علـى فتـات مـن الـدولارات فقـط لاغـير . أو بعبـارة أخـرى ان واقـع السـوق يؤكـد أن ديـون صـدام قبيحـة فعـلاً ، وهـي وبـاء علـى مـن قدمها ، ولهذا مطالبتنا بشطبها كاملة هي عين الصواب .

<u>ردة الفعل على نادي باريس</u>

وقـد يعـد الـبعض قـرار التخفـيض مـن نـادي بـاريس " كريمـاً غـير معتـاد مـن النـادي " إلا أنـه جـاء ناقصـا عـن توقعـات وآمـال العـراقيين وكـذلك الحكومـة الى حـد مـا . بالإضـافة الى الـردود السـلبية مـن الصـحافة العراقيـة علـى سـبيل المثـال ، نشـرت جريـدة الدسـتور مقـالا يـوم 22 نـوفمبر 2004 ينتقـد فيـه نـادي بـاريس ويـندد مـن أن عـرض النـادي مـا هـو " إلا معـول هزيـل لإلغـاء الـدين ويطالـب بضـرورة اعتبـار

المبالغ المطلوب إعادة دفعها عن الدين بمثابة عقوبة على الدائنين ". كذلك احتج هوشيار زيباري وزير الخارجية آنذاك بالقول " من اننا نريد إلغاء بنسبة 90٪ -95٪ حيث ان الشعب العراقي غير مسؤول عن السياسات العدوانية وسوء الاستخدام من قبل نظام صدام حسين .

وفي مجال جهودنا في هذا الصدد ، فقد تركز على العمل مع الأخ المرحوم سعد صالح جبر رئيس اللجنة الاقتصادية والمالية في المجلس الوطني ورئيس حزب الأمة . حيث أصبحت المستشار الاقتصادي للجنة ، عرضت فيها خلال عدة اجتماعات لكامل أعضاء اللجنة كافة جوانب مطالباتنا احقيتنا في طلب شطب كل الديون القبيحة لصدام . وقد وافق جميع أعضاء اللجنة على هذا الموقف . وعليه فقد قمت بإعداد صيغة بيان لقرار يقدم الى المجلس الوطني . وعليه فقد تم طرح هذا البيان يوم 22 نوفمبر 2004 في اجتماع المجلس الوطني

(انظر نص البيان في ص 149 الى ص 154)

وقد قوبل البيان بالوقوف والتصفيق والقبول بحفاوة بالغة، علما بأنه قد تم نقله حيا مباشرا في التلفزيون العراقي . هذا وقد تم تمريره وبالإجماع في قراءته الثانية يوم 30 نوفمبر 2004 وبحضور رئيس الوزراء آنذاك إياد علاوي ، حيث كان حاضرا كمراقب في جلسة هذا الاجتماع .

هـذا وقـد التقينـا في لقـاء مـع قيـادة اتحـاد المحـامين العـراقيين ، وقـد ابـدى جميـع الحاضـرين تأييـدهم لضـرورة شـطب ديـون نظـام صـدام. وتمـت الموافقـة علـى اصـدار بيـان شـديد اللهجـة ضـد عـرض نـادي بـاريس . وانتقـد قـراره بصـيغة قانونيـة " باعتبـاره يفـترض شـرعية مطالبـات الشـعب العراقـي مـن جهـة ولا يعتـبر هـذه الـديون قبيحـة قانونـا " . ونـص بـالقول " كـذلك فإننـا نعتـبر هـذا العـرض هـو اعتبـارا لـديون صـدام بكونهـا غـير شـرعية. حيـث أن أعضـاء النـادي هـم مـن أكـبر ممـولي النظـام الصـدامي وان قـراراتهم قـد كانـت ذات طـابع سياسـي ولـيس علـى أسـاس تجـاري ، إذ أن أمـوال قروضـهم اسـتخدمت لتمويـل الحـروب..... وان اللجنـة المركزيـة للاتحـاد واللجنـة القانونيـة انتهـت إلى أنـه وفقـا لمبـادىء القـانون الـدولي والقضـايا السـابقة تعتـبر دون تحفـظ أن غالبيـة هـذه الـديون هـي قبيحـة وغـير ملزمـة التنفيـذ قانونـا " . هـذا وتجـدر الإشـارة إلى أنـه بعـد أيـام مـن قـرار المجلـس الـوطني فقـد عقـدت اجتماعـا مـع الأخ الـدكتور مهـدي الحـافظ وزيـر التخطـيط أنـداك في مكتبـه في وزارة التخطـيط . وجـرت مناقشـة تفصـيلية لجوانـب عـرض نـادي بـاريس ومـا فيـه مـن إجحـاف بحـق الشـعب العراقـي ، ووافـق علـى إصـدار بيـان بهـذا الشـأن ومما جـاء فيـه " لا يعتـبر قـرار نـادي بـاريس ملزمـا للعـراق حيـث انـه يمثـل وجهـات ومواقـف أعضـاء النـادي ، اذ ان العـراق يريـد إلغـاء بنسـبة 95٪ مـن ديـون النظـام الصـدامي ، ومـن انـه سـيلجأ الى التحكـيم الدولي إذا ما وصلت فيه المفاوضات الى طريق مسدود مع الدائنين " .

هذا وعلى ضوء صدور بيان المجلس الوطني قام الدكتور عادل عبد المهدي وزير المالية بدعوتنا والاخ سعد صالح جبر لعقد اجتماع في منزله بحضور

الدكتور سنان الشبيبي محافظ البنك المركزي وبعض من أعضاء الوفد العراقي الذي شارك في اجتماع نادي باريس . حيث شرح لنا كيف جرت المداولات مع أعضاء النادي ورفض عروضهم الأولية وتوسط الوفد الأمريكي للوصول إلى هذه النسبة (80٪) التي انتهى بعدها الاجتماع . هذا وقد نشرت جريدة الزمان تعقيبا على ما دار في هذا الاجتماع يوم 6 كانون الأول / ديسمبر 2004 .

الزمان

عراقية عربية دولية يومية مستقلة
تصدر عن مؤسسة الزمان للصحافة والنشر والمعلومات
تطبع بـ 20صفحة وتصدر في بغداد والبصرة ولندن والمنامة وتوزع في العراق وانحاء العالم

ZAMAN.COM

الزمان - السنة السابعة - العدد 1982 الاثنين 23 من ذول 1425 هـ 6 من كانون الأول (ديسمبر) 2004 م
Azzaman Arabic Daily Newspaper Vol. 7 Issue 1982 Monday 6/12/2004

العراق يقترب من إلغاء كامل للديون ويستعد لمعركة التعويضات

شطب مرجّح لـ 95 بالمئة وسداد أمريكي لـ 5 بالمئة من الديون

بغداد - فائز جواد

ابلغت مصادر سياسية مطلعة (الزمان) ان (مؤشرات قوية برزت خلال الايام القليلة الماضية بشان ضغوط متعددة الاطراف على نادي باريس لرفع نسب تخفيض الديون الخارجية الى 95٪ بدلاً من 80٪ التي اقرها مؤخراً).

واوضحت أن (من المرجح ان تتولى الولايات المتحدة تسديد الـ5٪ المتبقية من المنح الامريكية المخصصة للعراق، ليصبح الامر في نهاية المطاف إلغاء كاملاً لهذه الديون).

وكانت اللجنة الاقتصادية والمالية في المجلس الوطني المؤقت قد أوضحت في بيان لها امس عقب اجتماع مطول بين رئيس اللجنة سعد صالح جبر ووزير المالية عادل عبد المهدي ومحافظ البنك المركزي سنان الشبيبي ورئيس الجمعية العراقية الكندية لشطب الديون شاكر موسى عيسى انه (جرى شرح جميع ابعاد العملية التفاوضية التي شارك فيها الوفد العراقي في مباحثات نادي باريس والتي ادت الى حصول العراق على تخفيض مقداره 80٪ من إجمالي مطلقيات الديون الخارجية على مراحل تنتهي في عام 2008).

ولاحظ المجتمعون، وبينهم أعضاء الوفد الرسمي العراقي لاجتماع نادي باريس، وفقاً للبيان ذاته أن(محصلة نتائج هذه الاتفاقية مع الدول الاعضاء في النادي ادت الى تخفيض حجم الدين الرسمي من 42 مليار دولار الى نحو7 مليارات دولار، كان من ابرزها تخفيض الديون الروسية من نحو14 مليار دولار الى 700 مليون دولار، في ضوء الاتفاقية المسبقة لنادي باريس مع روسيا لتخفيض جميع الديون الروسية لجميع الدول النامية بنسبة 65٪ ثم تأتي مع الـ80٪ التي حصل عليها العراق).

واضاف البيان أنه(اتضح من خلال المداولات ان المرحلة المقبلة للمباحثات الثنائية مع الدول الاعضاء في نادي باريس سوف يحصل فيها العراق على حدود تخفيض في الديون قد تتجاوز الـ90٪، خاصة من دول كبرى مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وكذا واستراليا).

الى ذلك ، اشارت مصادر مطلعة لـ(الزمان) الى ان (ملف التعويضات مرشح للتسخين بعد اكتمال المفاوضات المتعلقة بإلغاء جميع الديون)، موضحة ان (ايران والكويت لاتزالان مصرتين على إبقاء الملف مفتوحاً والمطالبة بهذه التعويضات بالرغم من إقرار مسؤولين كبار في البلدين ان الشعب العراقي لاطاقة له ولا جمل بها).

ولم تستبعد المصادر ذاتها ان (تنجح الضغوط الدبلوماسية والسياسية في غلق ملف التعويضات نهائياً، مشيرة الى ان (للعراق حججاً قانونية قوية جداً تتيح له الفوز بما يطالب به).

وتابعت ان (ملف التعويضات اقل تعقيداً في اية مفاوضات مقارنة بملف الديون ، ذلك ان الديون مبوبة في عقود، والصراع القانوني بشأنها ثنائي، اما التعويضات فلا تملك مثل هذا التبويب، وبالتالي فان دحضها وتهافتها يسير).

وقد جاءت انتخابات يناير 2005 بحكومة جديدة وتشتت المواقف ولم يتخذ أي قرار لاحق بشأن الديون ، وقد يثار الاستغراب والتساؤل من توقيت قرار نادي باريس وما حصل من تغييرات حكومية جاءت لتتماشى والقبول بما عرضه نادي باريس .

---

(1) Patricia Adams , Iraq's Odious Debts, Probe International , Paper No. 526 , September 28, 2004 p. 10. .

(2) الأمم المتحدة : مجلس الأمن الدولي : القرار رقم 1483/15 الصادر في مايو2003

(3) Emmanuel Moulin, Paris Club – Iraq and Debt Relief , Public Claims on Iraq , Berlin 15 March 2004 p 9.

(4) Chance David, '' Iraq Needs Big Write 0ff- Fitch Rating Agency" Reuters, 26 February 2004 .

(5) انظر موقع نادي باريس www. clubdeparis.org/ Debt relief on Iraq

□
□
□
□
□
□
□
□
□

الفصل التاسع

الموقف الامريكي القبيح والمتذبذب إزاء ديون صدام

لقد بدأت أمريكا بالقول بعد سقوط صدام في 2003 " أن ديون صدام بغيضة ويجب إلغاؤها "فهل هذا رياء أو كذبا.. أم كان ذلك موقفا نبيلا صادقا !! ، إن كان ذلك حقآ ، من أنه يهدف لتحقيق العدالة وضمان مصلحة الشعب العراقي ، فذلك موضع تساؤل !! . إذ ما برز في الواقع كان غير ذلك . حيث تبين من معظم مصادرنا أن موقفها ما هو إلا ورقة مساومة لغطاء ما في باطن مشروعاتها الاستعمارية البعيدة المدى من جهة وفرض قوة نفوذها على الدول الدائنة الأخرى من الجهة الاخرى .لقد كان التدبير الأمريكي المخطط لكل مجريات معظم الاحداث في العراق واضحا ومتصلا ، بدآ بالدور المساند والداعم لنظام صدام في حربه ضد الثورة الإسلامية الإيرانية , ولثمان سنين ، حتى 1988 ، وتزويده بالسلاح والأموال والمستشارين العسكريين في جبهات القتال – حتى من دون إعلام الكونغرس الأمريكي كما هو متبع - . والتي كان ضحيتها مليون قتيل وأكثر من هذا العدد بين جريح ومفقود ، مع تدمير للقدرات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت واعدة للنمو قبل الحرب . ناهيك عن التركة الثقيلة من الديون القبيحة التي ارتبط فيها نظام صدام ، لتمويل مشترياته من الأسلحة وأدوات التدمير والقمع للشعب العراقي . وفي سنة 1990 وعن الدور الأمريكي لاحتلال الكويت ، من خلال السفيرة الامريكية في بغداد مما يؤكد

دور أمريكا في توريط النظام وتشجيعه للغزو ، وإيهام صدام من أن أمريكا ليس لديها أن تتدخل في الشؤون الداخلية للدول !! ، مما اعطاه الضوء الاخضر لتحريك قطاعات الجيش نحو الكويت . وبعدها ، لابد من ان تحرك أمريكا ماكنتها الحربية وتعبأ العالم لتحرير الكويت . حيث كانت حربا انتهت بخيمة صفوان ، استسلم فيها النظام ، ودمرت فيها معظم قطاعات الجيش العراقي . والمهم هنا ، هو أن أمريكا أعطت ضوءا أخضر آخر لصدام للقضاء وسحق انتفاضة الشعب العراقي ، حيث سيطر الثوار حينها على معظم محافظات العراق . إذ سمحت ودعمت طيران صدام والبقية الباقية من جيشه للقضاء على ثوار الانتفاضة. وهنا يمكن أن نطرح التساؤل لماذا !! هل لانها : (أ) أرادت بقاء عميلها صدام في السلطة وضمان مصالحها ونيتها في السيطرة على الثروة النفطية . أم (ب) تخوفت من يضيع العراق في أحضان إيران ، باعتبار أن جزءا من ثوار الانتفاضة هم من اتباع ايران . أو (ج) لم تريد ان ترى انتفاضة ثوار العراق ، تحقق النجاح لقيام عراق حر مستقل يستغل ثرواته الطبيعية والنفطية خصوصا لتمويل إعادة الإعمار وتنمية وتطوير الاقتصاد العراقي. ولابد لنا من الاشارة بعدها الى الدور الأمريكي المهيمن في الأمم المتحدة ، وصياغتها لمعظم القرارات ضد العراق ، بدأ بتجميد الأصول الخارجية للعراق ، وفرض الحصار الظالم على الشعب العراقي – دون المساس بنظام صدام وزمرته - ، وما تم بعدها من تطبيق برنامج " النفط مقابل الغذاء " . وفي سنة 2003 قامت أمريكا بغزو واحتلال العراق بمعية بريطانيا – القبيحة – وبعض

الدول التابعة لها . وبدأت اولا بحل وتفكيك الجيش العراقي ثم العمل بورقة الطائفية وترسيخها بواسطة قرارات سلطة بريمر – سيء الذكر – وخلق الظروف لقيام التنظيمات الإرهابية سواء القاعدة أو داعش . وما نجم عن دور العملاء المعينين في السلطة آنذاك من سقوط الموصل وقيام ما سمي بالدولة الإسلامية في العراق . ففي أول تعليق امريكي في 2 نيسان 2003 وقبل غزو بغداد سأل تيري موران (1) (Terry Moran) من شبكة نيوز (ABC News) الناطق الرسمي للبيت الأبيض آري فليشر (Ari Fleischer) " بما أن الديون قد تمت من قبل ديكتاتور غير منتخب لبناء ترسانة من الأسلحة وبناء القصور فما هو موقف الرئيس مما يطرح من أنه بعد ذهاب نظام صدام يجب عدم تحميل الشعب العراقي بهذه الديون وإنه يجب أن يعفى منها وان تكون درسا للبنوك والشركات والدول التي تقرض مثل هذا الطاغية من عدم تقديم قروضها في المستقبل ؟؟" وكان رد فليشر " إن مثل هذه القرارات ستتخذ من قبل المجتمع الدولي ، ومن الواضح أن العديد من الأمم قد قدمت أموالها كدول، وان الدولة ستبقى موجودة . وان للشعب العراقي صوت ورأي في ذلك، وعليه فلا أستطيع القول بأن أي شخص يمكنه القول بما سينجم عن ذلك . ومن المؤكد أن العراق بلد غني " . رد عليه موران بالسؤال لتوضيح رده الغامض المبهم : " لذلك فإنك لا ترى إمكانية إعفاء العراق من ديون صدام ؟ " فأجاب فليشر " إنني أقول أنه من المبكر لأي شخص للتأكيد على

ذلك من دونه ، وكما قلت فإن علاقة دولة – دولة ستستمر حتى إذا ما تم تغيير النظام " (2) . ومن هذا يظهر أن الرد الرسمي في بداية الاحتلال كان يرفض القبول بمبدأ إعفاء ديون العراق على أساس من مبادئ ما بين الدول ، وبعبارة أدق فإنه لا يتطرق الى إمكانية الاعتراف بحقيقة أن هذه الديون هي ديون قبيحة غير شرعية تسقط بسقوط النظام أين كان موقف أمريكا مع هذه المعضلة في منتصف عام 2003؟ بعد هذا الغزو للعراق بأيام مع بدء دخول القوات الأمريكية والبريطانية والأسترالية في 20 آذار/ مارس 2003، قدم جورج بوش تقديرات للكونجرس من أن تكلفة الحرب على الخزينة ستكون بحوالي 80 م د أ. ثم جاء بوش ليعلن للكونجرس في 7 أيلول / سبتمبر 2003 من انه يحتاج الى 87 م د أ إضافية أخرى. وفقا لتقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) فإن 80 م د أ هي ما يحتاجه العالم وخلال 10 سنوات لضمان توفير عالمي لماء الشرب، التعليم الأساسي والعناية الصحية والتغذية للأطفال وكذلك العناية بأمراض النساء والولادة لكل النساء على وجه الأرض. هذا المبلغ لم تستطع أيا من اجتماعات القمم للدول الكبرى أن تجمعه (اقصى ما تم جمعه هو اقل من مليار دولار لمحاربة مرض الإيدز في قمة جي 7 في جنوه بإيطاليا).

ان نفس المبلغ او أكثر قد يعادل ما تم تدميره من البنى التحتية والمرافق العامة والجسور والضحايا البشرية لتغطية كلفة احتلال الأرض العراقية حتى نهاية كانون الأول/ ديسمبر 2003. لقد واجهت قوات الاحتلال الأمريكية وتحالفها مقاومة شرسة غير متوقعة من معظم العراقيين الكارهين لها. ولقد قدرت كلفة الاحتلال ما يقارب 4 م د أ شهريا (48 م د أ سنويا) لما يزيد عن 130 ألف جندي أمريكي مع 11 ألف بريطاني و30 ألف جندي من دول التحالف ينتظر التحاقهم قريبا. فهل ان مثل هذا الوضع يوقف الشركات الامريكية وغيرها من مزاولة الأعمال في العراق؟ في ربيع 2003 حصلت شركة هاليبورتون (Halliburton) من تكساس على عقد ب 7 م د أ لإصلاح معدات حقول انتاج النفط. ديك تشيني Dick Cheney، نائب الرئيس الأمريكي، كان المدير التنفيذي للشركة حتى أغسطس/آب 2000. شركة بكتل (Bechtel) المنافسة (المتورطة في نزاع فساد في بوليفيا) حصلت على عقد ب 680 مليون دولار لإصلاح أنظمة توزيع الكهرباء والماء. وتحت شعار " كيف للشركات الأمريكية المشاركة في إعادة الإعمار" عقد اجتماع في مايس/ مايو 2003 بواشنطن وبحضور 1800 شركة صغيرة ومتوسطة. جوبه بردود باردة جراء إخطارهم من أن عليهم أنفسهم تقع مسؤولية الأمن للدفاع

والمحافظة على سلامة العاملين والمعدات. وشركة بكتل سبق وأن عقدت مثل هذا الاجتماع في لندن والكويت.

في 8 أبريل / نيسان 2003 وفي بيان مشترك لبوش وبلير أعلنا وبشكل واضح بأن " نفط العراق وموارده الطبيعية الاخرى هي ملك تراثي - Patrimony - للشعب العراقي والتي يجب أن تستخدم لمصالحه فقط !! " ومع ذلك فهناك الإشارات الصادرة من بعض كبار المسؤولين في الإدارة مع الشركات النفطية إلى أن المشكلة تكمن في تقرير أفضل الطرق لإدارة نفط العراق " . والى ان من افضل الخيارات المطروحة أمام العراق هو في " خلق فرص مربحة للشركات الأجنبية ، وخاصة الأمريكية والبريطانية " . وهو ما يتضارب مع كلمات كل من بوش وبلير . وبنفس الوقت يثار التساؤل عن مدى سرعة قوات التحالف لمنع تدمير حقول النفط ، وليس منع تدمير متحف التراث العراقي القديم ، وكأن إشعال الحرب كان وفقا لأولويات الصناعة النفطية أساسا . ثم يأتي في هذا السياق ، أنهم طرحوا موضوع ودور الحكومة المؤقتة ، وحتى لو كانت ديمقراطية "فعليها ايجاد اشخاص جدد لإدارة شركة النفط بدلا عن أعوان النظام الصدامي. وهناك الحاجة الى مليارات الدولارات لإصلاح الدمار وقطع الغيار من أجل زيادة الإنتاج ويأتي ما بين السطور .. " الحاجة لقرارات من أجل السماح لدور معين لشركات النفط الأجنبية.. " وبأي ثمن.. فيما إذا تم إلغاء العقود النفطية الموقعة مع الشركات الاجنبية - وبالاخص الروسية او الصينية - في العهد البائد .

وفي 10 نيسان / أبريل 2003 صرح ' Rreily ' O David المدير العام لشركة شيفرون تكساس - احدى الشركات العملاقة والتي كانت Condoleezza Rice مستشارة بوش ، أحد أعضاء مجلس إدارتها - " إذا ما تم عرض مناقصة نفطية من قبل حكومة شرعية ، يمكنها ضمان الأسس والشروط لمدة طويلة ، فبالطبع سوف نكون هناك مهتمين وراغبين في ذلك طبعا " . وهذا ما يؤكد حقيقة ان الشركات الامريكية الكبرى سوف لن تنتظر طويلا لتضع يدها على الاحتياطيات النفطية للعراق والتي تعد الثانية بعد السعودية . وبعد طرح تساؤل عمن سيدير نفط العراق في الأجل القصير : " الولايات المتحدة ، الأمم المتحدة أو شركة النفط العراقية ، هناك مؤسسة تدعى " Heritage Foundation " ترى أن هناك عدة مقترحات ، خاصة من مؤسسات البحث ذات التوجه للسوق الحر .. بأنه يجب وعلى وجه السرعة خصخصة القطاع النفطي في العراق بالضغوط الأمريكية . وهذا ما أثار حفيظة الشركة الروسية Lukoil والتي كانت قد منحت من قبل الطاغية صدام عقدا لتطوير حقل القرنة الغربي العملاق سنة 1977 حيث هددت بأي محاولة لإلغاء عقدها .

وفي العراق أعلن بريمر " يجب خصخصة كل شيء"، وإلغاء الإعانات والدعم الحكومي وزيادة الملكية الخاصة مع اعترافه بالحاجة إلى شبكة الضمان الاجتماعي. ومن أجل إعطاء فكرة عما يعنيه نشير إلى أنه في مايس/ مايو 2003 دفعت أمريكا إلى 400,000 عامل عراقي وموظف مدني راتب شهري مقداره 20 دولار والتي يصل مجموعها 8 مليون دولار وهي 500 مرة أقل مما صرفته أمريكا شهريا على قواتها في العراق!.

في 6 نيسان 2003 قال مساعد وزير الدفاع بول والفوويتز (Paul Wolfowitz) أنه " طلب من فرنسا وألمانيا وروسيا شطب ديون العراق، لتسهيل عملية إنعاش اقتصاد العراق، ذو 25 مليار دولار". وهو بذلك يردد وجهة نظر وزير الخزانة جون سنو (John Snow) الذي اقترح في مقابلة مع فوكس نيوز (Fox News) " من أنه يجب إلغاء ديون العراق كما تم التخلص من الدكتاتور الذي ابرم هذه الديون ".

في 15 مايس 2003 صدر بيان آخر عن وزير الخزانة جون سنو، قبيل الاجتماع المزمع عقده لوزراء المالية في مجموعة جي 8 تحضيرا لاجتماع القمة في ايفيان قال فيه :

" إنه يتوقع ان يشارك زملاءه وزراء المالية في نقاش حول الاحتياجات العاجلة للعراق. اذ ان قوات التحالف في العراق تقوم بتلبية الاحتياجات الإنسانية للبلاد وبدأت عملية شاقة ولكنها مؤملة لإعادة إعمار العراق وبناء اقتصاده بعد عقود من سوء الإدارة. كذلك سوف اواصل مناقشاتي التي بادرت بها في الاجتماع السابق حول ديون العراق. حيث كما اتفقنا سابقا، من أن النقاش بشأنها سيتم في إطار نادي باريس. بالإضافة الى ذلك اود ان يكون هناك دور لصندوق النقد الدولي في معالجة هذه الديون بنفس الوقت. وأنه مؤمن بأنه ليس هناك من أحد يتوقع من العراق لأن يبدأ في سداد ديونه حتى حين من الزمن."

وضمن هذا السياق نود هنا أن نعيد التأكيد على التطور المتواصل للتغير والتناقض في الموقف الأمريكي الرسمي من كيفية معالجة الديون الخارجية العراقية . وقد رأى المراقبون في البداية وكأن التعامل مع الديون أصبح: أولوية في الخطط الأمريكية لإعادة البناء. وبالطبع كانوا في ذلك الوقت هم قوة الاحتلال وأصحاب السلطة الحقيقية. ومن ذلك يمكن نرى أهمية وانعكاسات هذا الموقف على الدول الدائنة والمؤسسات المالية والنقدية الدولية .

. وكما أشرنا في سياق بحث نادي باريس حينما قامت الولايات المتحدة بإعفاء 4.1 مليار دولار (نصفه من أصل الدين والنصف الثاني فوائد) في 17 ديسمبر / كانون الأول 2004 ، أي أنها في الظاهر تعلن للعالم من أنها شطبت 100 ٪ من ديون أمريكا على العراق !!. ولكنها حين شطبت هذا الدين كان ذلك بمعيار قيمته الحالية الصافية الاسمية وليس قيمته السوقية ، فالمبلغ المطلوب كان أقل كثيرا جداً من ال 4.1 مليار دولار. " بالقيمة السوقية للدين العراقي آنذاك كانت قد حددت لما يساوي 360 مليون دولار فقط من قبل وزارة الخزانة الامريكية وجرى اعتمادها في عملية إعادة تخصيص الموارد للعراق كان قد وافق عليها الكونجرس في 29 سبتمبر / أيلول 2004 . ومن هذه الحقيقة ينكشف التضليل لنادي باريس والعراقيين خاصة وللعالم أجمع ، من أن أمريكا بادرت لشطب كل ديونها الاربعة مليارات والتي كانت لا تساوي في الحقيقة بسجلات خزينتها إلا 360 مليون دولار فقط " (3). وهذا ما ثبته مارتين ويس في البحث الذي طلب منه لتقديمه الى الكونجرس الأمريكي في ربيع 2011 حول الإجراءات وردود الفعل بشأن إعفاء العراق من ديونه القبيحة.

في 24 كانون الثاني 2004 قال جيمس بيكر:" نحن نتعامل مع اقتصاد ما بعد الحرب وبعد عشرات السنوات من الحصار وما يزيد من ثلاثة عقود من الدكتاتورية وسوء نظام الحكم ..أن ديون العراق لا يمكن أبدا أن تدفع كاملة، حتى تحت أفضل السيناريوهات المتفائلة ". إن مثل هذه الصفقة لنادي باريس سوق لها جيمس بيكر الممثل الخاص للرئيس الأمريكي بوش . اذ يعتبر موقفه المزعوم هذا في جانب العراق وأنه يمثل مصالح العراقيين. ونود التنبيه هنا إلى أن بيكر لم يزر العراق منذ 1989 . وعندما كان وزيرا للخارجية الامريكية وعد المدعو طارق عزيز من أنه سوف يضمن لصدام زيادة في القروض الأمريكية في سنة 1990الى ما يقارب المليار دولار . العراق والخوف من وقوعه في حلقة مفرغة أو دائرة أمريكية خبيثة: يقول بعض الباحثين... مهما سيكون حجم الدين في 2003 فإن العراق سيقع في حلقة مفرغة من الديون، تؤول في الاخير لعلاقة تبعية (Subordinate) مع الدائنين ، الذين سوف ينهبوا ويسرقوا(Plunder) احتياطيات النفط بمساعدة أمريكا . ويطرح جيمس بيكر في هذا الصدد مثال لسيناريو: موافقة الدائنين على تخفيض في مطالباتهم ثم يضاف اليها مبالغ التعويضات وإلى جانب ذلك تقدير لديون جديدة لإعادة الإعمار. ويصل إلى مبلغ كبير (150 م د أ) ويتساءل كيف سيتم سداد مثل هذه الديون في ظل عجز السلطات " المفلسة" ؟ والإجابة يقول هي في رهن عائدات النفط

العراقي. ومع ذلك تثار عدة عوامل غير معروفة آنذاك :أولها هل ستتواجد في سنة 2005 سلطة شرعية قادرة أن تلتزم باسم العراق وشعبه؟ . وثانيا هل ستعاد الطاقة الإنتاجية لحقول النفط كاملة؟ إن تكلفة إعادة القدرات الإنتاجية للحقول تحتاج المليارات من الدولارات ومن سيدفعها وكيف يضمن سلامة العاملين في شركات النفط بأعمال الصيانة لاستخراج النفط من هذه الحقول؟ وهنا يشار الى ما كتبته الفايننشال تايمز في 25 تموز/ يوليو 2003 من أن كبار شركات النفط اجتمعت مع مسؤولين في إدارة بوش عدة مرات وأبلغوهم رسالة مفادها من أنه من غير الوارد أن ينفقوا اية مبالغ لصيانة الحقول او إعادة الإنتاج ما لم تقدم الضمانات الحماية والأمن للعاملين. ومن خلال السير فيليب واتس (Sir Philip Watts) رئيس شركة رويال داتش/ شيل (Royal Dutch Shell) الذي أكد " من أنهم هم من سيحدد متى سيكون النظام العراقي القادم يلبي شروط الشرعية ، عندما تكون هناك سلطة شرعية في أعين الشعب العراقي ، سنلتقي ونعترف بهم" أو بعبارة أخرى أن الشركات أخبرت الإدارة الأمريكية أن السلطة التي نصبتها قوات الاحتلال لا تلبي شروط الشرعية . وقد كان ذلك بمثابة صفعة في وجه بوش.

وثالثا ماذا ستكون عليه أسعار النفط في 2005؟ ورابعا: هل ستكون صناعة النفط مملوكة للقطاع العام الحكومي؟ ان كان الامر كذلك فالعائدات النفطية ستدخل خزينة الدولة والتي ستسدد منها للدائنين. وقد يكون هذا الوضع بمثابة مشكلة لإدارة بوش التي كانت ترغب في خصخصة صناعة النفط وكافة شركات القطاع العام العراقي. وإذا ما خصص قطاع النفط فالدولة ستحصل على الضريبة على العائدات فقط، رغم أن الدولة هي الجهة التي سيصار عليها دفع الديون.!

---

(1) Terry Moran and Ari Fisher , ABC News , 2 April 2003.

(2) Office of the Press Secretary, Press Briefing. The White House on 2 April 2003.

(3) Martin A. Weiss, Iraq's Debt Relief: Procedure and Potential Implications for International Debt Relief – Congress Research Service 7-500 RL3376 -March 29, 2011, p. 6

الفصل العاشر

مهمة جيمس بيكر الغير نبيلة

نشرت ***الناشطة الكندية نعومي كلاين*** (**Naomi Klein**) بحثا موثقا في مجلة الوطن الأمريكية (The Nation) بعنوان " **الحياة المزدوجة لجيمس بيكر**" ومن أن المبعوث الرئاسي لبوش له مصالح خاصة في الديون العراقية كما تشير الوثيقة " – James Baker's Double Life، الصادرة بتاريخ 12 تشرين الثاني / أكتوبر 2024 .انظر المصدر أدناه:

www.thenation.com/ article / archive/ James-bakers-double-life //https:

وللأهمية، وبعد اطلاعنا على خفايا ما فيه من سرية وخطورة، ونحن في مرحلة "توثيق الديون البغيضة على العراق " رأينا ترجمته للعربية بتصرف الى حد ما، بعد التشاور مع العديد من الأصدقاء، للاستفادة من بعض موضوعاته في بحثنا أعلاه وليطلع عليها المهتمين بالشأن العراقي والعربي.

ولم نتوقف هنا ، بل قمنا (**أولاً**) بطباعة كامل البحث - الأصلي بالانكليزية مع ما قمنا بترجمته للعربية – وارفاقه برسالة تفصيلية عن كامل مشكلة الديون البغيضة لنظام صدام موجهة الى **رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي** سلمت باليد الى سعادة وديع بني سفير جمهورية العراق في أوتاوا بتاريخ 13 أيلول/سبتمبر 2023، نوثقها أدناه.

(**وثانياً**) ارسلنا الرسالة والوثيقة لإطلاع أخ صديق ومن أوائل المؤيدين والداعمين لنا في داخل العراق لقضية شطب ديون صدام البغيضة ألا فهو **الدكتور مظهر محمد صالح نائب محافظ البنك المركزي الأسبق والمستشار المالي والاقتصادي لرئيس الوزراء العراقي**، الذي رد أولاً عن طريق البريد الالكتروني برأيه على الرسالة الموجه لرئيس الوزراء ثم كتب تعقيبا ونشره للأهمية في موقع شبكة الاقتصاديين العراقية ، تحت عنوان " أوراق في التاريخ المالي للعراق - ديون العراق مع دول الخليج " ونرفقهما في الكتاب كوثيقة هامة على صلة قوية بديون العراق البغيضة .

الجمعية العراقية – الكندية لشطب الديون الخارجية العراقية

اوتاوا – كندا

"وثيقة الحياة المزدوجة لجيمس بيكر"

المبعوث الرئاسي لبوش ومصالحه الخاصة في ديون العراق البغيضة

عندما عين بوش وزير الخارجية السابق جيمس بيكر كمبعوث رئاسي له في 5 كانون الأول 2003، سمى وظيفة بيكر ب " المهمة النبيلة". ولكن مع الاهتمام الكبير والقلق فيما إذا كانت تعاملات وعلاقات بيكر الواسعة في الشرق الأوسط تتعارض مع هذه المهمة أم لا !! . اذ انه سيقابل رؤساء الدول ويطلب منهم إعفاء ديون العراق. والمثير للقلق والاهتمام هذا ، هو في واقع ارتباطاته بالبنوك التجارية ومقاولي وزارة الدفاع وأبرزهم مجموعة كارليل (Carlyle Group)، حيث هو مستشار كبير (Senior Counselor) فيها وشريك مساهم له حصة في حوالي 180 مليون دولار (stake) في هذه المجموعة.

وحتى الوقت الحاضر ليست هناك من ادلة مؤكدة في انقسام ولائه أو أن نفوذه كمبعوث رئاسي – وظيفة بدون أجر – قد استخدمت لمنفعة أي من شركاته والعاملين فيها. **لكن وفقا لوثائق حصلت عليها الوطن يثبت ما قد حصل هذا بالتأكيد.** ان مجموعة كارليل عملت لضمان الحصول على استثمارات غير اعتيادية بقيمة 1 واحد مليار دولار من الحكومة الكويتية، باستخدام نفوذ بيكر مبعوثا عن الديون كوسيط أساسي.

أن الصفقة السرية تتضمن معاملات معقدة لتحويل ملكية ما مقداره 57 م د أ (= مليار دولار امريكي) من ديون العراق غير المدفوعة. هذه الديون ستعود ملكيتها للحكومة الكويتية، يتم وضعها في صندوق (foundation) يتم خلقه ويخضع لإشراف "اتحاد" مؤسسات مالية كونسورتيوم (Consortium- سنطلق عليه "الاتحاد") يكون الدور الرئيسي فيه لمجموعة كارليل، ومجموعة أولبرايت (Albright) ترأسها وزيرة الخارجية السابقة مادلين أولبرايت وشركات عديدة أخرى ذات صلة بهذه المجموعات. وفقا لهذه الصفقة، فإن حكومة الكويت سوف تعطي "الاتحاد" 2 مليار دولار مقدما لاستثمارها في صندوق خاص يشرف عليه "الاتحاد" ، ونصفه يكون من نصيب كارليل. **ان " الوطن " حصلت على نسخة من خمس وستين 65 صفحة سرية بعنوان " مقترح لمساعدة الحكومة الكويتية لحماية وتحقيق مطالباتها من العراق** (Proposal to assist the Government of " (Kuwait in Protecting and realizing Claims Against Iraq . أرسل هذا في كانون الثاني / يناير من "الاتحاد" إلى وزارة الخارجية الكويتية، مع رسائل متبادلة بين الطرفين. في رسالة مؤرخة في 6 يناير 2004 أبلغ "الاتحاد" وزارة الخارجية من ان الديون الغير مدفوعة للبلاد من العراق هي معرضة لخطر داهم وشيك (imminent jeopardy) . إذ أن الرأي العام العالمي يميل لصالح إعفاء الديون، ورسالة أخرى تحذر من دور بيكر كمبعوث للتفاوض لإعفاء الديون العراقية. هذا وقد اعطى "الاتحاد" تفصيلا للتهديد المحتمل: من أن الكويت من غير المحتمل أن ترى أي مبلغ

من ال 30 م د أ من العراق كديون سيادية، لكن الـ 27 م د أ كتعويضات عن الحرب والتي يدين بها العراق للكويت " يمكن ان تكون ضحية للجهود الأمريكية لإعفاء الديون". وفي ظل هذا التهديد، فإن "الاتحاد" يعرض هنا خدماته. وان قائمة من كبار المسؤولين السياسيين الامريكان والاوربيين لهم علاقات وئام شخصية مع حاملي الأسهم في المفاوضات المتوقعة القادمة" وقادرين " للوصول الى اهم متخذي القرارات في الأمم المتحدة والعواصم الرئيسية الكبرى" هذا ما بينه المقترح. وإذا ما وافقت الكويت على تحويل الديون إلى صندوق "الاتحاد"، فإنه سيستخدم هذه الوساطات لدفع قادة دول العالم على إجبار العراق " لتعظيم (maximizing) مدفوعات ديونه للكويت، والتي من الممكن أن يحصل على الأموال خلال 10 أو 15 سنة. وكلما حقق "الاتحاد" في الحصول على أموال أكثر يدفعها العراق خلال هذه الفترة كلما حصل الكويت على الكثير، **مع أخذ "الاتحاد" على عمولة بنسبة 5٪ أو أكثر** . ومع تضارب تعظيم مدفوعات الديون مع السياسة الامريكية لتخفيف عبء الديون، تقول **كاثلين كلارك** (Kathleen Clark) أستاذة القانون في جامعة واشنطن والخبيرة المعروفة في سلوكيات الحكومة والأنظمة، ان هذا يمثل " **تضارب تقليدي للمصالح** " بوجود بيكر في كلا الجانبين من هذه الصفقة، وأطلقت عليه حالة استثنائية غير مألوفة (Extraordinary) وقالت " كارليل والشركات الأخرى استغلوا وظيفة بيكر الحالية لتحقيق صفقة مع الكويت تضر بمصالح الحكومة الامريكية". كذلك اطلعت "الوطن " هذه الوثيقة على **جيروم ليفنسن** (***Jerome Levinson***) المحامي الدولي والخبير في انشطة الفساد السياسي والتجاري

في الجامعة الامريكية. والذي دعاها **" واحدة من أعظم عمليات الغش والخداع في كل زمان".** "الاتحاد" يقول للحكومة الكويتية، من خلالنا فقط تتاح لكم الفرصة للحصول على معظم ديونكم. لماذا؟ لأننا نحن هنا ونحن من يعرف مع من يتعامل. **أن نفوذ "الاتحاد" قويا مثل النجاح في ركوب نوع من أمواج عالية.** (its influence peddling of the crassest kind) . في الوثيقة السرية كان "الاتحاد" على دراية تامة من حساسية دور بيكر كشريك لكارليل ومبعوث للديون. ومباشرة بعد نشر قائمة بأسماء اللاعبين الكبار مع كارليل – تشمل الرئيس السابق جورج بوش، جون ميجور رئيس الوزراء البريطاني السابق بما فيهم بيكر نفسه – بينت الوثيقة بالنص " إن المدى الذي يمكن أن يلعبه هؤلاء الأفراد بدور في صياغة استراتيجيات أصبح الآن أكثر تحديدا. بسبب التعيين الأخير لبيكر كمندوب رئاسي حول الديون وللحاجة لتجنب تضارب واضح للمصالح"... وتتواصل الوثيقة لبيان أن هذا الوضع سوف يتغير قريبا جدا، " نعتقد أنه مع تقاعد بيكر من وظيفته المؤقتة، فإن كارليل وأولئك الأفراد الرئيسيين المرتبطين مع كارليل سيكونون حينئذ أحرارا للعب دور حاسم في القضية". قال نائب الرئيس والمتحدث باسم كارليل **كريس اولمان** (Chris Ullman) من انه " ليس لكارليل أو بيكر علاقة بكتابة او تحرير او اجازة هذه الوثيقة الى الحكومة الكويتية" لكنه **اعترف بأن كارليل على علم بمقترح قدم للحكومة الكويتية للحصول على استثمار بمليار دولار.** " كنا على علم بذلك لكننا لم نلعب أي دور في تحصيل ذلك الاستثمار". وعندما سئل إذا ما كانت كارليل " راغبة في أخذ مليار دولار لكنها لم تحاول الحصول عليه!! " أجاب ولمان " صحيح".

في حينها كان العراق من أكثر دول العالم مديونية (200 م د أ) ولو فرض عليه دفع ¼ ربع هذه المطالبات، يبقى الدين ضعف حجم الناتج المحلي الإجمالي، وبذلك تضعف قدرته لإعادة البناء. " هذا الدين يضع مستقبل العراق في خطر من أجل تحقيق تحسين الوضع السياسي والرخاء الاقتصادي" هكذا قال بوش عند تعيينه لبيكر. النقاد عبروا عن قلقهم حول مدى ملاءمة بيكر واختياره لهذه الوظيفة: على سبيل المثال، السعودية من أكبر الدائنين للعراق: مجموعة كارليل لها أنشطة تجارية مع العائلة المالكة، كما أن شركة بيكر القانونية – Baker's Law Baker Botts والتي تدافع عنهم في القضية المرفوعة من عوائل ضحايا 11 سبتمبر، وتطالب بتعويضات بقيمة 1 واحد ترليون دولار. وقد نشرت نيويورك تايمز New York Times مقالا افتتاحيا في 12 ديسمبر/ كانون الأول تدعو بيكر للاستقالة من موقعه في كارليل وبوتس للحفاظ على نزاهة موقعه كمبعوث رئاسي. البيت الأبيض رفض الدعوة هذه، وإن لبيكر حق الاختيار." لم اقرأ هذا المقال الافتتاحي" هكذا أجاب بوش للصحفيين " نحن محظوظون لأنه وافق على القيام بهذه المهمة.... لكي يخدم أمريكا". كريس ألمان قال أيضا نيابة عن كارليل " أن بيكر بمهمته هذه ليس لها تأثير مهما كان على أنشطة كارليل.

في الواقع قبل عدة أشهر في 16 تموز/يوليو 2003 كارليل حضرت اجتماعا على مستوى عال مع رسميين كويتيين في لندن حول هذه الصفقة وفقا للوثيقة أعلاه. حيث طلب الكويتيون منهم تقديم مقترح تفصيلي ماليا لضمان إسباغ الصفة النقدية (Monetization) لمطلوبات ديونهم من العراق. لكن في وقتها جرى تعيين بيكر للمهمة. ولم تقدم كارليل المسودة المطلوبة للكويت. ومع ذلك فإنهم إن كانوا فعلا جادين فيما يقولون لقررت كارليل الانسحاب من المجموعة لتضارب المصالح، لكنها بقيت. وهنا برز اسم شاهمين شيخ (Shahameen Sheikh) كمدير تنفيذي (International Strategy Group -CEO) لهذه الشركة التي خلقها "الاتحاد" لإدارة الصفقة باعتبارها شركة اعمال وليست شركة لجماعة ضغط (not lobby firm) ، كذلك كحلقة وصل " الاتحاد " مع الشركة في واشنطن (Albright Group) والتي وقعت معهم كرائدة للاستراتيجيات السياسية و لمناصرة ودعم " الاتحاد ". ولم تكن كارليل صادقة في موقفها هذا، إذ قدم جون هاريس (John Harris) المدير العام والمشرف المالي لكارليل بيانا مكتوبا للبيت الأبيض من أن كارليل " ليس عندها أي مصلحة أو استثمار في الديون العامة والخاصة للعراق" ولكنه لم يشر الى المفاوضات التي أجرتها كارليل من أشهر عديدة مع الكويت لمساعدته في الحصول على ديونه من العراق.

وفقا **لكاثلين كلارك** (Kathleen Clark) وفيما إذا كان بيكر يتقيد أو يراعي التزامه بالتعليمات الإدارية والاجرامية للحكومة الاتحادية والتي تمنع الموظفين الحكوميين من المشاركة في معاملات لهم فيها مصلحة خاصة، بما فيها إن كان له صلة بشركة وتستخدم الموظف الرسمي. أن كارليل تستخدم وظيفة بيكر الحكومية لمنفعتها، وبالتالي على " كارليل والبيت الأبيض أن يظهروا نظافة أيديهم " تقول كلارك " هناك حاجة هائلة للشفافية هنا ". طبعا لم يرد كل من البيت الأبيض او مكتب بيكر او يعلقوا على الموضوع. ومع كل هذا وبعد تعيين بيكر، ظهر اسم بيكر بوضوح في الوثيقة " أن دور السيد بيكر الجديد وما يتبعه من جولات مفاوضات عالمية حول ديون العراق سيلقي الضوء على هذه " الأمور" ويعطيها بعدا هاما وعاجلا. جاء ذلك في رسالة وقعتها مادلين أولبرايت مع كل من ديفيد هيوبنر(David Huebner-Chairman of Coudert- brother law firm) – عضو " الاتحاد" وشاهمين شيخ. وبعد تعيينه وما قد ينجم عنها من " تهديد " لخسارة الكويت يتواصل المقترح " من ان لدى الاتحاد" افرادا ذو نفوذ عال في الحكومة الأمريكية وفي مجلس الأمن للأمم المتحدة. في 21 كانون الثاني / يناير 2004 حط بيكر في الكويت، قابل رئيس الوزراء ووزير الخارجية وغيرهم " وطالبهم " بإعفاء ديون العراق لمصلحة الأمن والسلم الإقليمي، **وبنفس اليوم اختار فريق " الاتحاد" تسليم مقترحها إلى وزير الخارجية محمد صباح السالم الصباح – الذي قابله بيكر- "و خطاب إحالة موقعة**(*Covering Letter*) **من أولبرايت وهيوبنر وشيخ" – الذين علموا بمفاوضات بيكر- أنه إذا وافقت الكويت على عرض "الاتحاد" فإنهم سوف**

يميزوا مطالبات الكويت – قانونيا ومعنويا من الديون السيادية التي تطالب الولايات المتحدة الآن بإعفائها". ما هذه الصدفة بنفس اليوم يطالب بيكر بالإعفاء و " الاتحاد" يقدم عرضه للكويت !!!، ومن سيختار الكويتيون جيمس بيكر المبعوث الرئاسي او رجل الاعمال! احمد الفاضل " نائب" لرئيس الوزراء الكويتي أخبر **" الوطن"** أنا رأيت **" المقترح"** وانا واع كليا لهذه المسالة" ولكن لما سئل عن دور بيكر المزدوج أجاب " انه من الصعب التعليق على هذه المسألة، خاصة في الوقت الحاضر، وآمل أن تفهموا ذلك جيدا". شاهمين شيخ رئيسة " الاتحاد" قالت عن التوقيت انها مصادفة " ليس لها علاقة بزيارة بيكر، كنت في المنطقة ورأيت أن أتوقف وأسلم المقترح وانا في طريقي إلى أوروبا ". وبعد ثلاثة أيام من عودة بيكر ادلى بتصريح لأول مرة حول الموضوع " ان وظيفتي تتعلق بديون العراق السيادية وليس بتعويضات الحرب، وردد ما قالته الحكومة الكويتية من أن التعويضات هي خارج مهمته باعتبارها تحت وصاية الأمم المتحدة ومجلس الامن. ان هذه التصريحات مثيرة للدهشة لماذا لا توضع كل المطالبات على العراق موضعا للنقاش؟ .. فالكل يعلم ان التعويضات تمثل أكثر من نصف الديون الخارجية. وهو بيكر يقول أن أي " تخفيض للديون يجب ان يكون كبيرا، او الجزء الأعظم من الدين". والمركز الذي استضاف بيكر لإلقاء كلمته مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية قال " ان من غير المعقول عمل أي إعفاء للدين لا يشمل التعويضات". **ان تصريحات بيكر وصفقته** على خلاف مع عدد آخرين من إدارة بوش بما فيهم **بريمر** (Paul Bremer) الذي قال " انه يرى الحاجة الماسة للنظر في كل مسالة الديون والتعويضات"، حيث قارن الحالة في العراق بألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى عندما فرضت لجنة التعويضات في سنة 1921 بمبلغ 33 م د

أ على جمهورية فايمار (Weimar) وهذا ما ساهم الى حد كبير في عدم الاستقرار والاضطرابات في ألمانيا وجاءت الانتخابات بأدولف هتلر إلى السلطة. وتواصل دفع العراق للتعويضات عن غزو الكويت في 1990. وخلال الثمانية عشر شهرا منذ الغزو الأمريكي، دفع العراق 1.8 م د أ كتعويضات وهو أكثر مما وضع لميزانية الصحة والتعليم. وأغلب هذه المدفوعات ذهبت للكويت، والتي تحقق ستة من ميزانيتها فائضا . وحيث تصل **القوة الشرائية للفرد الواحد 19,000 دولار، في حين يعيش المواطن العراقي بما يزيد قليلا عن 2 دولار يوميا.** وهذه الترتيبات تعود الى نهاية حرب الخليج الأولى. كشرط لوقف إطلاق النار وافق عليه صدام لتعويض كل الخسائر التي نجمت عن غزوه واحتلاله للكويت لسبعة أشهر. وبدأت المدفوعات في 1994 وتسارعت في 1996، مع بدء برنامج النفط مقابل الغذاء وفقا لقرار مجلس الأمن رقم 986 الذي خلق هذا البرنامج، حيث باستطاعة العراق تصدير النفط على أن تصرف العائدات على واردات الغذاء والدواء وعلى ان تحول 30٪ من عائدات النفط الى لجنة التعويضات التابعة للأمم المتحدة (UNCC). وبعض التعويضات التي منحت كانت كبيرة جدا، مثل تنظيف سواحل الكويت والسعودية من النفط والحرائق، أو ما منح لشركة نفط الكويت بمبلغ 15.9 م د أ عن خسائر من عائدات النفط. والى حد ذلك دفعت اللجنة 18.6 م د أ ومنحت 30 م د أ إضافي لم تدفع لعدم توفر أموال عراقية. وهناك أيضا 98 م د أ مطالبات لم يجري حسمها بعد، ولذلك فالأرقام تتصاعد بشكل مضطرد. ولهذا لا توجد تقديرات دقيقة عن التعويضات التي

قد تصل الى 130 م د أ. في 22 مايس/ أيار 2003 بعد شهرين من غزو العراق قرر مجلس الأمن تخفيض نسبة القطع من عائدات العراق النفطية الى 5 ٪. وفي مايس/مايو الماضي كان هناك وفد عراقي يطالب بتخفيض أكثر في هذه النسبة. وكان هناك تعاطف كثير لهذا المطلب. **جوستين ألكسندر من اليوبيل العراقي قال " إن معظم هذه المطالبات أمام اللجنة مبالغ فيها وغير واقعية، وأن هذه من مسؤولية صدام، وليس الشعب العراقي الذي عانى أكثر من غيره ".** وهنا حيث يأتي دور " الاتحاد" لمجموعة كارليل/ اولبرايت. اذ جاء في مقدمة **العقد المقترح** من ان الديون الغير مدفوعة للكويت ليست مشكلة مالية فحسب بل سياسية ومشكلة علاقات عامة كذلك. ان الرأي العام العالمي ليس بجانب ما تم وعد الكويت به من تعويضات كاملة، بل يركز العالم الآن على إعادة إعمار العراق وإعفاءه من ديونه. وإذا ما أرادت الكويت الحصول على تعويضاتها، يبين خطاب الإحالة المشار إليه، أن عليها إعادة صياغة تعويضاتها ليس على أنها عبء على العراق بقدر ما هي " عنصر أساسي في العمل من أجل الاستقرار الإقليمي والمصالحة". أن عدة أطراف في " الاتحاد" قد أكدوا بأن المقترح يهتم او يعطي الأولوية فقط لديون التعويضات. إذ قال المتحدث باسم مجموعة أولبرايت، جيمس سميث (Jamie Smith) " لقد طلب منا المشاركة بهذا المقترح على أنه يضمن العدالة لضحايا غزو صدام للكويت، وللتأكد من أن التعويضات لضحايا الكويت – والتي دعمتها الحكومة الامريكية والأمم المتحدة - تستخدم لدعم عملية المصالحة بين البلدين، وتحسين الظروف البيئية ولتشجيع الاستثمار في الكويت والعراق والاقليم.

وفي الواقع، فإن **المقترح لم يقيد نفسه بديون التعويضات.** " فالاتحاد" طلب من حكومة الكويت اعطاءه إشرافا على 30 م د أ في شكل ديون سيادية متعثرة (defaulted sovereign debts) لأجل استخدامها كأداة للتأثير او للرفع سياسي (political leverage) لتأمين الحصول على مطالب التعويضات. إضافة إلى ذلك فإن أغلب الخبراء في إعادة هيكلة الديون يتفقون على أن ديون العراق يجب أن ينظر إليها ككل: إذ لا معنى من اعفاء الديون السيادية إذا ما كان سيربط بأعباء تعويضات خيالية لا يمكن تصورها. ومثل هذا الفهم انعكس في الوثائق، والى تكرر بيان ان مدفوعات تعويضات الكويت تكون في خطر في أي تحرك لإعفاء ديون العراق.

ولتجاوز مثل هذا التهديد هناك ثلاثة استراتيجيات متشعبة اقترحت من قبل " الاتحاد" : **عمل لجماعة الضغط من وراء الكواليس، حملة علاقات عامة ذكية واستحداث عملية استثمار وتمويل خلاقة.** وان " أي حل لدفع تعويضات غير متحققة يجب ان يكون ترويجها مقبول سياسيا مثل توطيد ودعم الاستقرار والنمو في الخليج والعراق. ان هذا المقترح يقدم الاستراتيجية، التصميم الهيكلي والموهبة الذكية لتحقيق هذا الهدف". هذا ما تبينه الوثيقة. بعدها يقدم المقترح تفصيلا لعمل وتنفيذ الاستراتيجيات الثلاث المشار إليها كالتالي:

جماعة الضغط:

بما ان لجنة التعويضات التابعة للأمم المتحدة(UNCC) تقع تحت تصرف مجلس الأمن الذي يمكنه التصويت لتخفيض، ايقاف او الغاء التعويضات في أي وقت، فإن الجزء الذي يتعامل به المقترح هو بوساطة قوية مباشرة: إذ يطرح ويشير الى عمل موسع وهجومي لجماعة الضغط موجهة مباشرة إلى أعضاء مجلس الأمن باستخدام اتصالات مادلين اولبرايت ولكن أيضا اشخاص بارزين لهم صلة " بالاتحاد" مثل السناتور السابق غاري هارت (Gary Hart) ومندوبة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة جين كيركباتريك (Jeanne Kirkpatrick) . " سوف نعمل أولا على ابقاء نسبة الـ 5٪ من عائدات النفط العراقي تخصص لتمويل مدفوعات ما تمنحه لجنة التعويضات" **يقول المقترح نصا.**

ولتحقيق هذا، سيقوم " الاتحاد" باتصالات سرية رصينة على مستوى عال في عواصم الدول الأعضاء في مجلس الأمن ومع المندوبين ذوي النفوذ" و " التدخل مع كبار موظفي الأمم المتحدة المسؤولين عن صياغة ما يقدم من مسودات لمجلس الأمن. وبين المقترح كذلك من أن " ألمانيا ورومانيا سيكون لهم دور جوهري، وان مجموعة أولبرايت لها علاقات وطيدة مع كل من هاتين الدولتين الأعضاء في مجلس الأمن حينذاك.

العلاقات العامة: لقد كان لدى "الاتحاد" خطة تفصيلية لمواجهة المعرفة في فهم أن التعويضات تمثل " تحويل الموارد من عملية إعادة البناء في العراق الى جار أكثر ثراء". أولا، على الكويت أن يخصص ديونه غير المدفوعة من العراق الى صندوق يؤسس خاص يشرف عليه " الاتحاد". والصندوق المؤسس يدير أموالا استثمارية لجزء من مدفوعات التعويضات من العراق إلى الكويت وإعادتها الى العراق!!!. وكمثال على أنواع الاستثمارات التي سيقوم بها الصندوق، كما اقترحت أولبرايت و هيوبنر وشيخ في الخطاب المقدم للكويت، أن أموال التعويضات يمكن استخدامها لشراء شركات القطاع العام العراقي. في المستقبل القريب 40 من مؤسسات القطاع العام العراقي في مختلف القطاعات سوف تتاح للبيع أو الإيجار الطويل الأمد او بعقود الإدارة ، هكذا كتبوا في رسالتهم. ومن خلال برهنة ان الكويت سوف تستثمر جزءا مما تحصله من تعويضات سيعود بالفائدة على الاقتصاد العراقي، " فالصندوق المالي الذي سيديره "لاتحاد" " سوف يقدم أساس مبدأ إنساني إلى الولايات المتحدة والدول الأخرى لمواصلة دعمهم" للتعويضات. ومن الظاهر أن " الاتحاد" يرى أن عملية الخصخصة – والتي تعد بالنسبة للعراق مقترحا مثيرا للخلاف – هي جزء من المهمة الإنسانية لجهودهم.

كذلك يقترح استراتيجية لعلاقات عامة مباشرة. فهو يدعو الكويت الى تخصيص مليار دولار من التعويضات التي منحت إياه لجنة التعويضات الأممية الى " صندوق إحياء الظروف البيئية الكويتي، والذي سوف يخلقه "الاتحاد". والغرض من خلق هذا الصندوق لتذكير العالم بمدى خطورة ما ورثه الكويت من كارثة بيئية" وأيضا تقديم الكويت " كأنها المدافع الأول عن حماية البيئة". وهذا الصندوق سوف يرأسه كارول براونر (Carol Brawner) الرئيس السابق لوكالة حماية البيئة الأمريكية وأيضا مسؤول رئيسي في مجموعة أولبرايت. **الاستثمار/التمويل:** يتنبأ المقترح بأنه لوحدهم وعلى الرغم من تفعيل جماعة الضغط والعلاقات العامة فإن ذلك لن يكون كافيا لضمان حصول الكويت على ما تأمله من تعويضات. و لقيام "الاتحاد" " لتعظيم قيمة التعويضات للكويت "، على الكويت ان تضع على جانب ، المزيد من التعويضات التي استلمتها. فبالإضافة إلى ال 1 واحد مليار في صندوق البيئة، المقترح يدعو الى وضع 2 مليارين من الدولارات لتستثمر في " صندوق خاص لأسهم رأسمالية شرق أوسطية". من هذين المليارين، مليار يستثمر من خلال اتفاقية خاصة، في " صندوق مجموعة كارليل المساهمة" لمدة تتراوح على الأقل بين 12 و15 سنة. وفي نهاية الفترة ستحصل الكويت على العائدات من هذا الاستثمار إضافة الى ما سوف يقدر " الاتحاد" الحصول عليه في تفاوضه من أجل مدفوعات لتعويضات أكثر. بالنسبة "للاتحاد" انها صفقة مثالية: أعضائه يحصلوا عن إدارة ملياري دولار، ويجمعوا رسوم الإدارة إضافة الى نسبة من الفوائد. كذلك تدفع لهم أتعاب (retainer) وقد يقصد بها اكرامية مع نسبة 5٪ من أي مبلغ ديون يحصل

عليها " الاتحاد" للكويت، كذلك نسبة يتفق عليها على قيمة كل ما سيتجاوز ما سبق وإن وعدوا به الكويت. ومن الأعضاء الآخرين في " الاتحاد" والذين سيشتركون في الحصول على المزايا المشار إليها: فيديليتي للاستثمارات (Fidelity Investments) . بي ان بي باريباس (BNP Paribas) بنك أوربي متورط في فضيحة برنامج النفط مقابل الغذاء . جافني كلاين وشركاه (Gaffney, Cline & Associates) شركة للطاقة متخصصة في عمليات خصخصة مشروعات الغاز والنفط. نيكسيجين للحلول المالية NexGen Financial Solutions) شركة هندسة مالية تمتلك الحكومة الفرنسية حصة فيها. اميرجين ماركت بارترنارشيب (Emerging Markets Partnership) شركة تابعة لل (AIG) يرأسها النائب السابق لرئيس البنك الدولي موين قرشي (Moeen Qureshi). بالإضافة الى المكاسب والارباح الاستثنائية، فإن الترتيبات المعدة ستعطي هذه المجموعة من الشركات الخاصة قوة وسلطة هائلة. فأي من يتحكم بديون العراق يكون له القدرة المؤثرة على السياسة في العراق خاصة في ظل التوترات السياسية الحادة. لكن بالنسبة لحكومة الكويت فإن هذه **الصفقة المقترحة تكاد تكون محفوفة بالمخاطر.** اذ ان من الصحيح كون مصير تعويضاتها من العراق يبدو كئيبا (looks grim). إذ يقدر " الاتحاد" **ان الكويت لو حاولت بيع هذه الديون في السوق، فإن الـ 27 م د أ لا تثمن إلا ب 1.5 م د أ فقط.** لكن "الاتحاد" يطالب الكويت بالمخاطرة ب 3 م د أ من التعويضات التي استلمها على امل استخدامها كرافعة مالية (Leverage)

للبعض الباقي من مطالباتها. ومع ذلك فإن جيروم ليفينسون(Jerome Levinson) أشار إلى "انه ليس هناك من ضمانات حتى مثل ذلك". إن من الواضح أن "الاتحاد" حريص جدا لتوقيع صفقة مع الكويت. وان المديرة التنفيذية "للاتحاد" شاهمين شيخ قد كتبت من انها قامت ب 5 رحلات إلى الكويت خلال أربعة أشهر، وإن أولبرايت اجتمعت مع وزير الخارجية الكويتي في 4 نيسان/أبريل 2004، وان كارول براونر (Carol Brawner) من مجموعة أولبرايت قد اشارت الى انها سلمت شخصيا نسخة " من المقترح إليه في فندقه عندما كان في واشنطن. ومع هذا فقد ظهر أن الكويت كان مترددا؛ إذ أخذ من الوقت أربعة أشهر للرد على المقترح برسالة مؤرخة في 10 آب/أغسطس بالقول " من انه سوف يؤخذ المقترح بنظر الاعتبار جديا، و جاري الان دراسته من قبل السلطات المختصة". وتبعا لما قاله أحمد الفهد " ان القضية الان بيد نائب وزير الخارجية" والذي لم يكن متاحا لنا للتعليق. لكن سالم عبد الله الجابر الصباح السفير الكويتي في أمريكا قال" بقدر ما يتاح لي من معلومات لحد الآن، **فإن حكومتي لم تقرر بعد على هذا المقترح**". وحتى اذا لم تقر هذه الصفقة، فالحقيقة ان مجموعة كارليل ومجموعة اولبرايت كانت قد ارتبطت بمفاوضات حولها ويمكن ان تكون قد أساءت الى جهود اعفاء ديون العراق، و مضرة بمصالح الولايات المتحدة والعراق. وكان ليفينسون قد أشار إلى أن إدارة بوش قد قدمت التزاما من ان عائدات النفط العراقية سوف توجه نحو إعادة الإعمار. وبهذا فإن الفشل في التعامل مع مسألة التعويضات يعني " ان جزءا من هذه الموارد قد تحول للكويت. ومن دفع ذلك؟ بالطبع إنه الشعب العراقي الذي استمر في دفع هذه التعويضات، وأن

على دافعي الضرائب الأمريكيين الذين سيطلب منهم لتحمل فاتورة إعادة الاعمار، لا أموال العراق التي ستوجه لدفع الديون.

يقول ليفينسون ان هذا لهو الامر الأكثر غرابة أو غير مألوف بسبب ان من شارك فيه" إنك تجد اثنين من وزراء الخارجية يظهر أنهم يقترحون استخدام اتصالاتهم والمعلومات الداخلية لإضعاف وتقويض سياسة الحكومة الأمريكية". بينما تقول كاثلين كلارك من جامعة واشنطن أن المقترح " قد كشف حقيقة كيف أن كبار المسؤولين الحكوميين يستخدموا نفوذهم من اجل جني او كسب أموال طائلة". إذ يمكن بالتأكيد من القول أن جيمس بيكر ومادلين أولبرايت كان لهم تأثير مباشر على مدفوعات العراق من الديون والتعويضات أكثر من أي سياسي خارج العراق، باستثناء ممكن وهو الرؤساء الأمريكيين الواحد والأربعون والثالث والأربعون.

وزير الخارجية، بيكر لعب دورا في مسيرة تجميع الديون الخارجية في المقام الأول، إذ تدخل شخصيا في 1989 لضمان حصول صدام حسين على قرض ب 1 مليار دولار بمثابة ائتمان تصدير. وكان أيضا له دور رئيسي في التوجيه والتخطيط لحرب الخليج الأولى، وكذلك في وقف إطلاق النار الذي فرض على صدام دفع تعويضات شاملة. في مذكراته سنة 1995 " سياسة الدبلوماسية" كتب من أنه بعد ما شاهد حرق آبار النفط في الكويت اتصل بالرئيس جورج بوش وقال له " **على العراق أن يدفع ثمن ذلك**". والآن من خلال "الاتحاد"، كارليل يمكن أن يكون مشرفا على إدارة مليار دولار من هذه المدفوعات.

وكذلك يثير دور **مجموعة أولبرايت** نفس تلك التساؤلات. كوزيرة خارجية وممثلة دائمة في الأمم المتحدة، مادلين أولبرايت ساهمت شخصيا في إعداد مسودة القرار 986 الذي خلق برنامج النفط مقابل الغذاء، وتحويل 30٪ من عائدات النفط تعويضات الحرب. حيث قالت في مقابلة مع جيم ليهر في برنامج الساعة الإخبارية " **انه ليوم عظيم للولايات المتحدة لاننا كنا من كتب القرار 986 لمجلس الأمن**". والآن وهي مواطنة عادية، فهي العضو الرئيسي في " الاتحاد" الذي يستغل اتصالاته لتحقيق المكاسب من ذات التعويضات التي ساعدت في ضمانها. كذلك فهي كانت وراء تنفيذ الحصار الجائر ضد العراق، والذي كان وراء تدهور حالة مؤسسات القطاع العام. والآن هي جزء من خطة لاستخدام مدفوعات التعويضات لشراء تلك المنشآت التي أدى حصارها في إنهاك قدرتها واضعافها.

لكن وظيفة بيكر كمبعوث رئاسي هي التي تثير العديد من الأسئلة للبيت الأبيض، لان المبعوث الرئاسي الخاص هو بمثابة ممثل شخصي للرئيس، يقابل رؤساء الدول مكان الرئيس ويقدم له التقارير مباشرة. فإن كان لدى مبعوث الرئيس تضارب مصالح، فان هذا ينعكس مباشرة على المكتب الأعلى. **تقول كلارك " هناك وبشكل مطلق تضارب مصالح"**. ان بيكر يرتبط بكيانين، الحكومة الأمريكية ومجموعة كارليل – ولا ارتباط بينهما البعض. كمبعوث، وظيفة بيكر لأن يعمل ما بوسعه لشطب ديون العراق، وبذلك يخفف الأعباء عن دافعي الضرائب الأمريكان. لكن كرجل اعمال، فهو شريك مالي في شركة هي طرف في صفقة تحقق عكس النتيجة. فان نجح بيكر المبعوث، بيكر رجل الاعمال سيكون خاسرا وبالعكس.

هل أثر تضارب المصالح هذا في أدائه كمبعوث؟ وهل دفع بقوة أكبر مما يستطيع لإعفاء ديون العراق؟ اننا نعلم ان التعويضات الثقيلة التي فرضت على العراق كانت قد نجت بشكل كبير من المساءلة والتدقيق العام – لو أن بيكر قد وجه إدارة بوش بعيدا عن مسالة التعويضات، لمن كان يعمل حينذاك؟ للبيت الأبيض؟ أو لكارليل؟ تقول كلارك إن مثل هذه الأسئلة هي التي بالتأكيد من كان وراء وجود التعليمات والضوابط عن تضارب المصالح. " لدينا السبب للشك في أن بيكر كان قد عمل كل ما بوسعه للعمل نيابة عن الولايات المتحدة لأنه كان له مصالح في الجانب الآخر من الصفقة.

إن هذه المسألة هي الأكثر إلحاحا، في الملف الذي سلمه الرئيس بوش لبيكر، حيث يسودها الفوضى والتشويش. فبعد عشرة أشهر، نجد أن هناك حماسة واندفاع أقل إزاء إعفاء ديون العراق من قبل وصول بيكر. عندما عينه بوش، صعد من قيمته " بأنه من ذوي الخبرة الواسعة في الاقتصاد والسياسة والدبلوماسية". وفي الأول، ظهر بيكر وكأنه يحقق تقدم كبير وسريع: بعد اجتماعات عالية المستوى، فرنسا، روسيا وألمانيا كانت الأجواء مفتوحة على إلغاء جزء كبير من ديونها وأن السعودية والكويت أبدت جاهزيتها لتقوم بالمثل. لكن المفاوضات لم تنهار فحسب بل تراجعت للوراء. الكويت من جانبها قد تصلب موقفها " الديون تبقى ديون" كما قال مؤخرا محمد صباح السالم الصباح وزير الخارجية. كما أنها ضاعفت من طلباتها عن تعويضات حرب الخليج، الى جانب السعودية، ايران، الأردن وسوريا للمطالبة بزيادة قدرها 82 م د أ لتعويض عن الأضرار البيئية.

وماذا عن الأوروبيين؟ في جلسة استماع بمجلس النواب الأمريكي يوم 15 أيلول/سبتمبر، السيناتور جوزيف بايدن (Senator Joseph Biden Jr.) سأل رونالد سشيلجر (Ronald Schlicher) نائب وزير الخارجية المساعد لشؤون العراق، حول ما وصلت إليه المفاوضات العالمية. " هل هناك من دولة واحدة في جي 8، قالت رسميا أو طلبت من برلماناتها إعفاء ديون العراق"؟ فأجاب سشيلجر " لا سيدي ليس لحد الان".

أليس ان بيكر فشل لإيصال التزام مؤكد لإعفاء الديون! . في الاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي في 2 تشرين الأول/ أكتوبر، اتضح أن فرنسا قامت بتجاوز واشنطن وكانت تدفع باتجاه صفقة خاصة بها للتخفيف من الديون. نيكولاس ساركوزي وزير المالية أعلن أنه يقف الى جانب روسيا، المانيا وإيطاليا بخطة لإلغاء 50٪ من ديون العراق- بعيدا عن 90٪ – 95٪ ما طلبته واشنطن. لكن المثير في الأمر أن بيكر لم يكن موجودا في أي مكان للعثور عليه. هذا وفي انشغاله وقت التفاوض حول قواعد المناظرات الرئاسي فقد كان بيكر " كالمفقود في العمليات الحربية "(MIA) عند التطرق لقضية الديون. فمنذ عودته من رحلته الى الشرق الأوسط في كانون الثاني / يناير، المبعوث الرئاسي أصدر بيانين عامين فقط حول ديون العراق، وقد كان في صمت تام حول الموضوع طيلة الأشهر الستة الماضية- على الرغم من إعلانه علانية الالتزام برتق (sewn) قضية الديون عند نهاية العام.

وبينما يكون ذلك أمرا غير جيد بالنسبة للعراقيين ودافعي الضرائب الأمريكان، فربما يكون ذلك أمرا جيدا لكارليل. اذ ان حلا سريعا لازمة الديون العراقية تأتي العكس على مصالحها المالية: فكلما طالت المفاوضات، كلما احتاج "الاتحاد" مزيدا من الوقت لإقناع حكومة الكويت المترددة للتوقيع على الخط المنقط (dotted line)!!!. لكن ان تم بنجاح إزالة الديون العراقية، فإن أي صفقة مقترحة تكون خارج الطاولة. إن وظيفة بيكر كمبعوث كانت بالتأكيد مفيدة لزملائه في "الاتحاد". وفيما إذا كان بيكر قد ساعد في حل أزمة الديون العراقية فان ذلك يكاد غير واضحا الى اقصى الحدود.

الرسالة التي سلمت الى سعادة السفير وديع بتي - السفارة العراقية -اوتاوا :

سعادة الأستاذ مصطفى الكاظمي المحترم – رئيس الوزراء العراقي - بغداد

بواسطة الأستاذ وديع بتي المحترم سفير جمهورية العراق لدى كندا – اوتاوا

تحية طيبة وبعد،

ان تواصل واستمرارية قضية الديون الخليجية على العراق تثير حالة من الغضب والتساؤلات نظرا لعدم تسويتها بين الطرفين منذ أكثر من ثلاثين عاما ولحد الان. او ربما بسبب العام 2019 بحدود 3٪.

ربما حاول المسؤولين في البنك المركزي منذ مدة سابقة أيام الدكتور الشبيبي مناقشة هذه القضية ولكن دون جدوى. ومن ذلك الحين لم تثار القضية على الرغم من الزيارات المتكررة لأغلب المسؤولين وقيادات الأحزاب لدول الخليج العربي، والتي كان الشارع العراقي يراها وكأنها زيارات مجاملة للحصول على الرضا والدعم لهم **فقط وللحصول على الإكراميات.** ان ما يزيد على 40 مليار دولار أمريكي وربما أكثر من ذلك، هي ما زالت موجودة في الدفاتر المالية الحكومية، ولا ندري تحت أي مسميات ك "هبة" أو "منحة" ، ولكن ليست بقروض، قدمت كما هو معروف من دول الخليج العربي لصدام حسين لمواصلة حربه على ايران والدفاع عن " الجناح الشرقي للأمة العربية"!!!. والاخوة الخليجيون لا يطالبوا بها حاليا ومنذ زمن، ولكن لماذا؟ لتبقى كورقة ضغط أو ربما لسياسة غامضة مستقبلية كشفتها وثيقة لورقة سرية حصلنا على محتوياتها مؤخرا، قدمها كل من المدعو جيمس بيكر والمدعوة مادلين أولبرايت وزراء خارجية للولايات المتحدة ، لحكومة الكويت وربما لحكومة المملكة السعودية تضمن لهم حصولهم على كل " مطالباتهم من ديون وتعويضات " من العراق مهما طال الزمن. مقابل مدفوعات بالمليارات يمكن أن تكون قد دفعت مقدما بالفعل أو في استثمارات صممت لمحافظ مالية تديرها مجموعات وشركات مالية تابعة لكونسورتيوم أو " اتحاد" هم فيها المشاركون والمدراء و تدر عليهم الأرباح والفوائد. ان اثارة مسالة التعويضات فيما طرحته "الوثيقة": يوضح الدور الذي لعبته المجموعات، وخاصة مجموعة أولبرايت، بينما كانت وزيرة الخارجية وهي التي تفتخر بأنها وراء القرار 968 المشئوم الصادر عن مجلس الأمن، بالإضافة الى كلمة جيمس بيكر لرئيسه بوش عندما حرق صدام

آبار نفط في الكويت " انهم يجب ان يدفعوا" كما جاء في مذكراته الشخصية.

لقد تم تحميل الشعب العراقي ما يزيد على 52 مليار دولار (واعتقد جازما ربما هو أكثر من هذا الرقم) كانت وراءه هذه الزمرة من شركاء بيكر واولبرايت، لقد كانوا يخوفون الكويت من مصير مطالباتهم التعويضات والديون من انها سوف تكون في خطر في الحالة التي تجري حينها بواسطة " المبعوث الرئاسي بيكر" بمطالبتهم بإعفاء الديون العراقية.

ان من يقرأ في خاتمة " المقترح " ما قدموه للكويت لضمان استمرار حصولها على نسبة ال 5٪ من كل دولار نفط يصدره العراق، يستشيط غضبا من السلوك المشين لمثل هؤلاء ذوي المناصب العالية والمقربين من البيت الأبيض، باستخدام الولاءات والنفوذ وشراء الذمم ليس في أمريكا فحسب بل في الدول الأخرى والمؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة ومجلس الأمن لتمشيه مشاريعهم التجارية وليس بما يخدم مصلحة بلدانهم، وهو ما كان يمثل تضاربا للمصالح وبالأخص في مهمة المبعوث الرئاسي بيكر ومصالحه التجارية مع مجموعات شركاته.

كل ذلك من أجل الحصول على ما طلبوه من الكويت لنصيبهم من أموال الشعب العراقي، او لإيداع جزءا من التعويضات لاستثمارات في محافظ مالية تديرها المجموعة، برواتب عالية جدا وامتيازات لنسب من العائدات تخصم من العائد الأصلي لدولة الكويت. ومن الطبيعي أن يتمدد إخطبوطهم لشركات عالمية أخرى تسير في ركاب مصالحهم ذكرت اسمائها بالتفصيل.

وأخيرا، نعتقد جازمين من أن المطلوب حاليا من الحكومة العراقية القائمة، أو من سيتولى السلطة القادمة بعد الانتخابات العمل بالتوصيات أدناه:

أولا: دعوة أمريكا باعتبارها الداعي الأول لشطب الديون من قبل الرئيس الأمريكي وكبار مسؤولي إدارته في سنة 2003 ثم كونها اللاعب الرئيسي في نادي باريس، الى العمل مع العراق على استعادة حقوقه وأمواله المسلوبة نتيجة للدور الذي لعبه سياسيه (وبالذات بيكر واولبرايت مع جاري هارت وجين كيرباتريك) في تضارب مصالحهم الوطنية مع السياسة الامريكية المعلنة آنذاك. اننا يجب ان نضع المسؤولين في وزارة الخزانة على حقيقة مضمون الوثيقة والمقترح السري وكيف ابتعد كل من بيكر واولبرايت عن أخلاقيات المهنة الاستشارية والوظيفة الحكومية كمبعوث رئاسي ووزيرة خارجية وشجعوا التمرد الخفي على تسوية ديون الخليج وغيرها ضمن اتفاقية نادي باريس وهي اتفاقية تلتزم بالديون السيادية بأشكالها كافة إضافة إلى الديون التجارية. وعليه نطالب الحكومة العراقية بالعمل مع الولايات المتحدة على إلغاء قرارات مجلس الأمن التي فرضت على العراق التعويضات الظالمة للكويت وغيرها، ومن أن الوقت قد حان لتصحيح أخطاء الماضي التي أضرت بمصالح الشعب العراقي، وإصدار القرارات الملزمة لاسترجاع ما نهب من أمواله بشكل تعويضات وفوائد باطلة:

1. العودة إلى نادي باريس، والاعتراف بعدم أحقية فرض 21 مليار دولار كفوائد مستحقة على ديون صدام البغيضة، لعدم قانونيتها، كون موارد النفطية العراق حينذاك خاضعا لسلطة الأمم المتحدة وليس حتى في استطاعته لا في سداد قروضه أو فؤادها. وبالتالي لابد من إعادة احتساب نسبة التخفيض التي أقرت (80٪) على أصل الدين فقط، وليس على ما اعتمده النادي لرصيد ديون 42 مليار دولار. على أن يكون معلوما للجميع ان ذلك ينطبق على أية مطالبات أخرى وإلغاء أية فوائد متأخرة عن ديون صدام القبيحة.

2. وعلى الرغم من قرب انتهاء استقطاعات نسبة ال 3٪ من دولارات النفط المصدر وتحويلها الى الكويت، لابد من طلب للحكومة العراقية بالتعاون مع الإدارة الامريكية الجديدة يقدم لمجلس الأمن تتبع فيها الإجراءات المطلوبة لإعادة النظر في هذا القرار من أساسه بالتعاون والتشاور مع الإدارة الامريكية الحالية التي ربما تتعاطف مع مظلومية العراق، وخاصة ان الرئيس بايدن كان قد اثار هذا الامر أيام كان السناتور بايدن عضوا في مجلس الشيوخ في جلسة استماع يوم 15 أيلول/سبتمبر حول التعويضات والديون العراقية مع نائب مساعد وزير الخارجية رونالد سجلشر (Schleicher).

ثانيا: التأكيد على أن ما دفعته دول الخليج العربي لصدام حسين ما هو إلا منح أو هبات او غيرها من الدفوعات فهي أولا غير موثقة اصوليا كقروض وفقا للقواعد المتعارف عليها دوليا في التعاملات المالية بين الدول. واكد لنا العديد من المسؤولين الكبار في البنك المركزي العراقي من عدم وجود وثائق لمسميات قروض أصولية من هذه الدول. وثانيا أن هذه الأموال قدمت بدون طلب من الشعب العراقي، وانما لمواصلة صدام وحزب البعث في الحرب على ايران واستخدمت لشراء الأسلحة الحربية التي ساهمت في إطالة أمد الحرب ودمار الاقتصاد العراقي وتجويع الشعب العراقي، ولبناء قصوره وتشييد المزيد من المعتقلات والسجون وليس في ذلك من فائدة للشعب وبالتالي فهي أموال قبيحة بغيضة بحسب القوانين والتجارب التاريخية الدولية وبذلك يجب الغاءها وشطبها من أي سجلات، حتى يبقى العراق سندا وداعما لدول الخليج العربي.

ثالثا: أن الإدارات الامريكية كانت وربما لازالت تخطط مع تجار السياسة الامريكان الذين أشرنا إليهم، وكذلك مع العراقيين الذين عينتهم إدارة الاحتلال في مراكز السلطة، وحتى الوقت الحاضر، على القضاء على القطاع العام العراقي في مختلف قطاعاته النفطية، الزراعية، الصناعية، والخدمية. من خلال تواصل الإعلان عن النية عن بيع مؤسسات ومصانع شركات القطاع العام بما فيها خصخصة القطاع النفطي. ويكون الباب مفتوحا للقطاع الخاص المحلي والأجنبي على حد سواء. وقد كان ذلك واضحا وصريحا فيما تضمنته الوثيقة المقدمة للكويت" لإلهاء الرأي العام ضمن خطة محكمة لتوجيه الأنظار إلى أن " التعويضات " ستعود ثانية بالنفع للعراق من خلال الصندوق الاستثماري الذي تديره الشركات الأمريكية والذي يجب على الكويت ان تضع فيه جزءا من أموال " التعويضات" لشراء مؤسسات القطاع

العام. لذلك نرى ضرورة إصدار التشريعات والقرارات التي تمنع بيع مؤسسات القطاع العام كافة وخصوصا النفطية للقطاع الخاص المحلي او الأجنبي مهما كانت جنسيته.

رابعا: أهمية الاطلاع على البحث الموسع والمعنون" ازدواجية حياة جيمس بيكر James Baker's Double Life" الذي أعدته الكندية المعروفة ناعومي كلاين (Naomi Klein) وهي الكاتبة السياسية التقدمية الأفكار ونشر في مجلة الوطن (The Nation) الأمريكية والمتاح على الشبكة: وذلك بعد الحصول على وثيقة سرية للغاية (بحوالي 65 صفحة) بعنوان " مقترح لمساعدة حكومة الكويت لحماية وتحويل مطالباتها الى نقود من العراق" (Proposal to Assist the Government of Kuwait in Protecting and Realizing Claims Against Iraq) بصفقة سرية تعقد بين مجموعة بيكر كارليل (Carlyle Group) مع مجموعة مادلين أولبرايت وبخلق ما يسمى بال كونسورتيوم (Consortium) " الاتحاد" لمجموعة شركات أخرى مع حكومة الكويت. تستند الصفقة أساسا على فرض التعويضات الظالمة بقرار اعد من قبلهم وفرضوا إقراره في مجلس الأمن. ومن خلال ما تستلمه الكويت يأخذوا عمولتهم التي تدر عليهم الكثير، ويوجه جزء آخر في استثمارات محافظ مالية يديرونها تعود عليهم بالمزيد من المنافع المادية الى جانب الرواتب الخيالية. ثم أخيرا التأكيد على الدعم المتواصل لإصرار الكويت والسعودية على المطالبة بما قدموه من "ديون" لصدام. وهو ما شاهدناه ونشاهده لحد هذا

اليوم. إنها صفقة ووصمة عار وخزي لكل من شارك فيها لنهب أموال الشعب العراقي المظلوم تحت ستار" الديون ديون" بمظلة من الأمم المتحدة.

خامسا: اعتقد ومعي الكثير من الاخوة والأصدقاء وبشكل مؤكد، وعندما تكون هناك إرادة عراقية وطنية جادة تستطيع أن تفرض على من يدعون " حلفائنا" الآن في محاربة داعش، بدأ بالأمريكان ومن معهم من الدول الغربية وغيرها، أن يلغوا و يعيدوا صياغة القرارات التي ساهمت في سلب ونهب العراق في كل من مجلس الأمن ونادي باريس لإعادة أموال العراق المنهوبة واسترجاع حقوقه كاملة غير منقوصة. وإن تم ذلك انشاء الله، فلابد من انشاء صندوق استثماري خاص بهذه الأموال المسترجعة، تصاغ في ديباجته نصوص تمنع استخدامها لاي أغراض تمويلية للميزانية وغيرها، ولكي يصان من السرقة والنهب من أولئك السياسيين من غير أصحاب الذمم الذين سرقوا أموال الشعب العراقي بعد الغزو الأمريكي. على أن يضاف إليه، ما ستتوصل إليه " لجنة استرداد الأموال " التي نهبها صدام ونظامه والمودعة في البنوك الخارجية، أو في استثمارات مادية مختلفة. وبذلك نكون قد قدمنا خدمة لأجيال مستقبل العراق العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته **الدكتور شاكر موسى عيسى**

رئيس الجمعية العراقية – الكندية لشطب الديون العراقيةالخارجية

أوتاوا – كندا 13 أيلول/ سبتمبر 2023

نسخة من الرد الذي استلمناه من الاخ الدكتور مظهر محمد صالح عن طريق البريد الالكتروني يوم 6 أيلول / سبتمبر 2023

احسنتم دكتورنا الغالي فهو خطاب شامل يوضح كيف ظلم العراق بالديون التي مولت الحرب العراقية الايرانية دون التنمية ، وكيف دفع العراق تعويضات حرب الكويت على مدار العقود الثلاثة الأخيرة . الاستقطاعات الحالية هي ٣٪ وليس٥٪ اذ ابتدأ إستقطاع تعويضات حرب الكويت ب ٣٠٪ استنادا الى برنامج النفط مقابل الغذاء١٩٩٦ وخفضت الى ٥٪ بموجب قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ في مايس ٢٠٠٣ وأمست في العام ٢٠١٩ بنحو ٣٪ حاليا .

الرسالة وطنية حقا وتحمل صفة فنية راقية ولكن تحتاج إلى طرح خطة محكمة تبدأ بهدوء من الولايات المتحدة ودول الخليج نفسها لان سكرتارية نادي باريس قد علقت الديون تلك الديون التي لم يتم تسويتها بموجب اتفاق ٢٠٠٤ ذلك منذ عام ٢٠٠٧ اي بايقاف أية تحميلات او فوائد.

لذا اقترح على جنابك سياسة تفاوض هادئة بخريطة طريق تفتح ابتداءً مع بلدان الخليج الأربعة لشطب الديون مع الشكوى الهادئة من تصرفات مادلين أولبرايت و بيكر تتم مع وزارة الخزانة الأمريكية موضحين بالوثيقة كيف ابتعدت كل من بيكر واولبرايت عن أخلاقيات مهنة الاستشارة وشجعت التمرد الخفي عل تسوية ديون الخليج وغيرها ضمن اتفاقية نادي باريس وهي اتفاقية ملتزمة للديون السيادية بأشكالها كافة اضافة الى الدين التجاري .

تحياتي ومودتي مظهر

from Yahoo Mail for iPhone

On Monday, September 6, 2021, 8:06 PM, shakir <shakirissa@gmail.com.

شبكة الاقتصاديين العراقيين❖

" أوراق في التاريخ المالي للعراق – ديون العراق مع دول الخليج "

د. مظهر محمد صالح

اطلالة على التاريخ المالي الحزين للعراق – ديون العراق مع دول الخليج

هالني ما اطلعت عليه اليوم في جريدة **The Nation** الأمريكية في عددها الصادر في العام 2004 على بحث بقلم الكاتبة الكندية نعومي كلاين والذي جاء تحت عنوان :(1) **James Bakers Double Life** والذي زودني به السيد يسار محمد سلمان حسن والدكتور شاكر موسى عيسى. إذ لفت انتباهي إلى "المهمة غير النبيلة" لجيمس بيكر وازدواجية المصالح بين مهمته ومصالح الشركات التي له فيها نصيب مثل **Carlyle** ، والاتفاق مع الكويت لضمان وتسريع حصولها على "ديون منحتها 30 مليار مقابل 5٪ أو أكثر كعمولات .

وبناء على ما تقدم وكوني أحد من اشترك في اتفاقية نادي باريس في 21 تشرين الثاني / نوفمبر 2004 والتي قادها عن الجانب العراقي الأستاذ عادل عبد المهدي وانتهت بالتعهد بشطب أكثر من 100 مليار دولار من اصل 129 مليار دولار من ديون العراق السيادية والتجارية والمسماة ديون ما قبل عام 1990 بودي أن أبين ما يأتي:

نعم، قرأت بحث الكاتبة نعومي كلاين وأثار عندي شجنا. فللأسف فقد أدى جيمس بيكر دورا معيبا في جعل ديون العراق السيادية (ديون قبل عام 1990) لمجموعة الدول الخليجية ودول أخرى قريبة إلى حد ما بموجب اتفاق نادي باريس 2004، عصية عن التسوية حتى اللحظة بأمل تحصيلها كاملا بدلا من شطبها بنسبة لا تقل عن 80٪ بموجب اتفاق نادي باريس إذا كان الدين حقيقياً، إذ مازال الدين الخليجي وغيره يؤشر دينا معلقا حتى اليوم قدره 41 مليار دولار، منه 60 ٪ لدول الخليج الأربعة الكبيرة، أي بنحو ٢٧ مليار دولار والباقي لدول أربعة أخرى. فهناك إهمال في تسوية ديون العراق ولم تجد التسوية أذنا صاغية من جانب الطرف الدائن إطلاقا، أي مع تلك الدول الثمانية منذ العام ٢٠٠٥ ، إذ قام الأستاذ الجليل الدكتور سنان الشبيبي والدكتور عزيز جعفر بنفسهما في البداية كما أتذكر، لإقناع تلك البلدان للقيام بالتسوية وإجراء ما يسمى بالـ debt assumptions لمعرفة الدين الحقيقي لكل دولة وتوقيع اتفاق منفصل لشطب ٪80 أو أكثر منه أو التنازل عنه نهائيا بكونه دينا بغيضا ارتبط بحقبة الحرب العراقية الإيرانية ولم يستخدم لسعادة أو رفاهية الشعب العراقي ويُطلق عليه بالدين الكريه odious debts. ولكن لم تحصل من الأشقاء أي استجابة للتسوية وكان كلامهم أنهم لم يطالبوا به . فباستثناء دولة الإمارات العربية التي تعهدت شفاها بشطب ديونها بنسبة ٪100 ولكنها طلبت التريث إلى حين معرفة موقف الجارة الخليجية الكبيرة. ولم يحصل تقدم في هذا الملف منذ عام 2005 وحتى اليوم . وأتذكر أن مشاورات البنك المركزي العراقي ووزارة

المالية كانت تنصب دائما على إقناع الجانب الصديق في وزارة الخزانة الأمريكية، بكونهم من ساعد كثيرا في انجاح اتفاقية نادي باريس، لتسوية المديونية العراقية لما قبل 1990 وباتجاه تسوية أو شطب الدين الخليجي تحديداً. وكان حقا يذهب بعد كل اجتماع رسمي مع الجانب الأمريكي موفد وزارة الخزانة بجولة إلى دول الخليج الدائنة لإقناعهم بالتسوية ولكن يخرج الموفد بدون نتيجة.

أود أن أنوه أن العراق لم يدفع أية ديون مفترضة لدول الخليج حتى اللحظة باستثناء تعويضات حرب الكويت war compensations البالغة 52 مليار دولار والتي جاءت بموجب قرار المجلس الأمن في تسعينيات القرن الماضي وعلى وفق أحكام الفصل السابع الخاصة بحرب الكويت، إذ ابتدأ التسديد إلى صندوق الأمم المتحدة للتعويضات UNCC منذ السير ببرنامج النفط مقابل الغذاء Oil for food program عام 1996 وكانت نسبة الاستقطاع وقتذاك 30٪ عن عائد كل برميل نفط عراقي يتم تصديره لمصلحة تعويضات حرب الكويت ثم عدلت نسبة الاستقطاع لتبلغ 5٪ استنادا إلى الآلية الجديدة التي فرضها قرار مجلس الأمن 1483 في مايس 2003 ثم خفضت الآن إلى 3٪ بسب الأزمة المالية والأمنية التي لحقت بالعراق بعد العام 2014 ولم يتبق من مبلغ التعويضات اليوم سوى مبلغ ربما واحد إلى ثلاث مليارات دولار. كانت هناك محاولات رسمية لإلغاء التعويضات أو بقاياها ولكن كان الأشقاء يُصرون أنها جاءت بقرار لمجلس الأمن وليست لهم يد بها وأن التعويضات ليست كلها للكويت فحسب وإنما هنالك تعويضات لرعايا

دول أخرى وشركات أجنبية تعرضت للأذى بسبب غزو الكويت بما فيها إسرائيل. فحصة الكويت من التعويضات أفرادا وشركات وحكومة هي بنحو ٣٧ مليار دولار من أصل ٥٢ مليار دولار ونيف.

ولا يوجد مدى زمني محدد لتسديد التعويضات فتزايد قصر فترة التسديد) تتناسب طرديا مع (ارتفاع) أسعار النفط. ويُعتقد أن التسديد الكامل ربما سيتم في النصف الأول من العام القادم.

ختاماً، حصلت مشاورات أولية رسمية لمقايضة بقايا التعويضات بتطوير حقل غاز مشترك في جنوب العراق قبل ثلاثة أعوام ولكن الجانب الكويتي وسع مطالب التشاور في حل مشكلات خلافية أخرى خارج ملف التعويضات حينها وتوقفت المشاورات لأن الوفد المفاوض كانت مهمته محددة.

بالرغم مما تقدم اعتقد أن دول الخليج ستشطب ديونها السيادية لما قبل عام 1990 بنسبة 100٪ وأن ديونها الافتراضية المعلقة على اتفاقية نادي باريس تعد مجمدة من أية فوائد أو فوائد تأخيريه استنادا إلى قرار سابق صدر عن سكرتارية نادي باريس في عام ٢٠٠٧ .

❖ باحث وكاتب اقتصادي أكاديمي، نائب محافظ البنك المركزي الأسبق، والمستشار المالي لرئيس الوزراء العراقي . حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر في

23/8/2021 مظهر محمد صالح اطلالة على التاريخ المالي الحزين للعراق - ديون العراق مع دول الخليج .

(1) رابط بحث الكاتبة نعومي كلاين وانظر المصدر الاصلي للبحث على شبكة الانترنت كما اشرنا اليه في بداية هذا الفصل العاشر.

James Baker's Double Life Bush's special envoy has a private interest in Iraqi debt, documents reveal. By Naomi Klein * - Iraqi Economists Network

---

إضافة أخرى للدكتور مظهر في رسالة تالية للأهمية

نعم قراءتها.... وللأسف فقد أدى جيمس بيكر دورا معيبا في جعل ديون العراق السيادية (ديون قبل عام ١٩٩٠) لمجموعة الدول الخليجية ودول أخرى قريبة الى حد ما ،عصية عن التسوية حتى اللحظة بأمل تحصيله كاملا بدلا من شطبه بنسبة لا تقل عن ٨٠٪ بموجب اتفاق نادي باريس 2004 اذا كان الدين حقيقياً . إذ مازال الدين الخليجي وغيره يؤشر دينا معلقا حتى اليوم قدره ٤١ مليار دولار ، منه ٦٠٪ لدول الخليج الأربعة الكبيرة أي بنحو ٢٧ مليار دولار والباقي لدول اربعة اخرى . فهناك اهمالاً في تسوية ديون العراق ولم تجد التسوية اذن صاغية من جانب الطرف الدائن اطلاقا ، اي مع تلك الدول الثمانية منذ العام ٢٠٠٥ ،إذ قام الأستاذ الجليل الدكتور سنان الشبيبي والدكتور عزيز جعفر كما أتذكر في البداية بنفسهما لإقناع تلك البلدان للقيام بالتسوية وإجراء ما يسمى بال debt assumptions لمعرفة الدين الحقيقي لكل دولة وتوقيع منفصل لشطب

٨٠٪ أو أكثر منها او التنازل عنه نهائيا بكونه دينا بغيضا يرتبط بحقبة الحرب العراقية الايرانية ولم يستخدم لسعادة أو رفاهية الشعب العراقي ويطلق عليه odious Debt الدين القبيح . ولكن لم تحصل من الأشقاء أي استجابة للتسوية وكان كلامهم أنهم لم يطالبوا به. فباستثناء دولة الإمارات العربية التي تعهدت بشطب ديونها بنسبة١٠٠٪ شفاهية ولكنها طلبت التريث الى حين معرفة موقف الجارة الخليجية الكبيرة ولم يحصل تقدم في هذا الملف منذ عام ٢٠٠٥ وحتى اليوم. واتذكر ان مشاورات البنك المركزي العراقي ووزارة المالية كانت تنصب دائما بإقناع الجانب الصديق في وزارة الخزانة الأمريكية بكونهم من ساعد كثيرا في انجاح اتفاقية نادي باريس لتسوية المديونية العراقية لما قبل ١٩٩٠ باتجاه تسوية او شطب الدين الخليجي تحديداً .و كان موفد وزارة الخزانة الامريكي يذهب بجولة الى دول الخليج الدائنة في اجتماعات رسمية لإقناعهم بالتسوية ولكن يخرج الموفد بعد كل اجتماع بدون نتيجة. اود ان انوه ان العراق لم يدفع اية ديون مفترضة لدول الخليج حتى اللحظة باستثناء تعويضات حرب الكويت البالغة ٥٢ مليار دولار والتي جاءت بموجب قرار لمجلس الأمن في تسعينيات القرن الماضي وفق احكام الفصل السابع الخاصة بحرب الكويت ، إذ ابتدأ التسديد الى صندوق الأمم المتحدة للتعويضات UNCC وكانت نسبة الاستقطاع وقتذاك ٣٠٪ عن عائد كل برميل نفط عراقي يتم تصديره لمصلحة تعويضات حرب الكويت ثم عدلت نسبة الاستقطاع لتبلغ ٥٪ استنادا الى الآلية الجديدة التي فرضها قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ في مايس ٢٠٠٣ . ثم

خفضت الان الى ٣٪ بسبب الأزمة المالية والامنية التي لحقت بالعراق بعد العام ٢٠١٤. ولم يتبق من مبلغ التعويضات اليوم سوى مبلغ ربما واحد مليار دولار.كانت هناك محاولات رسمية لإلغاء التعويضات او بقاياها ولكن كان الاشقاء يصرون انها جاءت بقرار لمجلس الأمن وليست لهم يد بها وان التعويضات ليست كلها للكويت فحسب وإنما هناك تعويضات لرعايا دول اخرى وشركات أجنبية تعرضت للأذى بسبب غزو الكويت بما فيها إسرائيل. فحصة الكويت من التعويضات افرادا وشركات وحكومة هي بنحو ٣٧ مليار دولار من أصل ٥٢ مليار دولار ونيف.

ولا يوجد مدى زمني محدد لتسديد التعويضات (فتزايد قصر فترة التسديد) تتناسب طرديا مع (ارتفاع) أسعار النفط. ويعتقد أن في النصف الأول من العام القادم ربما يتم التسديد كاملاً.

ختاماً، حصلت مشاورات أولية رسمية لمقايضة بقايا التعويضات بتطوير حقل غاز مشترك في جنوب العراق قبل ثلاثة أعوام ولكن الجانب الكويتي وسع مطالب التشاور في حل مشكلات خلافية أخرى خارج ملف التعويضات حينها ، وتوقفت المشاورات لأن الوفد المفاوض كانت مهمته محددة. بالرغم مما تقدم اعتقد ان دول الخليج ستشطب ديونها السيادية لما قبل عام ١٩٩٠ بنسبة ١٠٠٪ وان ديونها الافتراضية المعلقة على اتفاقية نادي باريس تعد مجمدة من اى فوائد او فوائد تأخيرية استنادا الى قرار سابق صدر عن سكرتارية نادي باريس في العام ٢٠٠٧ . تحياتي دكتورنا الغالي //مظهر

□

السيرة الذاتية للمؤلف

الدكتور شاكر موسى عيسى من مواليد مدينة المعقل بمحافظة البصرة في يوم 24 تشرين الثاني . نوفمبر 1940

التحصيل العلمي

. شهادة الدكتوراة في الاقتصاد من جامعة لندن . المملكة المتحدة بعنوان " توزيع الدخل في العراق " ، 1979

. شهادة الماجستير في الاقتصاد والاحصاء من جامعة القاهرة . مصر العربية بعنوان " التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية في العراق " ، 1971

. دبلوم عالي في " التخطيط الاقتصادي " من معهد التخطيط القومي في القاهرة . مصر العربية ، 1970

. بكالوريوس في الاقتصاد والمحاسبة من جامعة بغداد . كلية الاقتصاد والتجارة ،1963

الخبرة العملية

- مستشارأقتصادي / خبير في الحسابات القومية / المشروع الثاني لدعم وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للاحصاء / المؤسسة الاستشارية بيرنج بوينت . بغداد نيسان 2004 – ايلول 2008 .
- خبير اقتصادي / لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية / المجلس الوطني العراقي ، بغداد ايلول - كانون الاول 2004 .

الخبيرالاقتصادي في جهاز الاحصاء لحكومة كوسوفو . برشتينا . الامم المتحدة . المهمة الادارية في كوسوفا ، آب / اغسطس 2002 . كانون الاول / ديسمبر 2003.

ـ المدير العام لمؤسسة أم البزم الاستشارية الخاصة ، ألمر . كوبيك ، كندا . كانون الثاني 1999 . تموز / يوليو 2002 .

ـ الخبير في الاقتصاد والمالية والحسابات القومية في الجهاز المركزي للاحصاء في اليمن . صنعاء بدعم من مشروع المعهد الاقتصادي الهولندي لليمن . أيلول / سبتمبر 1996 . أيلول / سبتمبر 1998 .

ـ مستشار في الحسابات القومية والارقام القياسية للاسعار . مشروع الامم المتحدة ، دائرة دعم التنمية وخدمات الادارة . نيويورك SMS DD و GTZ الوكالة الدولية للتعاون الالمانية .مشروع دعم خطة التنمية الخمسية لوزارة التخطيط، صنعاء اليمن،آب / اغسطس 1995. أيار/ مايو 1996 .

ـ مستشار في الحسابات القومية وخبير في التنمية الاقتصادية مشروع الامم المتحدة ، قسم سياسة التنمية والتحليل . دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية DPAD / DESA مشروع دعم وزارة التخطيط ، طرابلس . ليبيا آذار/مارس 1990 . تشرين الاول/ اكتوبر 1992 .

ـ خبير أول في الابحاث والاحصاء، في البنك المركزي لدولة الامارات العربية ، ابوظبي . كانون الاول / ديسمبر 1978 – كانون الاول / ديسمبر 1989 .

ـ مـدير دائـرة الحسـابات القوميـة . الجهـاز المركـزي للاحصـاء بـوزارة التخطـيط ، بغـداد ، تمـوز/ يوليـو 1966 . أيلـول / تشـرين أول 1969 .

المطبوعات المنشورة

ـ دور التجـارة الخارجيـة في الاقتصـاد العراقـي ، دراسـة رقـم 1006 في معهـد التخطـيط القـومي في القـاهرة ، مصـر العربيـة شـباط / فبراير 1972 .

ـ التجـارة الخارجيـة والتنميـة الاقتصـادية في العـراق 1965 . 1968 مطبعة الزهراء ، بغداد 1973 .

ـ توزيـع الـدخل في العـراق ، رسـالة الـدكتوراة بجامعـة لنـدن . المملكـة المتحدة ، 1978 (بالانكليزية) .

ـ توزيـع الـدخل في العـراق في " التكامـل الحـديث في العـراق " تم تحريـره مـن قبـل د . عبـاس كليـدار كـروم هـيلم ، لنـدن المملكـة المتحدة 1979 الصفحات 123 . 134 (بالانكليزية) .

ـ توزيـع الـدخل في الامـارات العربيـة المتحـدة في " التجـارب الحديثـة للوحـدة العربيـة " . تجربـة الامـارات العربيـة المتحـدة . مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة ، بـيروت . لبنـان تشـرين الاول / اكتـوبر 1981 الصفحات 427 . 495 .

ـ دليل ميزان المدفوعات ، الطبعة الرابعة 1977 . صندوق النقد الدولي : ترجمة كاملة من الانكليزية للعربية لصندوق النقد العربي في أبوظبي – الامارات العربية المتحدة 1980 .

ـ دور البنوك التجارية في التجارة العالمية ، في مجلة الآفاق الاقتصادية . العدد 25 السنة السابعة كانون الثاني /يناير 1986 الصفحات 33 . 46 ابوظبي الامارات العربية المتحدة .

ـ قطاع البناء والتشييد في الحسابات القومية للامارات العربية المتحدة في " ندوة الدراسات والابحاث عن حسابات قطاع البناء " الصفحات 57 . 78 أبوظبي الامارات العربية المتحدة ، 1986 .

ـ دراسة " آثار عمليات الشركات المتعددة الجنسية على عملية التنمية في الامارات العربية المتحدة " اعدت لمكتب الاسكوا التابع للامم المتحدة في تشرين الثاني / نوفمبر 1987 تحت رقم (ESCWA – UNCTC 87 2) .

ـ " دليل اعداد السابات القومية بالاسعار الثابتة " دراسة اعدت لوزارة التخطيط ، طرابلس . ليبيا 1990 (UN DPAB AESD) .

ـ " الديون الخارجية للعراق : الحقائق والمستقبل " دراسة قدمت في ندوة (العراق 2020 تطلعات المستقبل للعراق) تشرين اول / سبتمر 1999 ، لندن المملكة المتحدة .

ـ " كوسوفو : استدامة العودة وتحويلات المغتربين " دراسة قدمت لجامعة ساسكس البريطانية ، في ندوة (الهجرة ، العولمة والفقر) عقدت في تيرانا . البانيا في 14 ايلول /سبتمبر 2004 .

ـ " الديون القبيحة وعراق ما بعد سقوط صدام " دراسة قدمت في ندوة عقدت في جامعة الحكمة . بغداد في 9 كانون الاول 2004 .

ـ (وغيرها العديد من الدراسات والابحاث المنشورة والمقدمة في ندوات والى جهات حكومية)

الانشطة الاجتماعية

ـ عضو اللجنة الاستشارية للتعليم الخاص ، ادارة مدارس كوبيك . ألمير . كوبيك . كندا 1993 - 1994 .

ـ عضو مجلس ادارة مدرسة فيلمون رايت الثانوية ، جاتينو . كوبيك كندا 1994 . 1995 .

. عضو الجمعية العراقية . الكندية ، اوتاوا . كندا منذ 1987 .

ـ رئيس الجمعية العرقية . الكندية لشطب ديون العراق الخارجية المؤسسة في 1999 ، اوتاوا . كندا .

ـ الممثل المقيم في بغداد لليوبيل العراقي . المؤسس في لندن المملكة المتحدة 2003 . 2005 .

الفهرست

الشكر والتقدير :	5
الخلاصة :	9
الفصل الاول : المديونية الخارجية العراقية : الحقائق والمستقبل	21
الفصل الثاني : أزمة الوطن العراقي أم أزمة الدين العراقي	55
الفصل الثالث : مفهوم الديون القبيحة في القانون الدولي و التجارب العالمية	70
الفصل الرابع : الجمعية العراقية – الكندية لشطب الديون الخارجية العراقية: الجهود والفعاليات	99
الفصل الخامس : اليوبيل العراقي – لندن - المملكة المتحدة	130
الفصل السادس : موقف المنظمات والشخصيات العالمية	182
الفصل السابع : الدعوة لهيئة تحكيمية لحل مشاكل الديون العراقية	209
الفصل الثامن : نادي باريس والديون القبيحة	223
الفصل التاسع : الموقف الامريكي القبيح والمتذبذب إزاء ديون صدام	244
الفصل العاشر : مهمة جيمس بيكر الغير نبيلة	257
السيرة الذاتية	297